



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد التنمية
بغنوان:

نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- دراسة قياسية -

تحت إشراف:
د. ناصور عبد القادر

إعداد الطالبة:
مفتاح صليحة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بشوندة رفيق
مشرفا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. ناصور عبد القادر
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. جميل عبد الجليل
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذة محاضرة "أ"	د. طالب سمية شهيناز
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوطيبة فيصل
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. سعيداني محمد

2020 -2019

الملخص:

هدفت هذه الرسالة إلى تحديد أثر نوعية المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترتي 1996-2018 و 1984-2018، لهذا الغرض تم تقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء جزئيين نظريين وجزء تطبيقي، حيث عرض الجزء الأول المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتم التطرق في الجزء الثاني إلى النوعية المؤسساتية كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزء الثالث فخصص لدراسة تحليلية وقياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحدداته المؤسساتية.

أظهرت نتائج الدراسة القياسية بعد استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وجود ضعف في مؤشرات النوعية المؤسساتية السياسية الممثلة بمؤشرات الحوكمة الستة لـ Kuafmann ومؤشرات المخاطر السياسية، ما أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في المدى الطويل، في حين كان للمؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن مؤسسة Heritage Foundation والتي تقيس النوعية المؤسساتية الاقتصادية تأثير إيجابي ومهم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى القصير والمدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: نوعية المؤسسات، الاستقرار السياسي، الحرية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، منهجية ARDL، نموذج VECM.

Abstract:

This thesis aimed to determine the impact of the quality of institutions on foreign direct investment flows in Algeria during the periods 1996-2018 and 1984-2018. For this purpose, the research was divided into three parts, two theoretical parts and an applied part, where the first part presented the concepts related to foreign direct investment. The second part refers to the institutional quality as a determinant of foreign direct investment, while the third part is devoted to an analytical and econometric study of foreign direct investment flows in Algeria and its institutional determinants.

The results of the econometric study, after using the ARDL methodology and the VECM model, showed weakness in the indicators of political institutional quality represented by Kuafmann's six governance indicators and political risk indicators, which negatively affected inward foreign direct investment flows to Algeria in the long term, in the other hand the indicators of economic freedom issued by the Heritage Foundation, which measure the quality of economic institutions, had a positive and important impact on foreign direct investment flows in Algeria in the short and long term.

Keywords: Institutional Quality, Political Stability, Economic Freedom, Foreign Direct Investment, ARDL Methodology, VECM Model.

Résumé:

Cette thèse visait à déterminer l'impact de la qualité des institutions sur les flux d'investissements directs étrangers en Algérie au cours des périodes 1996-2018 et 1984-2018. Dans ce but, la recherche a été divisée en trois parties, deux parties théoriques et une partie appliquée, où la première partie présentait les concepts liés à l'investissement direct étranger. La deuxième partie fait référence à la qualité institutionnelle comme déterminant de l'investissement direct étranger, tandis que la troisième partie est consacrée à une étude analytique et économétrique des flux d'investissement direct étranger en Algérie et de ses déterminants institutionnels.

Les résultats de l'étude économétrique, après avoir utilisé la méthodologie ARDL et le modèle VECM, ont montré une faiblesse des indicateurs de qualité institutionnelle politique représentés par les six indicateurs de gouvernance de Kuafmann et les indicateurs de risque politique, qui subissent des effets négatifs sur les flux d'investissements directs étrangers vers l'Algérie à long terme, en revanche, les indicateurs de liberté économique émis par Heritage Foundation, qui mesurent la qualité des institutions économiques, ont eu un impact positif et important sur les flux d'investissements directs étrangers en Algérie à court et long terme.

Mots clés: Qualité Institutionnelle, Stabilité Politique, Liberté Economique, Investissement Direct Etranger, Méthodologie ARDL, Modèle VECM.



الإهداء

الحمد لله رب العالمين الذي بيده الأمر وهو على كل شيء قدير له الحمد ملء السموات والأرض وملء ما بينهما، وأفضل الصلاة والسلام على عبدك ونبيك وسيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بإهداء هذه الرسالة إلى من شرفهم الله في قوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" صدق الله العظيم

إلى رمز الحنان أُمِّي الغالية أطال الله عمرها ، إلى من حقق سعادتي على حساب شقائه وتعبه أبي العزيز شرف الله قدره، إلى من أتقاسم معهم أيام الحياة إخوتي، وفي الأخير أهدي هذا العمل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.





شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونشكره على توفيقه لي وإلهامه لي هبة الصبر وتحمل عناء هذا المشوار إلى نهايته.
أتشرف وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل أن أسدي جزيل شكري وعظيم تقديري وامتناني إلى أستاذي الموقر
الدكتور ناصور عبد القادر على توجيهاته القيمة وآرائه السديدة، والتي كان لها الأثر الكبير في بلورة هذا البحث
في شكله النهائي.

كما أقدم شكري للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم مناقشة هذا العمل .



مطبوعات الفطرس

محتويات الفهرس

الترقيم	العنوان	الصفحة
	الإهداء	
	شكر وتقدير	
x - I	محتويات الفهرس	
أ-ن	المقدمة العامة	
	الجزء الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
	الفصل الأول: المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر	
2	تمهيد الفصل الأول	
3	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	
3	1-1 تعريف المنظمات الدولية	
5	2-1 تعريف الباحثين الاقتصاديين	
6	3-1 معايير التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	
9	4-1 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	
10	المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وأشكاله	
10	1-2 التطور التاريخي لاستثمار الأجنبي المباشر	
13	2-2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	
14	3-2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	
15	1-3-2 الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholy-Owend Foreign Investment)	
15	2-3-2 الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة)	
16	3-3-2 مشروعات عمليات التجميع (Assembly Operations)	
16	4-2 التصنيفات الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر	
16	1-4-2 تصنيف Charles Oman	
18	2-4-2 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات	
19	3-4-2 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة	
20	4-4-2 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة الدول المستقطبة له	
21	المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	
21	1-3 مفهوم وخصائص الشركات متعددة الجنسيات	

محتويات الفهرس

25	نشأة الشركات متعددة الجنسيات	2-3
26	المزايا والعيوب التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة	3-3
27	إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر	4-3
29	خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة واتجاهاته في العالم		
30	مقدمة الفصل الثاني	
31	المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	
31	الإطار المفاهيمي والنظري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	1-1
34	المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	2-1
37	المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر	3-1
38	المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر	4-1
38	الاستقرار السياسي	1-4-1
39	الحكم الراشد	2-4-1
41	المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة	
41	الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	1-2
42	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	1-1-2
43	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي	2-1-2
43	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية	3-1-2
44	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأسمال	4-1-2
45	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي	5-1-2
46	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	6-1-2
47	الآثار السلبية لاستثمار الأجنبي المباشر	2-2
47	التبعية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية	1-2-2
48	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدلات التضخم	2-2-2
49	الأثر على السوق المحلي والاستثمار المحلي	3-2-2
49	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الدخل وأنماط الإنتاج والاستهلاك	4-2-2
50	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة	5-2-2

محتويات الفهرس

51	مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية	6-2-2
51	المبحث الثالث: الاتجاهات الجغرافية والقطعية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر	
52	حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الألفية الجديدة (2000-2018)	1-3
52	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2018)	2-3
53	التوزيع الجغرافي والقطعي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2018)	3-3
53	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2000-2018)	1-3-3
56	التوزيع القطعي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2018)	2-3-3
58	الاتجاهات العالمية، الاستحواذ والاندماج	4-3
59	خلاصة الفصل الثاني	
	الجزء الثاني: النوعية المؤسسية كمحدد للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	
61	الفصل الأول: الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وللاقتصاد المؤسسي الجديد	
61	مقدمة الفصل الأول	
62	المبحث الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر	
62	التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر	1-1
62	النظرية الكلاسيكية	1-1-1
63	النظرية النيوكلاسيكية	2-1-1
64	التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر	2-1
64	نظرية عدم كمال السوق	1-2-1
65	نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية	2-2-1
66	نظرية الحماية	3-2-1
67	نظرية المنتج الدولي (The International Product Life Cycle Theory)	4-2-1
69	نظرية الموقع	5-2-1
71	نظرية الموقع المعدلة	6-2-1
72	النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي (The Electric Theory-OLI Paradigm)	7-2-1
77	النظرية اليابانية (نظرية الميزة النسبية)	8-2-1
78	المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالإطار المؤسسي	
78	المؤسسات (مفهومها وأنواعها)	1-2

محتويات الفهرس

78	مفهوم المؤسسات	1-1-2
79	أنواع المؤسسات	2-1-2
79	تصنيف Acemoglu & Robinson	1-2-1-2
80	تصنيف North	2-2-1-2
81	تصنيف Subramanian & Rodrik (2003)	3-2-1-2
82	تصنيف المؤسسات حسب التخصص	4-2-1-2
83	البيئة المؤسسية	2-2
85	التغيير المؤسسي	3-2
86	الترتيبات المؤسسية (Institutional Arrangements)	4-2
87	المبحث الثالث: الاقتصاد المؤسسي الجديد (الإطار الفكري، المفهوم والنظرية)	
87	الاقتصاد المؤسسي القديم	1-3
88	الاقتصاد المؤسسي الجديد	2-3
90	نظريات الاقتصاد المؤسسي الجديد	3-3
90	نظرية تكاليف المعاملات (Transaction Cost Theory)	1-3-3
92	نظرية حقوق الملكية (Property Rights Theory)	2-3-3
93	نظرية الوكالة (Agency Theory)	3-3-3
94	نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)	4-3-3
95	نظرية التجذر (The Rooting Theory)	5-3-3
97	نظرية التحليل المؤسسي المقارن (The Comparative Institutional Analysis Theory)	6-3-3
98	الاقتصاد المؤسسي الجديد والتنمية الاقتصادية	4-3
100	خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: الأسس النظرية لنوعية المؤسسات		
101	تمهيد الفصل الثاني	
102	المبحث الأول: نوعية المؤسسات	
102	مفهوم النوعية المؤسسية	1-1
104	تقسيمات النوعية المؤسسية	2-1
104	النوعية المؤسسية الاقتصادية	1-2-1

محتويات الفهرس

104	النوعية المؤسساتية السياسية	2-2-1
105	نظريات النوعية المؤسساتية	3-1
105	نظرية كفاءة المؤسسات	1-3-1
106	نظرية الاختلافات الثقافية	2-3-1
106	نظرية الاختلافات التاريخية	3-3-1
107	نظرية النهج السياسي	4-3-1
108	محددات النوعية المؤسساتية	4-1
109	المبحث الثاني: مؤشرات قياس النوعية المؤسساتية	
110	مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي	1-2
111	مؤشر الحرية الاقتصادية	2-2
114	المؤشرات الدولية الأخرى	3-2
114	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	1-3-2
117	مؤشر الشفافية	2-3-2
118	مؤشر سهولة أداء الأعمال	3-3-2
119	مؤشر التنمية البشرية	4-3-2
119	مؤشر التنافسية العالمية	5-3-2
120	المبحث الثالث: النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر	
120	أهمية النوعية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر	1-3
123	المحددات المؤسساتية لاستثمار الأجنبي المباشر	2-3
125	ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر	3-3
125	مفهوم الحكم الراشد ومؤشرات قياسه	1-3-3
126	أثر مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر	2-3-3
127	أثر حقوق الملكية على الاستثمار الأجنبي المباشر	3-3-3
127	أثر نوعية الأطر التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر	4-3-3
128	أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر	5-3-3
128	التكيف المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر	4-3
131	خلاصة الفصل الثاني	

محتويات الفهرس

	الجزء الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحدداته المؤسسية	
	الفصل الأول: دراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النوعية المؤسسية في الجزائر	
133	مقدمة الفصل الأول	
134	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
134	الإطار القانوني للاستثمار	1-1
134	قانون الاستثمار لسنة 1993	1-1-1
136	قانون الاستثمار لسنة 2001	2-1-1
136	قانون الاستثمار لسنة 2006	3-1-1
137	قانون الاستثمار لسنة 2016	4-1-1
138	الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر	2-1
138	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	1-2-1
139	المجلس الوطني للاستثمار (CNI)	2-2-1
139	الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Central)	3-2-1
140	الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)	4-2-1
140	صندوق دعم الاستثمار	5-2-1
141	حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	3-1
141	حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	1-3-1
141	الامتيازات المتعلقة بالنظام العام	1-1-3-1
142	الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي (الخاص)	2-1-3-1
144	ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	2-3-1
144	الضمانات القانونية	1-2-3-1
147	التحكيم كضمانة قضائية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة	2-2-3-1
147	عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	4-1
147	العراقيل الإدارية والقانونية	1-4-1
147	عراقيل على مستوى الجهاز المالي	2-4-1
148	عائق العقار	3-4-1
148	عائق القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة	4-4-1

محتويات الفهرس

149	عوائق أخرى	5-4-1
150	المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	
150	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة (2000-2018)	1-2
153	التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	2-2
151	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة (2002-2018)	1-2-2
153	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة (2002-2018)	2-2-2
157	المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	3-2
157	الاستقرار الاقتصادي الكلي	1-3-2
158	حصيلة التجارة الخارجية	2-3-2
159	المبحث الثالث: مؤشرات البيئة المؤسسية في الجزائر	
159	النوعية المؤسسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في الجزائر	1-3
160	مؤشر سهولة أنشطة الأعمال	1-1-3
161	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر	2-1-3
163	النوعية المؤسسية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	2-3
165	مؤشر جاذبية الاستثمار	3-3
166	مؤشر التنمية البشرية	4-3
167	مؤشر مدركات الفساد (الشفافية)	5-3
168	خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر نوعية المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر		
169	مقدمة الفصل الثاني	
170	المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب الاقتصادية القياسي المستخدمة (منهجية الدراسة)	
170	Stability of time series اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية	1-1
171	Augmented Dickey Fuller Test اختبار ديكي فولر الموسع	1-1-1
172	Phillips-Perron Test (PP) اختبار	2-1-1
173	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	2-1
175	اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test)	1-2-1
176	تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	2-2-1

محتويات الفهرس

176	تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL)	3-2-1
176	الاختبارات التشخيصية للنموذج	4-2-1
177	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر	5-2-1
177	اختبار Johansen-Juselius Test	3-1
179	اختبار الإمكانية العظمى The Max-Eigenvalue Test	1-3-1
179	اختبار الأثر The Trace Test	2-3-1
180	نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) Vector Error Correction Model	4-1
181	معادلة متجه التكامل المشترك	1-4-1
182	اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test	2-4-1
183	تحليل التباين Variance Decomposition ودالة الاستجابة النبضية (الفورية) Impulse Response function	3-4-1
184	المبحث الثاني: دراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018	
184	النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة	1-2
185	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة Unit Root	2-2
187	تطبيق منهجية ARDL	3-2
187	اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds Test)	1-3-2
188	تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	2-3-2
190	تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL)	3-3-2
191	الاختبارات التشخيصية للنموذج	4-3-2
191	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر	5-3-2
192	مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها	4-2
193	المبحث الثالث: دراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1984-2018 في الجزائر	
193	النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة	1-3
194	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة Unit Root	2-3
196	دراسة النموذج الأول	3-3

محتويات الفهرس

196	تحديد فترات الإبطاء الأنسب للنموذج Lag Length Criteria	1-3-3
197	اختبار التكامل المشترك Johansen Test	2-3-3
198	تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM	3-3-3
199	الاختبارات التشخيصية للنموذج	4-3-3
200	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	5-3-3
200	معادلة متجه التكامل المشترك	6-3-3
202	اختبار السببية Granger Causality بين متغيرات الدراسة	7-3-3
203	تحليل التباين Variance Decomposition	8-3-3
206	دالة الاستجابة النبضية (الفورية) Impulse Response Function	9-3-3
208	اختبار جذور الوحدة	10-3-3
209	دراسة النموذج الثاني	4-3
209	اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test)	1-4-3
210	تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	2-4-3
212	تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL)	3-4-3
213	الاختبارات التشخيصية للنموذج	4-4-3
214	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر	5-4-3
214	مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها	5-3
216	المبحث الرابع: دراسة أثر مركبات مؤشرات النوعية المؤسسية (مركبات مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية، المخاطر السياسية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2018-1996	
216	النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة	1-4
217	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة Unit Root	2-4
218	تطبيق منهجية ARDL	3-4
218	اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds Test)	1-3-4
219	تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	2-3-4
221	تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL)	3-3-4

محتويات الفهرس

222	الاختبارات التشخيصية للنموذج	4-3-4
222	اختبار الاستقرار الميكلي لنموذج (ARDL) المقدر	5-3-4
223	مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها	5-4
225	خلاصة الفصل الثاني	
227	الخاتمة العامة	
234	المراجع	
248	قائمة الجداول والأشكال	
	الملاحق	

المقدمة العامة

لقد ساهم تجديد الأدبيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في ظهور تيار فكري جديد أطلق عليه الاقتصادي Oliver Williamson* مصطلح "الاقتصاد المؤسسي الجديد" New Institutional Economic، ويرجع الفضل لظهور هذا التيار الجديد لإسهامات¹ Ronald Coase من خلال كتابته لمقال "طبيعة الشركة" سنة 1937، حيث اهتم هذا المذهب بتحليل أداء وكفاءة المؤسسات في الاقتصاد، من خلال التركيز على نوعية المؤسسات "Quality of Institutional" المحلية كمفسر رئيسي للاختلافات بين البلدان في معدلات النمو ودخل الفرد. كما أثبت هذا الفكر أن الحماية الفعالة للحقوق المدنية وحقوق الملكية والحرية الاقتصادية والسياسية الممتدة وانخفاض مستوى الفساد يرتبط بشكل خاص بالازدهار العالي.

وقد كان هناك اهتمام متزايد بمحدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية، حيث يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أكثر العناصر استقرارًا لتدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، فهو يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع النمو الاقتصادي، ويعد مصدرًا لتنقل التكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية، وبالتالي، ليس من المستغرب أن يكون عدد من الباحثين قد درسوا أيضًا العلاقة بين نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها أعمال كل من (Nkoa & Song (2018)² و Dago & Abdourahmane,(2018)³.

وفي هذا السياق يرى كل من (North و Thomas (1973)⁴: "أن النوعية المؤسسية تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، فعالية الحكومة، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الإنتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية

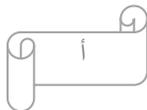
* اقتصادي أمريكي متحصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 2009، أول من أطلق تسمية "الاقتصاد المؤسسي الجديد" مع بداية سنة 1970.

¹ Ronald Coase.H.(1937). "The Nature Of The Firm", *Economica*, 4(16),386 -405.

² Nkoa, B. E. O., & Song, J. S. (2018). "La qualité des institutions réduit-elle la volatilité des investissements directs étrangers en Afrique?". *Mondes en développement*, (3), 113-131.

³ Dago, G. J., & Abdourahmane, D. I. A. W. (2018). "Qualité des institutions et volatilité des investissements directs étrangers en Afrique subsaharienne". *Revue d'Economie Théorique et Appliquée*, 1840, 7277.

⁴ North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). "The rise of the western world. A new economic history". Cambridge: Cambridge University Press,p170.



فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخائفة، تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضاً في مستويات رأس المال البشري والمادي، نمو العمالة وانخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي".

فلقد تم حدوث طفرة في البحوث التطبيقية إذ تحول التركيز من دراسة المحددات التقليدية لاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاهتمام بدراسة المحددات الحديثة المتمثلة في النوعية المؤسساتية، وذلك راجع لدور النوعية المؤسساتية المهم في الأداء الجيد للاقتصاد وفي تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة. إذ تم تقسيم النوعية المؤسساتية من طرف الباحثين إلى نوعين هما: ** النوعية المؤسساتية السياسية والنوعية المؤسساتية الاقتصادية، حيث يتم التعبير عن النوعية المؤسساتية السياسية بمؤشرات الحوكمة الستة لـ D.Kaufmann الممثلة في (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، سيادة القانون، مراقبة الفساد)، وكذلك يعبر عنها من خلال مؤشرات المخاطر السياسية الصادرة عن PRS والممثلة في اثنا عشرة مؤشر هي (استقرار الحكومة، ملف الاستثمار، النزاعات الداخلية والنزاعات الخارجية، الفساد السياسي، العسكر في السياسة، الدين في السياسة، القانون والنظام، التوتر العرقي، المساءلة الديمقراطية، نوعية البيروقراطية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية)، أما النوعية المؤسساتية الاقتصادية فيعبر عنها من خلال مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن Heritage Foundation والممثلة في (حقوق الملكية، الحرية من الفساد، الإنفاق الحكومي، الحرية من الحكومة، الحرية الجبائية، حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، الحرية التجارية، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

** قام الباحثون الاقتصاديون إلى تقسيم النوعية المؤسساتية إلى قسمين هما: النوعية المؤسساتية السياسية (PIQ) Political Institutional Quality وهي تشير إلى النوعية البيروقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الملكية إضافة إلى الاستقرار السياسي والحرية المدنية المتوفرة بالبلاد، والنوعية المؤسساتية الاقتصادية (EIQ) Economic Institutional Quality التي تحدد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي وحولفز الاستثمار المتوفرة بالبلاد.

➤ الدراسات السابقة :

لإثراء هذه الدراسة كان لابد من الرجوع إلى خلفيات الدراسات السابقة التي حاولت معرفة أثر النوعية المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بينها الدراسات التالية:

دراسة لـ **Sabir & al,(2019)**¹ استخدم الباحثون نموذج بيانات بانل وطريقة العزوم المعممة GMM لمعرفة أثر النوعية المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة 1996-2016، أكدت النتائج أن النوعية المؤسساتية لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على جميع الدول محل الدراسة، إذ أن أهمية معاملات مراقبة الفساد وفعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، سيادة القانون، الجودة التنظيمية، المحاسبة والمسائلة على الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى في الدول المتطورة مقارنة مع الدول النامية، كما أظهرت الدراسة أيضا أن النوعية المؤسساتية محدد أكثر أهمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتطورة من الدول النامية.

وتشير دراسة قام بها كل من **(Mihaela Peres et al ,2018)**²، قصد معرفة تأثير النوعية المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتطورة والبلدان النامية خلال الفترة 2002-2012، من خلال استخدام مؤشرات النوعية المؤسساتية المتمثلة في مراقبة الفساد وسيادة القانون. وبعتماد على نموذج Panel data أن النوعية المؤسساتية ليست معنوية في البلدان النامية وذلك لضعف الهيكل المؤسساتي، وإن مؤشر فعالية الحكومة له تأثير إيجابي على البلدان المتطورة.

كما حاول كل من **(Hany & Bazoumana, 2017)**³، البحث في استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات السياسية، والتحقق إذا كانت النوعية السياسية أو المؤسساتية عاملا محددًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على مجموعة بيانات مكونة من 146 بلد خلال الفترة 1989-2015، وذلك باستخدام نموذج Panel VAR، كما استخدم الباحثان معدل الربيع العربي لقياس التأثيرات قصيرة المدى للصدمات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باللجوء إلى مقدر الاختلافات في الفروق (DiD) لعينة فرعية مكونة من 19

¹ Sabir et al,(2019). " *Institutions and FDI: Evidence from Developed and developing countries* ", Springer, 5:8, <https://doi.org/10.1186/s40854-019-0123-7> .

² Mihaela.P & al, (2018). " *The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries* ", Economic Research Istraživanja, Vol.31(1),p626-644.

³ - Hany Abdelatif & Bazoumana Ouattara , (2017). "FDI response to political shocks :What can the Arab Spring tell us ?", The Economic Research Forum ,Jordan , 23 Annual conference 18- 20 March2017.

بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث أظهرت النتائج أن الصدمة الموجبة لنوعية السياسية ستزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يدل على أهمية النوعية السياسية كعامل محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن هذا الأخير يكون حساسا جدا لعدم الاستقرار السياسي، كما أدى الربيع العربي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كون أن الصدمات السياسية تنقص من ثقة المستثمرين وتخلق اضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي تؤثر سلبا على خطط التنمية، ولذلك اقترح الباحث على صانعي السياسات أن يصمموا استجابات سياسية مناسبة وفي الوقت المناسب للصدمة السياسية نظرا لتأثيرها السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي مقال آخر لكل من ¹Abdul Jalil & al (2016)، بعنوان " **Is Corruption Good or Bad for FDI?** " Empirical Evidence from Asia, Africa and Latin America

، تم دراسة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من 42 بلدا في الفترة من 1984 إلى 2012 باستخدام مقدر متوسط المجموعة المرجح في لوحة ديناميكية غير متجانسة، واستخدام اختبار التكامل المشترك ARDL وتم إجراء التقديرات عن طريق ثلاث مقدرات مختلفة: مجموع متوسط المجموعة (PMG)، المجموعة المتوسطة (MG)، التأثير الديناميكي الثابت (DFE)، من أجل فحص الآثار طويلة الأجل والقصيرة للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت النتائج التي تحصل عليها الباحثون إلى وجود أثر إيجابي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في حالة آسيا وإفريقيا في المدى الطويل وأثر سلبي في حالة أمريكا اللاتينية، بينما التقديرات في المدى القصير أظهرت تفاوت من بلد لآخر، وذلك نظرا لمختلف السياسات المنتهجة في كل بلد فيما يخص معالجة الفساد من أجل جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما يدل على أن المستثمرين الأجانب يأخذون بعين الاعتبار مستوى الفساد في البلد المضيف كعامل مهم قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيه، وذلك من أجل ضمان الشفافية ووجود المناخ الاستثماري الملائم لأعمالهم إضافة إلى تجنب إهدار مواردهم.

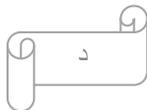
غير أن النتائج التي تحصل عليها الباحثان ²(Lucke N, Eichler S, 2016) في مقال لهما بعنوان:

« **Foreign Direct Investment: The Role of Institutional and Cultural Determinants** »

اختلفت عن باقي الدراسات، فبعد قيامهم بدراسة تأثير المحددات المؤسسية والثقافية على تدفقات الاستثمار

¹Abdul Jalil & al, (2016). " Is Corruption Good or Bad for FDI? Empirical Evidence from Asia, Africa and Latin America ", PANOECONOMICUS, Vol. 63.

² Lucke N, Eichler S, (2016). " Foreign direct investment: the role of institutional and cultural determinants". Appl Econ 48(11),p935-956



الأجنبي المباشر لـ65 دولة مضيفة خلال الفترة 1995-2009 وباستخدام بيانات Panel، تبين أن المستثمرين الأجانب يفضلون الاستثمار فالبلدان الأكثر فسادا وغير المستقرة سياسيا والتي لديها مجتمعات أقل تنوعا.

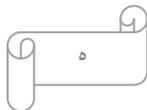
كما هدفت دراسة للباحثة معط الله سهام تحت عنوان "أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-"¹، إلى اختبار أثر الحرية الاقتصادية على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لـ13 دولة عربية(الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن)، خلال الفترة 1996-2013 وبالاعتماد على بيانات البانل وطريقتي المربعات الصغرى والعزوم المعممة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي ومعنوي على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وبالتالي فإن الدول العربية المضيفة التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الحرية الاقتصادية لديها قدرة أكبر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- للحرية التجارية وحرية الاستثمار، والحرية المالية اثر إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية، ما يدل على أن انفتاح الأسواق له دور هام في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية.

وقدمت الباحثة مجموعة من الاقتراحات من بينها ما يلي:

- القيام بتحسين الإدارة الجبائية، يعد عامل محفز لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبي المباشرة إلى المنطقة العربية.
- الإبقاء على الإنفاق الحكومي في الميادين الضرورية كالتعليم، الصحة، تحسين البنية التحتية، والإنفاق على البحوث والتطوير، نظرا لكونها المتطلبات الأساسية لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- العمل على تنوع الاقتصادات العربية خارج قطاع المحروقات مما يحفز هذه الدول العربية المضيفة على رفع الحرية الاقتصادية ويمنح خيارات أكبر للشركات الأجنبية فيما يخص الاستثمارات.

¹معط الله سهام، (2016-2017)، "أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.



في حين ركز¹ Nahed zghidi & al (2016) في مقال لهم، على دراسة التفاعلات السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة مكونة من 4 بلدان في شمال إفريقيا (تونس والمغرب والجزائر ومصر)، خلال الفترة 1980-2013 مقسمة إلى خمس فترات غير متداخلة مدتها خمس فترات باستخدام نظام الطريقة المعممة للفترات GMM في تحليل بيانات بانل، حيث توصلوا إلى النتائج التالية:

- هناك دليل قوي على إيجابية الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
 - أن الحرية الاقتصادية تكمل الاستثمار الأجنبي المباشر وأن هذا الأخير يكون تأثيره أكثر وضوحا في وجود متغير الحرية الاقتصادية، ما يعني أن البلدان التي تشجع على حرية الأنشطة الاقتصادية تستفيد أكثر من وجود الشركات المتعددة الجنسيات.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن مؤسسات محلية جيدة النوعية لأن المؤسسات الجيدة قادرة على خلق بيئة عمل أكثر جاذبية للمستثمرين من حيث انخفاض تكاليف التشغيل وزيادة الإنتاج.
- واقترح الباحثون على البلدان أن تنفذ سياسات وإجراءات تضمن الشفافية الكافية للمستثمرين المحتملين قبل استخدام تدابير أخرى لجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك لأن بناء مؤسسات أكثر فعالية سيكون عملية شاقة وطويلة، وفي بعض البلدان قد يكون من الصعب سياسيا على الحكومات إجراء مجموعة من الإصلاحات على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل يمكن أن تؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية هائلة.
- كما قام الباحث عبد القادر ناصور (2014) في أطروحته بعنوان " إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"²، بتحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال صياغة فرضيتين، الفرضية الأولى هي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية تتعلق بمحددات مؤسسية، والفرضية الثانية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ترتبط بمستوى الإنفاق الحكومي على منشآت البنية التحتية، ومن أجل ذلك قام بتطبيق نموذج منهج اختبار الحدود للفترات الزمنية المبطة ARDL على المحددات الاقتصادية والمؤسسية المؤثرة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، حيث نظرا لعدم توفر بعض البيانات تم إدراج الدراسة في نموذجين: نموذج يقيس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على

¹ Nahed Zghidi , Imen Mohamed Sghaier & Zouheir Abida , (2016). " Does Economic Freedom enhance the Impact of Foreign Direct Investment on Economic growth in North African Countries? A Panel Data analysis ", African Development Review, Vol.28(1).

² عبد القادر ناصور، (2013-2014)، " إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية (1980-2010)، والنموذج الثاني خاص بأثر المتغيرات المؤسساتية خلال الفترة الزمنية (1985-2012).

حيث أشارت النتائج التي تحصل عليها الباحث إلى ما يلي:

- بالنسبة للنموذج الذي يقيس أثر المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:
- هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن العلاقة كانت ضعيفة وذلك راجع لطبيعة النمو الذي يعتمد على مداخل قطاع النفط والغاز في الجزائر (اقتصاد ريعي).
- يؤثر سلبا كل من سعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أما بالنسبة للنموذج الثاني فأشارت النتائج إلى أن لبعض المتغيرات المؤسساتية (نوعية البيروقراطية، مستوى الفساد وملف الاستثمار) أثر معنوي معتبر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

كما تشير دراسة لـ **أحمد بلقاسم** بعنوان " **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**"¹، هدفت إشكاليته إلى تحليل أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2006-2011 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وتقدير معلماته بطريقة المربعات الصغرى MCO، وبالتركيز على المحددات المؤسساتية المتمثلة في متغير التنافسية، متغير المخاطر القطرية، متغير الحرية الاقتصادية والشفافية، وخلص الباحث إلى تأكيد وجود علاقة سببية بين مدى تأثير النوعية المؤسساتية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ما يدل على أن نوعية المؤسسات عنصر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث أنها تعد محدد رئيسي لاتخاذ القرار لدى المستثمرين الأجانب. ما جعل الباحث يصوغ بعض من الاقتراحات التي تساعد على إعطاء بعد استقرائي في المستقبل من بينها:

- لا تكفي الأطر القانونية والتشريعية على خلق بيئة مؤسساتية ملائمة بل يجب توافر جميع عناصر ومكونات البيئة المؤسساتية من بيئة اقتصادية، سياسية، تكنولوجية ودولية، قصد جعلها أكثر جاذبية للاستقطاب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ أحمد بلقاسم، (2012-2013)، "نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.

- التركيز على إبراز سياسة واضحة للاستثمار الأجنبي المباشر تكون مبنية على الأطر المؤسسية الموفرة للضمانات وتسهيل ممارسة الأعمال، وعدم التركيز على سياسة منح الحوافز والامتيازات وخاصة التخفيضات والإعفاءات الجبائية.

وفي دراسة أخرى للباحثين (Bonnie G. Buchanan & al (2012)¹ بعنوان " *Foreign Direct Investment*

and Institutional Quality: Some Empirical Evidence "، تم تحليل بيانات Panel data لـ 146 بلد من

سنة 1996 إلى 2006 من أجل دراسة أثر نوعية المؤسساتية في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلبات تدفقاته، بالإضافة إلى مسح جميع بلدان العالم والاتجاهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر، مما مكن الباحثين إلى استخلاص مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- أن للنوعية المؤسساتية أثر إيجابي وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أن الاتجاه العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر واصل البقاء على العموم موجب ومستقر بشكل ملحوظ في الفترة 1996-2006، وعلى الصعيد الإقليمي استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق جنوب الصحراء الكبرى، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد ارتفع بقوة فإن المنطقة لا تزال في وضع ضعيف من حيث تفضيلات المستثمرين.
- السياسات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان عن طريق توفير بيئة الاقتصاد الكلي "الصحيحة" لن يكون فعالا دون التركيز على الإصلاح المؤسسي.

وفي ورقة بحثية لـ (Sedik.(2012)²، تم شرح العلاقة بين مخاطر البلد وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة والتحقق ما إذا كان الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) مهما في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث استخدم الباحث الانحدارات الخطية المتعددة و تحليل بيانات Panel لـ 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1999-2010. فتم التعبير عن مخاطر الدولة باستخدام مؤشر الدليل الدولي للمخاطر (ICRG)، بينما عبر عن (NIE) الاقتصاد المؤسسي الجديد لتغطية

¹ Bonnie G. Buchanan & al, (2012). "Foreign Direct Investment and Institutional Quality: Some Empirical Evidence", International Review of Financial Analysis, Elsevier, Vol.21(C), p81-89.

² Sedik, W. M. (2012). "The Impact of Country Risk and New Institutional Economics on Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Middle East and North Africa Region". The 16th Meeting of the International Society for New Institutional Economics, University of Southern California on June, 2102.

مفهوم جودة بيئة الأعمال و جودة المؤسسات بدلالة مؤشرات الحرية الاقتصادية والحوكمة العالمية، وأظهرت النتائج أن المستويات المنخفضة من المخاطر الاقتصادية والمالية لها تأثير إيجابي ولكن غير مهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما للحرية الاستثمار والحرية النقدية والجودة التنظيمية تأثير إيجابي وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تؤثر حرية الأعمال والصوت والمساءلة سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يتعلق بالحدود التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حجم السوق ودوافع البحث عن الكفاءة الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن دوافع البحث عن الموارد لها تأثير سلبي، بناءً على هذه النتائج، تم اقتراح مجموعة من التوصيات السياسية والإجراءات لصانعي القرار من أجل جذب المزيد من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بينها:

- التعامل مع عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وتشجيع التجارة الإقليمية وتوسيع أدوات حماية الاستثمار وآليات التأمين ضد المخاطر التي تضمن الأنشطة التجارية.
- صياغة أطر سياسية لتحسين مناخ الاستثمار، والحد من القيود المفروضة على رأس المال وتحويل الأرباح، والتأكيد على سيادة القانون وخفض تكاليف المعاملات من خلال مكافحة الفساد، وضمان الشفافية وتسوية هيئات مختصة بتسوية النزاعات.
- تنويع أنشطة الاقتصادات بدلاً من الاعتماد على قطاعات الطاقة فقط، وتعزيز برامج التوعية القطاعية، وتشجيع التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي والدولي من خلال اتفاقيات الاستثمار.

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن النتائج اختلفت من دراسة لأخرى وذلك نظراً للعينة المأخوذة والفترة وكذا متغيرات الدراسة، كما أننا لاحظنا أن أغلب هذه الدراسات اعتمدت على نموذج بيانات Panel كونها أخذت مجموعة من البلدان، غير أن استخدام مجموعة من مؤشرات النوعية المؤسسية لاقتصاد عدد من البلدان لا يدلنا على مدى تنوع الإجراءات المؤسسية التي تختلف من بلد لآخر وفي داخل نفس البلد، ولا يدلنا أيضاً على تأثير هذه الإجراءات على قرارات المستثمرين الأجانب.

ما يميز دراستنا عن الباقي الدراسات السالفة الذكر هو أننا سنتعمق في دراسة أثر مؤشرات النوعية المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد واحد هو الجزائر، أي أن نتائج البحث ستكون أكثر دقة، وكإضافة في هذا البحث حاولنا أن ندرج أكبر قدر من مؤشرات النوعية المؤسسية وصياغتها في نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أي المؤشرات لها قوة تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، فالقصور الذي نعتقد

أنه شاب بعض الدراسات السابقة هو أنها أغفلت عن دراسة العديد من المؤشرات التي وضعتها الهيئات الدولية، ولهذا الغرض قمنا باستخدام مؤشرات النوعية المؤسساتية السياسية المعبر عنها بمؤشرات الحوكمة الستة ل Kaufmann ومؤشرات المخاطر السياسية الصادرة عن مجموعة PRS، وكذا مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن Heritage Foundation، بالإضافة إلى أننا قمنا بإدراج متغيرين اقتصاديين كليين لمعرفة أثرهما على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهما الناتج المحلي الإجمالي GDP للتعبير عن حجم السوق، ومتغير سعر البترول والذي يعد محدد اقتصادي كلي جد مهم في الجزائر، كون أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي بامتياز وأن قطاع المحروقات حاز على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما جعلنا نغير اهتماما لهذا المتغير.

➤ إشكالية البحث:

نظرا للدور الإيجابي الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى التنمية الاقتصادية وعلى اقتصاديات الدول المضيفة، قامت العديد من الدول بتحسين هيكلها المؤسساتية خصوصا الدول النامية المعتمد اقتصادها على موارد محددة، ومن بينها الجزائر التي قامت بالاعتماد على إستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سن جملة من القوانين والمراسيم التي تتضمن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لتحفيز المستثمرين الأجانب، بداية من الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم قانون الاستثمار لسنة 2001 إلى غاية قانون الاستثمار لسنة 2016، إضافة إلى قيامها باستحداث مجموعة من الوكالات والمؤسسات الخاصة بدعم وترقية الاستثمار الخارجي من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)، إضافة إلى منح مجموعة من الحوافز تضمنت امتيازات و ضمانات قانونية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية التي كانت تهدف الدولة إلى استقطابها خارج قطاع المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب، فحسب التصنيف السنوي ل UNCTAD للدول حسب نتائجها وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ما زالت الجزائر تسجل مؤشرات دخول فعلية وكامنة ضعيفة باستثناء الاستثمار في قطاع المحروقات. ولا شك أن لنوعية المؤسسات علاقة بهذه النتائج، ويمكن أن تكون أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لمحدودية وضعف الاستثمارات خارج قطاع النفط قياسا بحجم الاستثمار الوطني وتوجه الجزائر إلى البحث عن موارد تمويل أجنبية.

هذا ما قادنا إلى طرح الإشكالية التالية:

• ما هي العلاقة التي تربط نوعية المؤسسات بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية تبرز لنا بعض التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

- ✓ ما هو واقع نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
 - ✓ ما هي مكانة الجزائر في المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية؟
 - ✓ كيف ينظر المستثمرون الأجانب لنوعية المؤسسات في الجزائر وما انعكاس ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- فرضيات البحث:

لتسهيل معالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تؤثر مؤشرات الحوكمة الستة ل Kaufmann الممثلة للنوعية المؤسسية السياسية سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر.
- الفرضية الثانية: تؤثر مؤشرات المخاطر السياسية المعبرة عن النوعية المؤسسية السياسية إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر.
- الفرضية الثالثة: تؤثر مؤشرات النوعية المؤسسية الاقتصادية إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.
- الفرضية الرابعة: ليس للمتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر البترول والناتج المحلي الإجمالي GDP) أي أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

➤ دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان "نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية-" بناء على عدة اعتبارات من أهمها: ارتباط موضوع البحث بتخصص اقتصاد التنمية، ذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، كونه يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول، رفع معدل النمو الاقتصادي، تحسين الوضع الاقتصادي، كما أنه يسمح بزيادة التكامل بين القطاعات مما

يحقق تنمية متواصلة، إضافة إلى الرغبة في تحليل وتقييم وضعية النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية بالجزائر ودراسة تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه، وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الوقوف على نوعية المؤسسات في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة، مؤشر المخاطر السياسية ومؤشر مدركات الفساد ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، بالإضافة إلى تحديد العلاقة الموجودة بين نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

➤ منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على منهجين تمثل المنهج الأول في المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية، وبما أن إشكالية البحث تأخذ الطابع الكمي فإن المنهج الثاني المتبع هو المنهج التجريبي أما يسمى بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية الذي يعتمد على جمع البيانات ودراسة الوثائق والإحصائيات من أجل تحديد المؤشرات المؤسساتية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما يستند هذا النوع من المناهج على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الواقع التطبيقي له والذي نحاول من خلاله الإجابة على الإشكالية المطروحة.

أما فيما يخص الأدوات التي سنعمد عليها في هذه الدراسة فتتمثل في المصادر والمراجع الأساسية والمقالات والمكتبيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية، كما سنقوم باستخدام البرمجيات التالية: (Excel, STATA, Eviews10) لمعالجة البيانات بالإضافة إلى أننا سنضع نموذج قياسي من أجل معرفة العلاقة التي تربط نوعية المؤسسات بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراسة الموضوع في إطارين زمني هما الفترة (1984-2018) والفترة (1996-2018)، ووقع اختيارنا لهاتين الفترتين اعتباراً إلى الفترة التي بدأت فيها المؤسسات الدولية بوضع مؤشرات النوعية المؤسسية فبخصوص مؤشرات الحوكمة الستة لـ Kaufmann أول إصدار لها كان بداية من سنة 1996، أما بالنسبة إلى مؤشرات المخاطر السياسية الصادرة عن ICRG فبياناتها متوفرة بداية من سنة 1984، أما مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن بياناتها متوفرة بداية من سنة 1984، أما مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن Heritage Foundation فنجد بياناتها متوفرة من أول إصدار الذي كان سنة 1995. أما فيما يخص الإطار المكاني تم التركيز على دراسة بلد واحد هو الجزائر.

➤ صعوبات البحث :

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة باللغة العربية، لاسيما تلك المتعلقة بالاقتصاد المؤسسي والنوعية المؤسسية، أما من ناحية الجانب التطبيقي فكانت هناك صعوبة في الحصول على بيانات مؤشرات الحوكمة ومؤشرات الحرية الاقتصادية ذات فترة أطول للدراسة القياسية، وذلك يرجع لحداثة إصدار المعطيات الإحصائية من طرف الهيئات الدولية الخاصة بهذه المؤشرات.

➤ تصميم البحث :

بناءً على أهمية وأهداف هذا البحث والدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها وإشكالية هذه الدراسة وفرضياتها يقتضي الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث أجزاء، كل جزء يحتوي على فصلين وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث، عدا الفصل الثاني من الجزء الأخير تم تقسيمه إلى أربع مباحث وذلك حسب أهداف الدراسة القياسية.

حيث يأتي الجزء الأول من هذه الدراسة تحت عنوان الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر إذ قسم هذا الأخير إلى فصلين حيث تم التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أما الفصل الثاني فخصص لدراسة الإطار النظري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة واتجاهاته في العالم ، أما الجزء الثاني فيأتي تحت عنوان النوعية المؤسسية كمحدد للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويحتوي مضمون الفصل الأول على: المبحث الأول النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ثم المبحث الثاني

المفاهيم المرتبطة بالإطار المؤسسي ثم المبحث الثالث الاقتصاد المؤسسي الجديد (الإطار الفكري، المفهوم والنظرية). فيما تضمن الفصل الثاني المعنون بـ الأساس النظرية لنوعية المؤسسات على ثلاث مباحث تم عرض فيها جميع المفاهيم المرتبطة بالنوعية المؤسسية إضافة إلى مؤشرات التي تقيس النوعية المؤسسية وفي المبحث الثالث تناولنا علاقة النوعية المؤسسية بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ويأتي في الأخير الجزء الثالث الذي يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان دراسة تحليلية وقياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحدداته المؤسسية، هذا ما تطلب منا دراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النوعية المؤسسية في الجزائر في الفصل الأول، أما الفصل الثاني والأخير فخصص لدراسة قياسية لأثر نوعية المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للأساليب الاقتصادية القياسي المستخدمة، أما المبحث الثاني فخصص دراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018، وذلك باستخدام طريقة منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك ARDL، وفي المبحث الثالث قمنا بدراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1984-2018 في الجزائر، تم تقسيم الدراسة إلى نموذجين، نموذج رياضي تم تقديره باستخدام نموذج VECM والنموذج الثاني باستخدام منهجية ARDL، وفي المبحث الرابع تم دراسة أثر مركبات مؤشرات النوعية المؤسسية (مؤشرات الحوكمة ومؤشرات الحرية الاقتصادية، المخاطر السياسية)، وكذا متغير الناتج الإجمالي المحلي (GDP) وسعر البترول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018، من خلال استخدام منهجية ARDL.

الجزء الأول =
الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الأول

بعد أن كان ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات بموقف حذر من طرف البلدان النامية، عرفت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توسعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اقتصادية جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق وتحرير قواعد الاستثمار والعملية، إضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها التكنولوجيا، كل هذا ساهم في توسيع عمليات الاستثمار الدولي، والتحول من الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا لما هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية من مزايا، قد تعود بالنفع الكبير على الدول المستقبلية له، جذب موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين، الذين عملوا جاهدين على تحديد مفاهيم واضحة ودقيقة لهذا النوع من الاستثمارات، إضافة إلى تحديد مختلف دوافعه، والعمل على تفسير نشاطاته الاقتصادية عبر الحدود.

وقصد التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: التطور التاريخي لاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وأشكاله

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة وجود مفاهيم متعددة تتناول هذا الموضوع، زيادة على تضارب وتداخل التعاريف التي تهتم بالجانب الاقتصادي مع التعاريف التي تهتم بالجانب القانوني أو الجانب الاجتماعي، وقبل التطرق لمختلف التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى وجود تباين في تحديد التسمية، عدم وجود اتفاق على تسمية موحدة، فبعض المفكرين الاقتصاديين أطلق عليه تسمية "الاستثمار المباشر الدولي" وذهب البعض الآخر إلى تسميته "الاستثمار المباشر في الخارج"، وقصد تفادي الوقوع في الخلط بين مختلف التسميات أو المصطلحات، سوف نستخدم في هذه الدراسة تسمية أو مصطلح "الاستثمار الأجنبي المباشر".

هناك تعريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

-1-1- تعريف المنظمات الدولية:

يعرف صندوق النقد الدولي (*International Monetary Fund (IMF)*) الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر سنة 2007 الطبعة السادسة والتي جاءت موافقة لنفس التعريف الوارد في الطبعة الخامسة لسنة 1993 "على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"¹، ويعد الاستثمار أجنبيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها وإضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المحففي في شكل أسهم².

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *United Nations Conference on Trade and*

Development (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة

الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير

¹ IMF, (2009), "Balance of Payments and International Investment Position Manual", Sixth Edition, P101.

² IMF, (November, 2004), "Issues paper :Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's ", Prepared by Art Ridge Way, IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITTEG), Canada, P5.

تلك التي يتيمان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لـ **UNCTAD**: ملكية الأسهم، رأسمال، الأرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج¹.

أما منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (**OECD**) *The Organisation for Economic Cooperation and Development* فوصفته بأنه: "تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق:

- امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأسمالها الاجتماعي.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10%.
- الإقراض في الأجل الطويل (5 سنوات فأكثر)².

كما يعرف البنك الدولي **World Bank** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية"³.

أيضا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها، وكذلك المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة"⁴.

¹ UNCTAD, (Dec1998), "Foreign Direct Investment and Development," UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements, Geneva, P.2.

² محمد سامي عبيد التميمي، (2008)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006"، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، الكوفة، ص196.

³ World Bank, (1991), "The role of Foreign Direct Investment in Development", Development Committee Meeting. Washington, P05.

⁴ Bernard Hugenier, (1984), "L'investissement Direct", Economica, Paris, P13.

1-2- تعريف الباحثين الاقتصاديين: إلى جانب التعاريف العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف المنظمات

الدولية يوجد تعاريف مهمة لباحثين اقتصاديين التي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع¹.

ويعرفه **Raymond Bertrand** على كونه "مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفيعة شركاء أجنب، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خاصة خلال إنشاء المؤسسة"².

كما يعرفه **John, H. Dunning** على أنه ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية و الشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية، وتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري³.

كما يرى **Bernard Hurgenier** على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة⁴.

أما **Gregory Mankiw** فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: "عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، (2007)، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص31.

² Raymond Bertrand, (1971), "Economie financière internationale", Edition PUF, Paris, p49.

³ Dunning, J.H, (1993), "The Theory of Transnational Corporations", The united Nations Library on Transnational Corporations, Routledge, London and New York, p23-25.

⁴ شلغوم عميروش محند، (2012) "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، ص17.

الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبياً تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الراض استعملها في الدول¹. بينما عرفه *Kojima* بأنه " التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية"².

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مساهمة رأس مال المؤسسة في مؤسسة أخرى في الخارج، وأداة لانتقال وتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"³.

وبالنظر لمجموع التعاريف التي تم التطرق إليها سابقاً نخلص إلى محاولة تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي: "حصول مستثمر أجنبي مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسات مقيمة في اقتصاد آخر عن طريق تحويله لكمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات التي تخول له عملية الإشراف المطلق أو الإشراف بالمشاركة"، وهذا التعريف يقودنا إلى ضرورة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

1-3- معايير التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين أولهما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم التطرق إليه في العنصر السابق والقسم الثاني يتمثل في الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يعرف على أنه: "تمتلك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري"⁴.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي) على أنه امتلاك واقتناء الأوراق المالية من أسهم و سندات خارج البلد الذي يقيم فيه المالكون وأصول مالية أخرى وهذا لا يعكس الإدارة الفعلية أو المراقبة لمصدري الأوراق المالية⁵، حيث لا يحق للمالكي الأوراق المالية ممارسة الرقابة الفعلية على الأصول الأجنبية، ويتأثر هذا

¹ Gregory Mankiw, (2007), "Principles of Economics", 4th Edition, China, p561.

² Kiyodhi Kojima, (1978), "Direct Foreign Investment: A Japanese model of multinational business operations", Taylor & Francis, UK, P52.

³ Bertrand Raymond, (1997), « Economie Financière internationale », Edition PUF, Paris, P91.

⁴ عبد السلام أبو قحف، (2003)، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص367.

⁵ Singh, L.K. (2008), « Foreign Exchange Management and Air Ticketing ». ISHA Books, New Delhi, India, P159.

الاستثمار بالاختلافات في معدلات العوائد بين الدول، فمعدلات الفائدة المرتفعة تجذب الاستثمار المحفطي والعكس صحيح¹.

وفي تعريف آخر هو " تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في صكوك صادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها، سواء عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أم عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع"²، على الرغم من تشابه الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر في كون أهما عبارة عن تحويل رؤوس أموال من اقتصاد مقيم إلى اقتصاد آخر، إلا أهما يختلفان جوهريا بالنظر إلى عدة معايير هي³:

- أ. معيار الهدف النهائي: يمكن التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أساس الهدف النهائي الذي يسعى المستثمر إلى تحقيقه، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر يكون هدفه اقتصادي محض وهو تحقيق الربح، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فتكون له أهداف ذات أغراض اجتماعية، سياسية أو اقتصادية.
- ب. معيار الأجل: يقصد بالأجل المدة التي يستغرقها الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، فغالبا ما نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتد إلى مدة طويلة الأجل لأنها مرتبطة بأهداف اقتصادية تكون غايتها تحقيق الربح، عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يأخذ مدة قصيرة الأجل لكونه مرتبطة بأهداف غير اقتصادية.
- ت. معيار الإشراف والإدارة: يتضح معيار التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الإشراف والإدارة على المشروع الاستثماري واتخاذ القرارات في التسيير وما يرتبط بها، " فإذا لم تخول حصة المستثمر الأجنبي في المشروع حق الإشراف والإدارة كان الاستثمار غير مباشر و يقتصر دوره على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بالاستثمار دون أن يكون له حق المساهمة في الإشراف والإدارة في تسيير المشروع الاستثماري"، ويتخذ هذا المعيار في الواقع الاقتصادي صيغتين أساسيتين: الصيغة الكيفية، والصيغة الكمية.

¹ Eden, L.(1998), « Taxing Multinationals :Transfer Pricing and corporate Income Taxation in North America ». University of Toronto Press Incorporated, Canada, P126.

² عمر هاشم محمد صدقة، (2008)، " ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص17.

³ صفوت أحمد عبد الحفيظ، (2005)، " دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص46.

- فوفقا للصيغة الكيفية، فإن الاستثمار الذي يتجسد عمليا في الميدان والذي يمكن المستثمر الأجنبي من حقه في سلطة الإشراف والإدارة سواء بشكل مطلق في حالة الملكية المطلقة للمشروع الاستثماري، أو بشكل جزئي في حالة الملكية المشتركة للمشروع الاستثماري، فعندها يمكن اعتباره استثمار أجنبي مباشر،
- أما الصيغة الكمية فتهم بتقدير نسبة رأس المال المملوك للمستثمر الأجنبي في مشروع استثماري خارج بلده الأصلي، والتي تخول له هذه النسبة حق ممارسة الإشراف والإدارة على المشروع الاستثماري وبالتالي اعتباره استثمار أجنبي غير مباشر،
- إن استخدام معيار الإشراف والإدارة كأساس للتفرقة وخاصة من الناحية الكمية وتقدير نسبة رأس مال أو ما يعادله من حقوق التصويت التي يجب على المستثمر الأجنبي أن يمتلكه ليتم اعتباره استثمار أجنبي مباشر، يعود بالدرجة الأولى لقوانين الاستثمار المطبقة في الدول المضيفة (المستقبلية للاستثمارات الأجنبية) فهناك العديد من الدول تقدر نسبة الملكية ما بين 10% و 100% وهي محددة بشكل واضح في القوانين الخاصة بالاستثمار لكل دولة.

الجدول (1): الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي غير المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر
استثمار قصير الأجل	استثمار طويل الأجل
يهدف إلى تحقيق المضاربة	يهدف إلى الحصول على الأرباح
لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة	ينطوي على اكتساب حق الرقابة
شراء أسهم و سندات	امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة
لا يتحمل المخاطر و الخسائر الخاصة بالمؤسسة	مسئول على الخسائر و الأرباح و المخاطر الحق في إدارة المؤسسة
ليس له الحق في الإدارة	يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- عمر هاشم محمد صدقة، (2008)، "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 17.
 - صفوت أحمد عبد الحفيظ، (2005)، "دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص"، مرجع سبق ذكره، ص 46
- يعتبر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، أداة تمويل دولي إلا أنه مع مرور الزمن ومع التطورات الاقتصادية التي حصلت في العالم، ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، خاصة بعد الأزمات

المالية الحاصلة على مستوى أسواق المال الدولية، فإن هذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، وفي نفس الوقت زيادة الاهتمام بالاستثمارات المباشرة أكثر فأكثر.

1-4- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر وعن المديونية الخارجية، إذ لظالما أصبح النوع الأكثر تفضيلاً من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظراً لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة¹.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجهه.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة².
- يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل³.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطة)، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات

¹ دراز حامد عبد المجيد، (2002 / 2003)، "السياسات المالية"، الإسكندرية، دار الجامعية، ص214.

² ماجد أحمد عبد الله، (2011)، "إدارة الاستثمار"، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، ص102.

³ هيل عجمي جميل، (1999)، "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات إستراتيجية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد32، ص9.

الحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه¹.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلاً على الاستثمار المحففي كونه أكثر استقراراً وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة وسعر الصرف والتقلبات في أسعار الأسهم².

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وأشكاله

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال مصادر التمويل الخارجية، فقد عرف كمعتبر من الدراسات والأبحاث المعمقة تناولت مراحل تطوره و دوافع قيامه في البلدان المضيفة والأشكال التي يتخذها، وهذا ما سيتم التعرف عليه في المبحث التالي.

2-1- التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والإغريقية والإسلامية في مراحلها المختلفة يجد الكثير من أوجه و مجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة³. لكن ظهور الاستثمار الأجنبي بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، أين عرف ازدهاراً ملحوظاً، فحسب خبراء وعلماء الاقتصاد لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله، حيث تم تقسيم هذه التطورات إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة⁴، وتكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة ويكون في مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية. حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخامات الأساسية وتصديرها بأثمان باهظة، لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة. واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وتأتي بريطانيا في مقدمتها⁵، حيث

¹ المهران حسن، (يوليو 2000)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، ص7.

² هيل عجمي جميل، (2001)، "تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وأثارها المتوقعة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 28، ص49.

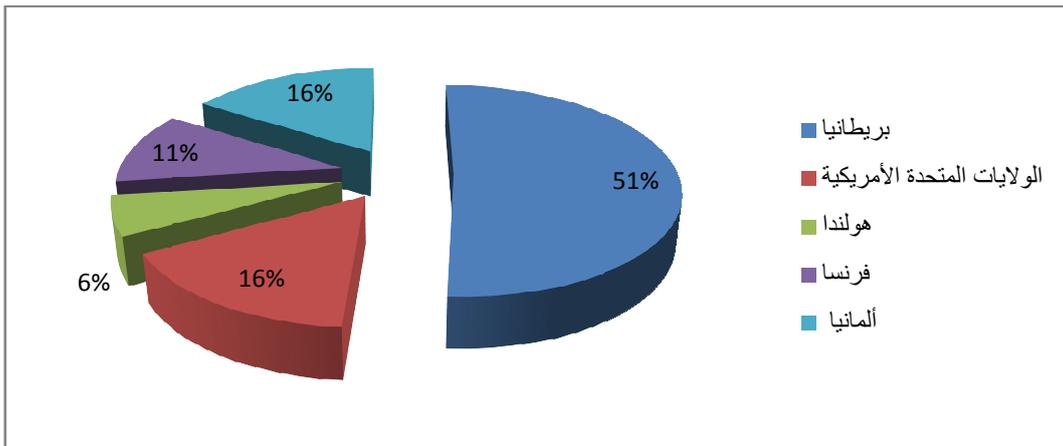
³ عبد السلام أبو قحف، (2001)، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية"، مؤسسة شباب الجامعة، ص7.

⁴ Sornarajah M.(2010). "The International law on FDI", Third Edition, Cambridge University Press, p19.

⁵ المسير محمد زكي، (1970)، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص86-87.

ظهرت العديد من الشركات العاملة خارج حدود المملكة على غرار (Unilever, Courtaulds, Dunlop). بالإضافة إلى بعض الشركات الألمانية والسويسرية، وللإشارة فإنه في عام 1914 قدرت استثمارات كل من بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا في حدود 87% من مجموع الاستثمارات الدولية، لبريطانيا النصف من هذه الاستثمارات¹.

الشكل (1): مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أكبر بلدان المنشأ خلال سنة 1914



Source : Jean Louis Mucchielli,(2005), « Relations Economiques Internationales », 4ème édition, Hachette Supérieure, Paris, P30.

المرحلة الثانية: أما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حدد مؤتمر بریتون و وودز عام 1944 النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب و أفضى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء والتعمير. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد الدائن الرئيسي وأصبح الدولار عملة الاحتياط الرئيسية، وأعلنت في 1947 برنامج الإنعاش الاقتصادي (مشروع مارشال)، الذي يهدف إلى تعمير بلدان أوروبا التي خربتها الحرب.

تميزت هذه المرحلة باستخدام أسلوب المساعدات والمنح المالية والفنية المرتبطة بالصيغة الرسمية والتي كان مصدر تمويلها القطاع العام الأجنبي. في هذه المرحلة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر سائدا حيث أن التمويل الخارجي للبلاد النامية في تلك الفترة كان يعتمد أساسا على المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى درجة أقل على الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في منتصف الخمسينات فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا والنتيجة عن ازدهار

¹Jean Louis Mucchielli,(2005), « Relations Economiques Internationales », 4ème édition, Hachette Supérieure, Paris, P30.

ونمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات المتعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية. وامتدت هذه المرحلة حتى سنة 1973.

المرحلة الثالثة: امتدت من عام 1973 إلى غاية سنة 1982، وشهدت هذه السنوات العشر زيادة كبيرة في التمويل الأجنبي المتجه إلى الدول النامية. وفيها ازدادت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تطورت أنماط التمويل الأجنبي إلى صورة القروض التجارية وتقلصت المساعدات والهبات الأجنبية إلى الدول النامية. كما ظهرت أيضا القروض المشتركة من خلال قيام تجمعات بنكية دولية بمنح قروض لدول النامية، وظهر أيضا ما يسمى ببنوك الخارجية **Offshore Banks**، (وهي عبارة عن البنوك التي تحمل رخصة لممارسة خدماتها و نشاطاتها فقط خارج الدولة التي تحمل فيها الترخيص)، مما ساعد البنوك التجارية المقرضة إلى الخروج عن القواعد و الأعراف المصرفية في منح الائتمان وأصبحت البنوك التجارية تمثل نحو 65% من جميع مصادر التمويل الخارجي للبلاد النامية¹.

المرحلة الرابعة: سميت بمرحلة توسع تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم ، بدأت هذه المرحلة عام 1982 عند إعلان دولة المكسيك عدم التزامها بسداد الديون المستحقة عليها فأصبحت البنوك التجارية بصدمة كبيرة والتي كان من آثارها انخفاض حجم القروض التجارية وانطبق الأمر كذلك على المنح والمساعدات الرسمية وأصبحت القروض الخارجية تخضع بشقيها الخاص والرسمي إلى شهادة صندوق النقد الدولي لضمان حق السداد، وفي خضم أزمة المديونية العالمية وتعدد إجراءات الحصول على القروض والمنح الأجنبية اتجهت غالبية الدول النامية إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا ومما أدى بها إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، إذ أصبحت هذه الدول تتنافس فيما بينها لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن كانت ترى فيه تهديدا لاستقلالها الاقتصادي والسياسي ونوع من الإمبريالية².

فمنذ مطلع التسعينات عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا قويا، حيث أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تتجاوز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات

¹ النجار سعيد، (1992)، "أفاق الاستثمار في الوطن العربي، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر "أفاق الاستثمار في الوطن العربي"، المنظم من طرف اتحاد المصارف العربية، القاهرة، ص .

² Guerid Omar, (juin 2008). « L'investissement direct étrangère en Algérie : Impacts, Opportunités et Entraves », Revue Recherches économiques et managériales, N03, P19.

تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية، وازداد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، وهذا تقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقيات عالمية بشأن الاستثمار¹.

2-2- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار بها، وبالتالي فيشتد تنافس الدول فيما بينها لتقديم المزيد من الحوافز لصالح الشركات المتعددة الجنسيات كل هذه المزايا والحوافز و الضمانات أصبحت دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة². ومن بينها:

أ. الدافع السياسي والاجتماعي:

إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعاً على أهميته بوصفه عنصراً أساسياً في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا أطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيرهن وبهذا المفهوم المسير، قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال. لذا يكون هذا الدافع إما لمساعدة دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، بهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي لهذه الدول³.

¹ عيسى محمد الغزالي، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا-، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، العدد 33، ص 6.

² عثمانى أحسين و شعبانية سعاد، (2013)، "الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مقدمة في الملتقى الدولي، " دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة في الجزائر"، كلية علوم الاقتصادية و التسيير خنشلة، 9 و 10 أبريل، ص 13.

³ عبد الكريم كاكبي، (2014)، "الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص 55.

ب. الدافع الاقتصادي:

يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح و تعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في الخارج، فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقهم حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه. ونتيجة لتكدس الإنتاج، أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها، لتصرف منتجاتها، وتوظيف رؤوس أموالها، إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم¹.

ج. الرغبة في النمو:

هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه، والمنتج نفسه، اضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طويلا وعرضيا، وهو هدف أساسي إليه هذه الشركات².

د. التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع النشاطات والأسواق، من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تصيب رأس المال، فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال، لذا يحاول المستثمر الأجنبي تفادي ذلك بتوطين استثماراته في أسواق دول مختلفة، كي يجد من المخاطر التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، وهنا تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع الأسواق وفتح فروع لها بدول مختلفة.

2-3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد تفتح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي واندهاجها في العولمة فإن "سياستها التقليدية لدخول الاستثمارات الأجنبية قد غيرت تدريجيا لصالح سياسات جاذبة أكثر فأكثر ومرحبة بالشركات المتعددة الجنسيات باعتبار ظهور العولمة أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لتكاليف الإنتاج والمعاملات في ممارسة أنشطة الأعمال"، لذا عرفت تدفق عدة أشكال من الاستثمارات مباشرة. نذكر منها:

¹ محمد عبد العزيز عبد الله، (2005)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، ص30.
² فارس فضيل، (2004)، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص55.

2-3-1- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned Foreign Investment)¹:

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، أي نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل. وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما،
- شراء مشروع قائم بالفعل،
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل. ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

2-3-2- الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة):

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة" تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، وإجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال".

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف *Thierry Schowb-Pascal Lorot*:

"إن المنطقة الحرة، هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية /أو التجارية، تستفيد من نظام خاصة في مجال الضريبة والتي تكون مخفضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مخفضة من الناحية القانونية، هي مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير...علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا دخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه"².

في العادة تتمركز هذه المناطق خارج الحيز العمراني للدولة، كما يوجه القسم الأكبر من إنتاج هذه المناطق إلى التصدير للخارج، إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها وإنما فقط تؤجر

¹ رضا عبد السلام، (2007)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، مصر، ص142.
² مراد محمودي، (2002)، "التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص33.

لهم من طرف الدولة المضيفة والتي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة في هذه المناطق لديها ضمانا لحسن تنفيذ القانون¹. وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع، وهي كما يلي²:

- أ. مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي: الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية.
- ب. مناطق حرة صناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المنطقة الحرة للصناعات التصديرية، و المنطقة الحرة للمؤسسات، أي منطقة الشغل.
- ت. مناطق حرة للخدمات: تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية، ومناطق حرة للتأمين. والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية *Paradis Fiscaux*.

2-3-3- مشروعات عمليات التجميع (Assembly Operations):

تتمثل عمليات أو مشروعات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (خاص وعام)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفع العمليات وطرق التخزين، والصيانة... والتجهيزات الرأسمالية بمقابل عائد مادي يتفق عليه. ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي. وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع³.

2-4- التصنيفات الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك العديد من الأشكال الأخرى التي يمكن أن ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

2-4-1- تصنيف *Charles Oman*: الخاص بمصطلح "الأشكال الجديدة للاستثمار" والذي يشمل مختلف

نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات الهادفة إلى توريد الموارد والمعدات التكنولوجية وكذا الأساليب التسييرية

¹ عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، "اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى كوزيز)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 314-315.

² زرقين سورية، (2008)، " دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية"، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 4.

³ قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار (بين النظرية و التطبيق)"، مرجع سبق ذكره، ص 355.

والإدارية لمشاريعها الاستثمارية في البلدان المضيفة، حيث يمتلك البلد المضيف أكثر من 50% من رأس مال المشروع الاستثماري ككل وحسب هذا التصنيف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتخذ أشكال جديدة أهمها:

أ- المؤسسات المشتركة (joint venture enterprises) :

تعد المؤسسات المشتركة أحد أشكال التعاون الاستراتيجي بين الشركات الرائدة في العالم، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى إنشاء شركات مختلطة بين أحد الشركات الأجنبية وكذا أحد الشركات المحلية (عامّة كانت أن خاصة) وذلك بغية إنتاج منتج أو خدمات لحاجات السوق المحلي أو الإقليمي. كما تنشأ هذه الشركة على إثر مساهمة الطرفين بحصص معينة من رأس مال مؤسستهم المشتركة¹.

ب- عقود المفتاح في اليد (The key in hand contract):

هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في المجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة².

ج - عقود الإدارة³ Management contrat:

تقوم الشركات الأجنبية أحيانا بإدارة جزء معين من أنشطة وعمليات المشروع الاستثماري المنجز في البلد المضيف وذلك مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد الذي يربطها مع الطرف المحلي وذلك مقابل فوائد مادية. وتعد عقود الإدارة الدولية للأعمال خاصة في مجال الخدمات مثل الفنادق وشركات الطيران وغيرها، حيث يترتب عن هذه العقود تحويلات هامة للعملة الصعبة.

¹ عبد القادر ناصور، (2013-2014)، "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص27.

² رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، (2013)، "التمويل الدولي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص152.

³ Charles Oman et autre (1989), « Les Nouvelles Formes d'Investissement dans les Pays en voie de Développement », OCDE, Paris, pp11-35.

د- اتفاقيات منح التراخيص (Licence agreement)¹:

هي اتفاقيات يتم بموجبها قيام شركة أجنبية بمنح ترخيص إلى شركة محلية قصد استعمال تكنولوجياتها الخاصة بإنتاج منتج معين على أن تأخذ الشركة صاحبة الترخيص حصة من أرباح المشروع الاستثماري، إضافة إلى إمكانية شراءها للموارد الأولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي (Countertrade) والتسويق بالمنتج (Settlement product).

ث- الاندماج والاستحواذ (Mergers and Aquisition):

وهذا النوع من الاستثمارات جاء نتيجة لنجاح عمليات الخوصصة، فتندمج شركة محلية مع أخرى أجنبية²، ويتم دمج أكثر من شركتين عادة ما تكون إحداها أكبر من بقية الشركات، وهدف هذه الاستثمارات هو إعادة هيكلة الشركات الصغيرة والحصول على مستوى أفضل من المعلومات لمواجهة المنافسة القوية³.

2-4-2- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى:

أ- الاستثمار الباحث على الثروات الطبيعية: هدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال تلك البلدان الغنية بالمواد الأولية كالبترول والغاز والمنتجات الزراعية، إلى جانب ذلك الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة⁴.

ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم حيث اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من

¹ Josette, Payrard, (2000), Gestion Financière internationale , Gaetan Morin, Québec, p201.

² United Nations (2003), "FDI in Central Asian Economics: Policies and Issues, Economic and Social Commission? For Asia and Pacific: Studies in Trade and Investment (50)", United Nations Publications, P10.

³ Bitzenis.A, (2009), « The Balkans: FDI and European Union Accession », Ashgate Publishing, London, p78.

⁴ حسن الخضر، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا"-، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، ص04.

الاستثمار على الإنتاج لأنه يجل محل الصادرات كم أن له آثار إيجابية مباشرة على الاستهلاك وغير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار¹.

ت- الاستثمار الباحث على الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية².

ث- الاستثمار الباحث عن الكفاءة وأصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات، عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات ومعدات الدولة الأم³.

2-4-3- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة:

يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم). حيث أنه يقسم على هذا الأساس إلى نوعين هما: الاستثمار الأفقي، الاستثمار العمودي.

أ- الاستثمار الأفقي **Horizontal FDI**: أين تقوم الشركة بإنتاج نفس السلع أو سلع متشابهة في البلد المضيف كما في البلد الأصل وذلك بهدف الاستفادة من مزايا الاحتكار أو الاحتكار المتعدد⁴، حيث يوجد هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالإنتاج في عدة مواقع بهدف الدخول إلى عدة أسواق خاصة عند ارتفاع تكاليف التجارة والتصدير⁵، ففي هذا

¹ حسين عبد الله الأسرج، (2005)، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر ص12.

² عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص6.

³ حسن الخضر، مرجع سبق ذكره، ص6.

⁴ Moosa.I.A, (2002), Op.cit,P4.

⁵ Masten,C.R.M, (2008), «The impact of Exchange Rate Volatility on United States FDI, In Latin America », Proquest Information and Learning Company, United States, P21.

النوع من الاستثمار تقوم الشركة بوضع كل هيكل إنتاجها في البلد المضيف باحثاً عن الأسواق حيث تتأثر بمواجز التجارة وتكاليف النقل، وهذا الاستثمار هو بديل للتجارة¹.

ب- الاستثمار العمودي **Vertical FDI**: في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية². وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى استغلال المواد الأولية في الدول المضيفة (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي Back Ward VFDI) أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الأمامي Forward VFDI)³.

2-4-4- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة الدول المستقطبة له: يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع:

أ- الاستثمار الأجنبي الهادف إلى إحلال الواردات: يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار- تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاز سبيل التنمية المستدامة- تعويض احتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية خصوصاً في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع⁴.

ب- الاستثمار الأجنبي الهادف إلى تعزيز الصادرات: يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير، وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم

¹ Bento, J.P.C, (2009), « Economic Integration, International Trade and the Role of FDI », Deutsche National Bibliothek, Germany, p26.

² Ben Hamouda, H, Oulmane, N et Sandretto, R, (2009), « Emergence en Méditerranée: Attractive Des Investissements Internationaux et Délocalisations », L'Harmattan, France, p272.

³ Moosa, I.A (2002), op.cit, p4.

⁴ بلال بوجمعة، (2012-2013)، "سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ص11.

تمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتكنولوجية¹.

ت- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية: وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمناح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث، فهي عبارة عن حوافز تقدمها الحكومة للمستثمر الأجنبي من أجل القضاء على العجز في ميزان المدفوعات².

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الشركات متعددة الجنسيات أداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر³، فهي شكل من أشكاله إلا أن الفرق بينهما وبين باقي أشكاله، هو أن هذه الأخيرة يتبناها المستثمر الأجنبي لتحقيق هدف معين دون أن يأخذ الاستثمار الأجنبي كطريقة دائمة لتحقيق الأرباح. بينما الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على الاستثمار في الخارج (دولياً) كطريقتها لتحقيق أرباحها دائماً.

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحتل سنويًا نصيب الأسد من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁴.

3-1- مفهوم وخصائص الشركات متعددة الجنسيات :

لا يوجد لحد الآن تعريف جامع للشركات متعددة الجنسيات، فالبعض يعرفها بأنها مجموعة الشركات التي تخصص مبلغاً كبيراً من مواردها العمليات في الخارج ومن ثم فإن نموها وتناثرها ترتبط إلى حد بعيد بالبلدان الأجنبية. تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة ومستقلة من الناحية القانونية، وتقوم بإدارتها مؤسسة قابضة (Holding Company) وتمثل المجموعات متعددة الجنسيات (Multinational Groups) العوامل الأكثر نشاطاً في التجارة الدولية.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، (2008)، "العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص184.

² Driffield, N and R, (2004), "Foreign Direct Investment and the Creation of Local Linkages in Pacific Island Economies". Island of the World VIII International Conference, Taiwan, P 6.

³ Jean Pierre Bibeau. (2000). "Introduction à L'économie Internationale", 4ème édition, Gaétan Morin: Canada, p194.

⁴ Michael Mortimor, (2003), "Globalization and transnational corporation", United Nation, New York and Geneva, p5.

البعض الآخر يعتبرها تلك المجموعة من الشركات التي تحقق 25% من إيراداتها أو مبيعاتها في الخارج، وهناك فريق آخر يصفها بتلك الشركات التي يمتلك كل منها خمسة فروع بالخارج على الأقل، فقد عرفها¹ Rugman (1988) بأنها الشركات التي تمتلك أكثر من ثلثي نشاطها خارج منشأتها الأم، وهناك مؤشر للشركات متعددة الجنسيات يحتسب من خلال متوسط نسبة النشاطات الإجمالية للمؤشرات أو المقادير المتمثلة في المبيعات و الموجودات و الرواتب.

تتصف أيضا باحتكار التكنولوجيا المتطورة والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية بما يحقق مصالحها ولا يتعارض مع أهدافها، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح ويطلق عليها اسم الشركات التي لا وطن لها إلا الأرباح. كما تتميز بتنوع وتغير نشاطاتها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق الهدف المسطر، وتستعمل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها ومن أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، إضافة إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية². ويمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها مجموعة من الشركات التابعة للشركة الأم والموزعة في مجموعة من دول العالم والتي تتقيد بإدارة وإستراتيجية موحدة³.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تستوجب التمييز بينها⁴:

- أ- الشركة الأجنبية: هي شركة تمارس نشاطا استثماريا (الإنتاج، التسويق، الخدمات) خارج البلد الأصلي، وذلك بغض النظر عن البلدان المضيفة القائمة فيها.
- ب- الشركة الدولية: عرفها Livingstone بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة (عدم خضوعها لرقابة أو قيود مفروضة من طرف الحكومة الأم) تمارس نشاطها بالاختيار في بلد أجنبي أو أكثر، وهذا يفرض عليها صفة الدولية.
- ت- الشركة العابرة للقومية: تفضل هيئة الأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح لتخفيف من الآثار النفسية السياسية لدى البلدان النامية من جراء استخدام مصطلح الشركات متعددة الجنسيات.

¹ Rugman.A.R, (1988). "The Multinational Enterprise", Handbook of international management, P.Walter & T.Murray edition, New York, p35.

² علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، (1995)، " الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر (1974-1990) دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، ص 25 و 26.

³ Salmon.J, (2001). « Dictionnaire de Droit International Public », Bruxelles, Bruylant , pp 1036-1037.

⁴ للمزيد من التفاصيل راجع: أبو فحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مرجع سابق، ص 22-24.

■ خصائص الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ. الضخامة: تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات (رقم الأعمال) والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، أو من خلال قيمة دخل الإجمالي لهذه الشركات، سرعة نموها كبر حجم إنفاقها على مجال البحث والتطوير، حجم الأصول، مثالا على ذلك احتلت شركة General Electric الأمريكية المتخصصة في مجال الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، المرتبة الأولى عالميا من بين 100 شركة متعددة الجنسيات غير المالية، عام 2013 وذلك بإجمالي أصول تجاوز 656.5 مليار دولار أمريكي¹.

الجدول (2): ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب المبيعات لسنة 2015/2018 بالمليار دولار

الترتيب	اسم الشركة	البلد الأم	الصناعة	حجم المبيعات
1	Walmart	الولايات المتحدة الأمريكية	التجزئة	\$485.7
2	Sinopec	الصين	البترو	\$427.6
3	Royal Dutch Shell	المملكة المتحدة	البترو	\$420.4
4	Exxon Mobil	الولايات المتحدة الأمريكية	البترو	\$376.2
5	BP	المملكة المتحدة	البترو	\$352.8
6	Petro China	الصين	البترو	\$333.4
7	Volkswagen	ألمانيا	السيارات	\$268.5
8	Toyota	اليابان	السيارات	\$252.2
9	Total	فرنسا	البترو	\$211.4
10	Apple	المملكة المتحدة	الإلكترونيات	\$199.4

Source: <https://www.statista.com/statistics/263265/top-companies-in-the-world-by-revenue>

ب. تنوع النشاط والتكامل: تلجئ الشركات متعددة الجنسيات إلى تنوع أنشطتها بين مختلف المجالات رغبة منها في توزيع المخاطر وتحقيق أكبر قدر من الأرباح الإجمالية²، كما تحاول الشركات المتعددة الجنسيات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزاي التي تمتلكها الأخرى

¹ UNCTAD, (2013), « World Investment Report 2013 », from www.unctad.org. seen 01/02/2017.

² صلاح الدين السبسي، (2003)، "الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، تطوير روابط البورصات العربية"، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ص100.

كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية¹. فعلى سبيل المثال نجد شركة General Motors للسيارات، لا يقتصر إنتاجها على ماركة معينة من السيارات فقط، وإنما يتعداها ليشمل السكك الحديدية، البرادات...²

ت. الانتشار الجغرافي الواسع: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي يغطيها، وامتداده الجغرافي خارج الدولة الأم، لما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع شركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم. وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات ناهز 65 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة موطننا لنحو 77% من إجمالي الشركات متعددة الجنسيات في العالم، ونشير إلى أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسيات في الدول النامية تمثل في حجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم³.

ث. السيطرة والتفوق التكنولوجي: تمتاز إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات بالهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم⁴، بالإضافة إلى أنها تعد مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية⁵.

ج. استغلال الموارد التمويلية العالمية واحتكار الأسواق: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على الادخار أي تستغل الطاقات التمويلية الدولية، إن من القواعد الأساسية لهذه الشركات إلزام كل شركة تابعة لها بتوفير تمويل محلي أقصى ما يمكن، كما تعمل على تعبئة المدخرات في الأسواق العالمية المعروفة كنيويورك، لندن، فرانكفورت، طوكيو وغيرها من الأسواق المالية العالمية كالأسواق الصاعدة مثل هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا، دون أن نغفل الاقتراض من البنوك العالمية. لذلك نجد كثيرا من التعاملات البنكية تكون بين شركات أمريكية مثلا وبنوك يابانية أو إنجليزية وهكذا.

إن هذه الشركات تمتلك قدرة خاصة على تمييز منتجاتها وقدراتها التنافسية وبالتالي تحقق أرباحا احتكارية معتبرة من خلال تلك القدرة. كما أنها تستطيع أن تميز جيدا الأسواق التي تريد النشاط على مستواها حيث تختار الأسواق التي تضم عددا قليلا من المنتجين ويعود ذلك لاحتكار الشركات متعددة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، (1998)، "النظام الاقتصادي العالمي"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص152.

² See more: GENERAL MOTORS, 2018 Sustainability Report, From site :

<https://www.gmsustainability.com/manage/products.html>, seen 01/03/2018.

³ أحمد عبد العزيز و آخرون، (2010)، "الشركات متعددة الجنسيات و آثارها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد85، ص123.

⁴ عبد الكريم كاكي، (2013)، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1، بيروت، ص60.

⁵ عمر صقر، (2003)، "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، القاهرة، ص29.

الجنسيات للتكنولوجيا المتطورة والمهارات التقنية والإدارية والتنظيمية ذات الكفاءة العالية وقدرتها المالية الكبيرة على الإنفاق في مجالات البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، زيادة على قدراتها الهائلة على اقتحام الأسواق العالمية نتيجة السياسات الترويجية والتسويقية الفعالة التي تعتمدها¹.

3-2- نشأة الشركات متعددة الجنسيات:

فيما يخص نشأة الشركات متعددة الجنسيات يشير (Parker, 2000) إلى أن جذورها تمتد إلى القرن الرابع عشر، فقد كانت الشركات الإنجليزية والهولندية والفرنسية متعددة الجنسيات تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية التي توفرها بلدانها الأصلية، غير أن الأشكال الحديثة للشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر (1870-1914) حيث في تلك الفترة كان المستثمرون الأوروبيون يقومون بتصدير السلع والخدمات إلى جميع أنحاء العالم ولديهم استثمارات في مختلف البلدان².

وفي القرن العشرين تطورت الشركات متعددة الجنسيات وأصبحت تبحث عن الأسواق، وخلال القرن العشرين دائما بدأ التنافس بين الشركات الأمريكية والأوروبية، وقد نتج عن هذا التنافس تصدر الشركات الأمريكية للمرتبة الأولى عالميا للفترة الممتدة ما بين 1974 إلى 1997 بدون منازع خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بعد هذه الفترة واجهت الشركات الأمريكية منافسة من جانب الشركات اليابانية.

وفي السبعينات من القرن الماضي بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات غير المالية سبعة آلاف شركة وما يزيد عن أربعين ألف شركة حتى عام 1995. لقد تجاوزت المبيعات المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات خارج بلدانها الأصلية مبلغ الصادرات العالمية للسلع والخدمات.

¹ داودي محمد، (2011/2012)، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، ص45.

² Parker.R , (2000). "Introduction on Comparative International accounting Financial Times", Prentice Hall, London. p13.

3-3- المزايا والعيوب التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة¹

3-3-1- المزايا:

- زيادة الإنتاج وهذا نتيجة لانتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة،
- زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة،
- زيادة الصادرات عن طريق المنتجات التي تنتجها هذه الشركات،
- زيادة الإيرادات الضريبية وهذا عن طريق الضريبة التي تفرضها على المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات الأجنبية،
- تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية وهذا من خلال صناعة معينة التي تتطلب التكنولوجيا المتطورة، وخاصة في حالة عدم قدرة الشركات المحلية في جمع رأس المال اللازم لقيام هذا المشروع، أو من ناحية أخرى لما يتطلب من تكنولوجيا عالية،
- تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة، حيث نجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات،
- إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معينة في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج.

3-3-2- العيوب:

- تأثير معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما أنه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استثمر المستثمر الأجنبي في السلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري،
- نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية، وهذا بالإضافة إلى أن الممولين المحليين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)، "الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، ص260-266.

- المحلية وهذا لعامل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون عامل المخاطرة أقل في الشركات الأجنبية مقارنة مع الشركات المحلية،
- عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات ومعدل الصرف، أي عند انتقال رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة سيؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ورفع قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف، ولكن خلال العملية العكسية، أي عندما ترجع هذه الشركات الأجنبية مدخلات إنتاج أرباحها في البلد الأصلي سوف يؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر مما كانت عليه قبل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية،
- فقدان الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي سيادتها المحلية والخارجية وهذا من خلال ممارسة القوة الضاغطة بمختلف الطرق والتي تفقد الدولة المضيفة سيادتها الحقيقية والمثال على ذلك: في عام 1973 في التشيلي عندما أسقطت الشركة العملاقة الأمريكية للبرق والهاتف الرئيس سلفادور كينيدي المنتخب ديمقراطياً في التشيلي،
- تأسيس الاحتكار المحلي (على عكس إضعاف قوة الاحتكار المحلي) فشرركات متعددة الجنسية قد تعرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركة المحلية، وهذا الانخفاض في الأسعار ناتج عن التكنولوجيا المتطورة التي تكتسبها شركات متعددة الجنسيات.

3-4 إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر¹:

تختلف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث إستراتيجيات أساسية هي:

- أ. إستراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية،
- ب. الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق)،
- ت. الإستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنية التكاليف).

وتنطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشياً مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين

¹دلال بن سميعة، (2012 / 2013)، " تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ص13.

الدول الأكثر تصنيعاً (إستراتيجية التوسع شمال-شمال) وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية (إستراتيجية التوسع شمال-جنوب) وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (إستراتيجية النفاذ).

خلاصة الفصل الأول

من خلال العرض السابق نستخلص أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتبط بنشأة وتطور التجارة الدولية، فهو ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، إذ ساعد على انتشاره تزايد ظهور الشركات متعددة الجنسية، وعمليات الاندماج والحيازات بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خصصتها. غير أن تنامي أهمية الاقتصاديات الدولية، واتجاه الاستثمار عبر الحدود وتطوره، كان نتيجة إسهام مجموعة من العوامل فيه والتي يطلق عليها محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه الأخيرة جعلت المستثمر يفضل توظيف رؤوس أمواله في الخارج بدلا من توظيفها داخل دولته الأم، في الفصل الموالي سيتم عرض مفصل لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مقدمة الفصل الثاني

إن الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تختزل في كونها آلية تمويلية فحسب، وإنما تتعدى ذلك للإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة والمتمثلة أساساً في تعميق مفهوم تقليص نفقات الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم، وتحسين نظم التسيير المتقدمة، وترقية أداء العنصر البشري، وتحفيز النشاط التصديري إلى الأسواق الأجنبية، ودعم القدرات التنافسية للاقتصاديات المضيفة، ولذلك ساد اتجاه تنافسي متصاعد بين الدول النامية قصد استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العوامل هي التي تحدد اختياره لدولة دون أخرى، هذه العوامل هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي متى ما توفرت في دولة ما كانت لها الأفضلية في استقطاب أكبر رصيد منه.

ومن أجل التعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على البلدان المضيفة واتجاهاته تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة

المبحث الثالث: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية لاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع ليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقية للاستثمار، ولكن من الواضح أن دافع الربح يبدو أنه يمارس تأثيراً رئيسياً على قرارات الاستثمار لرجال الأعمال، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يراعي المستثمر مجموعة من المتغيرات التي تشكل دالة استثماره.

1-1- الإطار المفاهيمي والنظري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

حسب (ديري، 2011)¹: "يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، حيث درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى وأن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية".

يوجد كم هائل من الأدبيات النظرية والتطبيقية التي درست محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و تعود أول دراسة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ Ohlin سنة 1933 عندما أشار إلى الربحية العالية للأسواق النامية، وإمكانية التمويل بأسعار فائدة منخفضة، والتغلب على الحواجز التجارية، كمحفزات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر². ليليه Dunning سنة 1977 بنظريته الشهيرة المعروفة بالنموذج الانتقائي المسمى أيضا OLI والذي لخص فيه الدوافع التي تجعل الشركات توسع أسواقها دولياً في ثلاث فئات هي: الملكية الخاصة والموقع والعوامل الدولية³. ومن خلال تصنيف Dunning للعوامل المحددة للموقع، صنف UNCTAD سنة 2006 العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في المحددات التالية: البحث عن السوق، البحث عن الكفاءة، والبحث عن الموارد، البحث عن الأصول. إذ يتم تمثيل محددات البحث عن السوق في المزايا التي تجعل الشركات متعددة الجنسيات تتوسع في أسواق جديدة أو تؤمن الأسواق الحالية مثل حجم السوق وإمكاناته وهيكله، وعادة ما يتم استخدام النمو الاقتصادي وعدد السكان كمقياس لحجم السوق، بينما يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

¹ديري زاهد محمد، (2011)، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص161-162.

²Nonnembreg M.B. & Cardoso de Mendonça.M(2004), "The determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", ANPEC Associação Nation. al dos Centros de Posgraduação em Economia. Encontro Nacional de Economi. P14 Retrieved From : <http://www.anpec.org.br/encontro2004/artigos/A04A061.pdf>

³Hauser.F.(2005). "Country Risk and Foreign Direct Investment in Transition Countries", Retrieved from the Digital thesis of The University of Munich. P13 http://edoc.ub.uni-muenchen.de/4900/Hauser_Frank.pdf

والنمو السكاني كمقاييس لاتجاه السوق وإمكانياته¹. بينما يقاس محدد البحث عن الكفاءة من خلال إنتاجية العمل وقيمة المضافة للصناعة، الانفتاح التجاري، خفض تكاليف الموارد والأصول². الموارد الطبيعية هي العنصر الأكثر شيوعاً لمحددات البحث عن الموارد ومع ذلك، قد تساعد الموارد الأخرى الشركات متعددة الجنسيات على تأمين عناصر إنتاجها مثل توافر المواد الخام والموارد الطبيعية وقوى العمل الرخيصة. وأخيراً، فإن دوافع البحث عن الأصول هي التي تمكن الشركات المتعددة الجنسيات من الحصول على أصول جديدة في البلد المضيف.

ومع ظهور اتجاه جديد في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر تحولت دوافع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار على المستوى الدولي من المحددات التقليدية المذكورة أعلاه إلى محددات جديدة مثل: مناخ الاستثمار الفعال، جودة بيئة الأعمال، هيكل الإدارة السليم، وكذلك الأنظمة الديمقراطية وهذا ما جاء في أبحاث كل من: (Becchetti & Hassan.(2004)³ ; Addison & Heshmati.(2003)⁴ ;Dunning(2002)⁵ , Kim (2010)⁸ ; Kobeissi(2005)⁷ ; ((2006)⁶ ، ويتمثل هذا الاتجاه في الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) الذي ساهم في شرح جزء كبير من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق منها: يركز الاقتصاد المؤسسي الجديد على تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بأنشطة الأعمال التي تمثل الشغل الشاغل للشركات متعددة الجنسيات التي تستهدف الأسواق الدولية⁹. والشكل أسفله يمثل ملخص توضيحي للمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدية والجديدة حسب الشرح أعلاه:

¹ UNCTAD (2006), "FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development", World Investment report 2006, United Nations, New York & Geneva , p158-163. Retrieved from http://www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf

² Donika Lilova,(2009), "Bulgaria as a Target for Foreign Direct Investment", Deutsche National Bibliothek, Germany, p5.

³ Becchetti, L. & Hassan,I.(2004). "The Effects of Internal Integration of the MENA Region and its Integration with the EU: Impact on Real Effective Exchange-Rate Volatility, Institutional Quality and Growth for MENA Countries. Economic Research Forum, Working Papers 0428.

⁴ Addison, T. & Heshmati, A. (2003). "The New Global Determinants of FDI Flows to Developing Countries: The Importance of ICT and Democratization". World Institute for Development Economic Research, Discussion Paper No.2003/45.

⁵ Dunning.J.H,(2002), "Determinants of Foreign Direct Investment: Globalization induced Changes and the Role of FDI Policies", Annual Bank Conference on Development Economics.

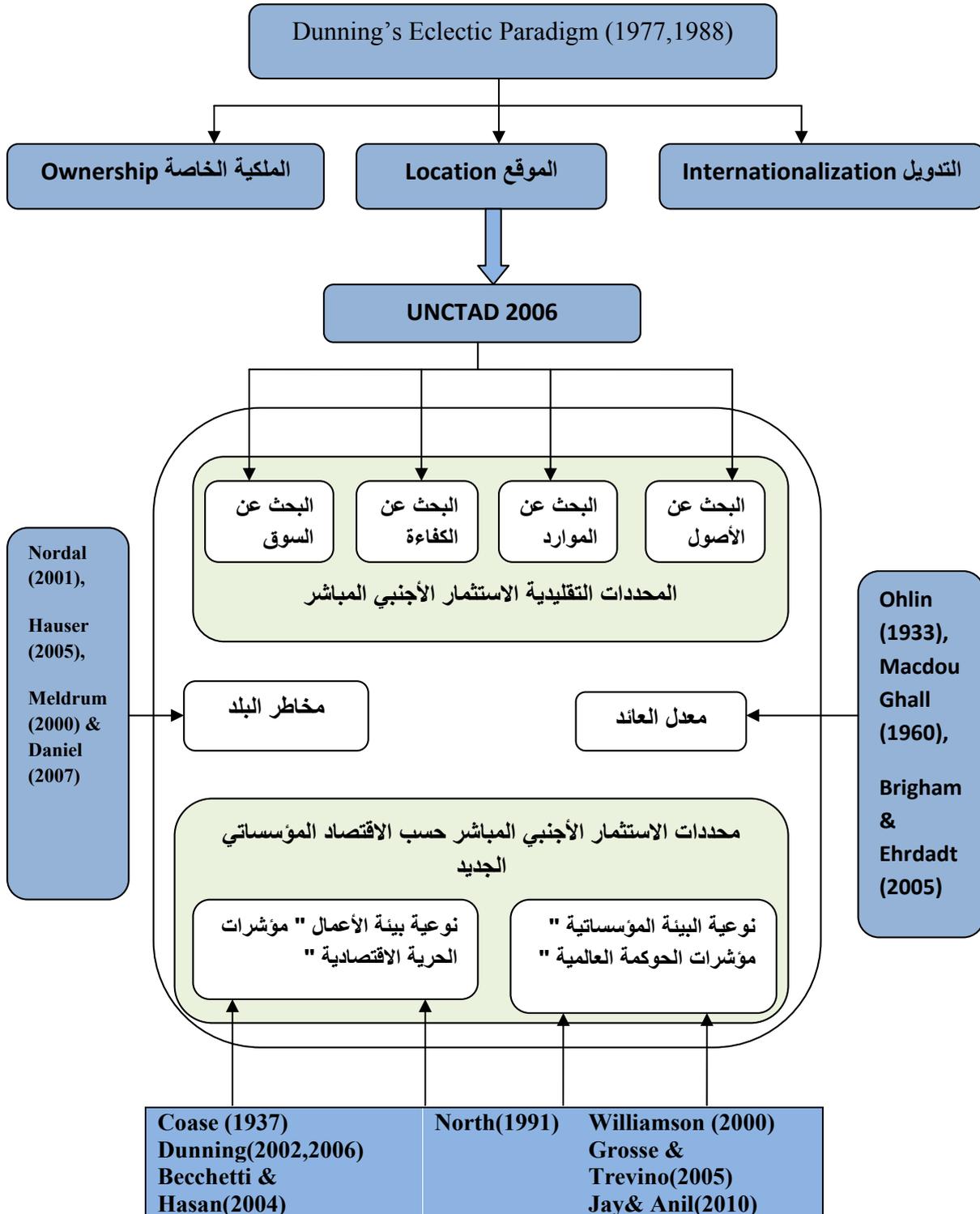
⁶ Dunning. J.H(2006), "Towards a New Paradigm of Development: Implications for Determinants of International Business Activity", Transnational cooperations. 15(1), 173-228.

⁷ Kobeissi, N. (2005). "Impact of governance, legal system and economic freedom on foreign investment in the MENA region". Journal of Comparative International Management, 8(1), 20-41.

⁸ Kim, H. (2010). Does Corporate Governance or Transparency Affect Foreign Direct Investment?. International Journal of Human and Social Sciences, 5(13), 876-883.

⁹ Grosse.R & Trevino.L.J(2005), "New Institutional Economics and FDI Location in Central and Eastern Europe", Management International Journal Review,45(2), 123-145.

الشكل (2): ملخص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الشرح أعلاه



Source: Sedik.W.M.(2012).“The Impact of Country Risk and New Institutional Economics on Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Middle East and North Africa Region”, The 16th Meeting of the International Society for New Institutional Economics, University of Southern California on June2012,P 8.

كما قسم بعض الباحثين محددات الاستثمار إلى أربع محددات أساسية هي: المحددات الاقتصادية، المحددات السياسية، المحددات القانونية والمحددات المؤسسية. في هذا المطلب سنقوم بشرح المحددات الثلاثة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر أما المحددات المؤسسية سنتطرق إليها في الفصل الخاص بالتنوع المؤسسية.

1-2- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تمت دراسة محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الأدبيات الاقتصادية من طرف Hymer, Caves, Horst, Vernon, Dunning وغيرهم¹، وتنوعت هذه المحددات كالتالي:

أ- حجم سوق البلد المضيف: عادة ما تكون الأسواق الكبيرة أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالأسواق الصغيرة²، فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف إلى حجم سوق البلد الأصل للاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات إلى البلد المضيف³، فحجم السوق يشير إلى القدرة الشرائية لمواطني هذا البلد المضيف⁴.

ب- الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة. وقد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Dunning سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر لـ 42 دولة نامية⁵.

ت- البنية الأساسية: يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محمدا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من

¹ Rastoin J.L, and Ghersi G.(2010), " Le Système Alimentaire Mondiale: Concepts et Méthodes, Analyses et Dynamiques", Edition Quae, France, P396.

² Jaumotte,F.(2004), « Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The market Size Effect Revised", International Monetary Fund Working Paper 04/206,P2.

³ Wei,Y.and Liu,X.(2001), "FDI in China: Determinants and Impact", Edward Elgar ,UK, p39.

⁴Khader,B.and Roosens,C.(2004), "Belges et Arabes", Lovain la Neuve, Presses Universitaire de Louvain, Belgiques, p209.

⁵ عمر صقر، (2003/2002)، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص51.

سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز¹. حيث أشارت نتائج الدراسة التي قام بها كل من Zhang وChang وChen حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين أن البنية التحتية كان لها تأثير إيجابي في اختيار موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد².

ث- سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل الحجز التجاري³.

ج- الإصلاح الاقتصادي: ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى تضيق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك إدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع⁴، إذ أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق والتخصيص قد ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول، كما أوضحت دراسة Fukao أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق قد كان له دور مهم في تدفق الشركات اليابانية إليها⁵.

ح- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من هذه الاستثمارات، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال⁶:

¹ أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص38.

² Chen.C, Chang.L,Zhang.Y,(1995)," The Role of Foreign Direct Investment In China's Post Economic Development" , World Development, Elsevier Science LTD , Vol.23, No.4, Great Britain, p691.

³ غازي عبد الرزاق النفاش، (2006)، "التمويل الدولي و العمليات المصرفية"، دار وائل، الأردن، ص63.

⁴ عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص54.

⁵ حسن بن رfidان الهجوج، (2006)، " اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي"، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص67.

⁶ فريد أحمد سليمان قبيلان، (2006)، "مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص46.

- معدل نمو الصادرات: حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي،
- الرقم القياسي لأسعار الصادرات: فكلما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إذ أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من بينها: دراسة كل من (Sharma et al(2013) على الصين والهند خلال الفترة 1976-2011، أظهرت وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات ومن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الواردات بالصين، وعلاقة سببية في اتجاه متبادل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات¹. وأظهرت نتائج دراسة (Samsu et.al(2008) وجود علاقة تكامل مشترك ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، ووجود علاقة سببية على المدى الطويل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات بماليزيا خلال الفترة (1970-2003)².
- خ- الحوافز المقدمة في الدول المضيفة: تمثل حوافز الاستثمار محددًا هامًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما عندما تمنح لتكون عوضًا عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات مما يتيح إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة، وقد تأخذ هذه الحوافز شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الإنتاج، التسويق، أو شكل توفير الخدمات الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية وتوفير المواد الخام وتوفير البنية التحتية³. وقد تأخذ شكل تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدل الفائدة عليها أو شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسع في المستقبل⁴.
- د- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر: يشير ارتفاع هذا المحدد في البلد المضيف إلى قلة الخطر وتوفر البنية التحتية الجيدة ونجاح سياسات الاستثمار إضافة إلى وجود ظروف سوق عمل جيدة⁵، كما يشير إلى توفر محيط

¹Sharma,R,Kaur,M.(2013), "Causal links between Foreign Direct Investment and Trade: A Comparative Study of India and China". Eurasian Journal of Business and Economics, 6(11), 75-91.

²Samsu.S.H, Derus.A.M, Ooi,A.Y& Ghazali.M.F(2009). "Causal Links between Foreign Direct Investment and Exports: Evidence from Malaysia.International Journal Of Business and Management, 3(12),177-183.

³ زينب حسين عوض الله، (2005)، "الاقتصاد الدولي، العلاقات والنقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية"، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، ص384.

⁴ زيدان محمد، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص120.

⁵ Jonathan Jones, Collin Wren,(2006), "FDI and The Regional Economy ", Ashgate, England, p48.

استثمارات جيد في الدول المضيفة ما يحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف¹.

ذ- تكلفة العمل: لقد توصل كل من Dunning(1980) وVergerlers(1991) إلى وجود علاقة إيجابية بين معدلات أجور البلد المضيف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليه، فكلما كانت نسبة معدل أجور البلد المضيف منخفضة عن معدل أجور البلد الأصل كلما ارتفعت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف².

3-1- المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر :

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي. ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي³:

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات التالية⁴:

¹ Chunlai Chen, (2011), " Foreign Direct Investment in China : Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", Edward Elgar, UK , p100-101.

² Ying Qi-Wei, Xiaming Liu, (2001), « FDI in China: Determinants and Impact", Edward Elgar, UK, p41.

³ بولرباح غريب، (2012)، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، ص102.

⁴ أميرة حسب الله محمد، (2005)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر، تركيا، وكوريا الجنوبية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص27.

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

1-4-4- المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الراشد.

1-4-1- الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية وينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة يمكن إدراجها في عنصرين:

- عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة والمتتالية في أعضاء الحكومة وتوجهاتهم السياسية.
- عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع (الخصوصية، الملكية العامة،...).

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر ويمكن إيجازها في النقاط التالية¹:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجنبي كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة وبدون تعويض.
- التأميم وتحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء وعدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة.

¹ بولرباح غريب، مرجع سبق ذكره، ص103.

إذن فاستقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال¹، مثل دراسات الباحثين (Erramilli & Demirhan & Masca (2008)³, Grosse and Trevino (2005)², Rao (1993)⁴) الذين أكدوا أن للمحددات السياسية أثر هام على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث دلت النتائج التي تحصلوا عليها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنخفض في حالة عدم وجود استقرار سياسي بالبلد والعكس صحيح.

1-4-2- الحكم الراشد: كنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح في الدول النامية، تبنى البنك الدولي

مفهوم الحكم الراشد في الثمانيات، من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجنح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في سيادة القانون، الكفاءة والفعالية الإدارية، المساواة والعدالة في توزيع الموارد، المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة⁵.

¹ أحمد زكريا صيام، (2005)، "أليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، الجزائر، ص93.

² Grosse, R., & Trevino, L. J. (2005). "New Institutional Economics and FDI location in Central and Eastern Europe". *Management International Review*, 45(2), P 123-145.

³ Demirhan, E., & Masca, M. (2008). "Determinants of Foreign Direct Investment Flows to Developing Countries: a cross-sectional analysis". *Prague Economic Papers*, University of Economics, Prague, vol. 2008 (4), P 356-369.

⁴ Erramilli, M.K., & C. P. Rao. (1993). "Service Firms' International Entry-Mode Choice: A Modified Transaction-Cost Analysis Approach". *Journal of Marketing*, Vol.57(3), p19-38.

⁵ مدحت محمد أبو النصر، (2015)، "الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ص41.

والجدول التالي يوضح نتائج أهم الدراسات التطبيقية على بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول (3): بعض نتائج الدراسات التطبيقية لمحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل

الحدد	العلاقة المقدره	
	إيجابية	سلبية
النتاج المحلي الإجمالي		Wheeler, D and A.Mody, 1992, International Investment Locations Devisions: The case for US Firms, Journal of International Economics,33. Billington,N.1999, The Locationof Foreign Direct Investment: An Impirical Analysis, Applied Economics,31. Culmen,C,1988, Locational Determinats of Direct Investment Among Industrialized Countries, European Economic Review,32.
نمو الناتج المحلي الإجمالي		Schneider, F.and B.Freg, 1985, Economic and Political Deterrminants of Foreign Direct Investment World Development,13. Culmen,C, Op Cit.
تكاليف العمل	Lucas,R.1991, Determinat of Foreign Direct Investment Evidence from East and South Asia, World Development,21. Tasi,P,1994, The Determinant of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Journal of Economic Development,19.	Schneider, F.and B.Freg, op Cit.
القيود التجارية	Blonigen,B, and Feensta,R.1996, Effects of US trade Protection and Promotion Policies, NBER,WP5285.	Culmen,C, Op Cit.
درجة الانفتاح	Wheeler,D, and A.Mody, op Cit.	Culmen,C, Op Cit. Edwards,S,1990, Capital Flows, Foreign Direct Investment and Debt- Equity Swaps in Developing Countries, NBER WP3497.
فائض الميزان التجاري		Culmen,C, Op Cit. Tasi,P, Op Cit. Torrisi,C,1985, The Determinants of Direct Investment in a smallLDC, Journal of Economic Development,10. Schneider, F.and B.Freg, op Cit. Locus,R, Op Cit.
سعر الصرف	Blonigen,B,1997, Firm- Specific Assets and the Link between Exchange Rates and Foreign Direct Investment,American Economic Review,87. Goldberg,L,1993,Exchange Rates and Investment in the United States Industry, Review of Economic and Statistics,75.	Froot.K, and J.Stein, 1991, Exchange Rate and Foreign Direct Investment : An Imperfect Capital Marked Approach, Quarterly, Journal of Econoics, 106. Blonigen,B,andR, Feensteinm opCit.
	Campa,J,and L.Goldberg,1995,Investment in	Crowley,P,and J.Lee,2003, Exchange

Manufacturing, Exchange Rate and External Exposure, Journal of International Economics, 38. Glodbreg, L, Op Cit.	Rate Volatility and Foreign Investment: International Evidence, International Trade Journal, 17.		تقلبات أسعار الصرف
--	--	--	--------------------

Source: J.Lee,(2003), Exchange Rate Volatility and Foreign Investment: International Evidence, International Trade Journal, p170.

المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة:

يعد موضوع الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له من المواضيع الجدلية التي تحكمها اتجاهات فكرية مختلفة، وتنقسم الآراء فيه بين مؤيد ومعارض حول مدى إسهام هذا الأخير في دفع عجلة التنمية وخدمة أهداف الدول المضيفة ولكل حججه ومبرراته، ويتضح ذلك من خلال الإتجاهيين التاليين¹:

الاتجاه الأول: يمثله أنصار النظرية التقليدية، وهو اتجاه يعارض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة وبصفة خاصة إلى الدول النامية نظراً لآثار السلبية المترتبة عليه في هذه الدول، حيث ينظر إليه أنصار هذه المدرسة على أنه مباراة من طرف واحد، الفائز فيها محدد مسبقاً وهو الشركات متعددة الجنسيات.

الاتجاه الثاني: يمثله أنصار المدرسة الحديثة، وهو اتجاه مؤيد لجلب هذه الاستثمارات، ويرجع ذلك للفوائد المصاحبة لها وآثارها الإيجابية على الدول المضيفة، ويرى هذا الاتجاه أن كل من طرفي الاستثمار (الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي) تربطهما مصلحة مشتركة حيث يستفيد كل منهما من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة.

ويعتبر الاتجاه الثاني هو السائد في الآونة الأخيرة، لهذا تتسابق كافة الدول على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين البيئة الاستثمارية فيها.

2-1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تأتي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقاً من الإسهامات التي يمكن أن تحققها في عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن الدول التي لديها قصور في عملية التنمية المحلية تلجأ إلى هذا النوع من الاستثمارات من أجل تحقيق تلك الأهداف، إذ أن الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية، بل إن وجود قطاع

¹ عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مرجع سابق، ص112-179.

صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي عالي النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع أكبر من هذا الاستثمار¹.

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة إن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تحسين لوضعية ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل وتنمية المهارات الإدارية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-1-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومي ويعرف ميزان المدفوعات على أنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي². ويمكن تقسيم العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات إلى³:

- العمليات الجارية: والتي تضم عمليات التجارة الخارجية (الميزان التجاري)
- ومداحيل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم والتحويلات أحادية الجانب (المساعدات والهبات)،
- العمليات الرأسمالية: وتشمل حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة وقصيرة الأجل والتي تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس.

ويظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى⁴.

¹ إبراهيم العيسوي، (2011)، "نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ص23.

² وسام ملاك، (2001)، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص15.

³ عرفان تقي الحسيني، (1999)، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ص117.

⁴ قاسم نايف علوان، (2009)، "إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة، الأردن، ص363.

2-1-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي:

على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلى أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفطي فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدول¹. ويحدث أيضا من خلال عمليات المحاكاة ونسخ التكنولوجيا الأجنبية، أو من خلال المنافسة مما يساعد على تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية².

2-1-3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية:

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير مناصب شغل خاصة من خلال مشاريع الامتلاك والدمج (M&A) أين يمكن تشغيل العمالة التي تم إقصاؤها عند شراء الشركة أو من خلال الحفاظ على العمالة القديمة، ويتم خلق العمل أيضا لدى الموردين، مقدمي الخدمات وفي قطاعات غير مرتبطة مباشرة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر³. ويخلق الاستثمار الأجنبي المباشر العمل المؤهل نتيجة دمج العمالة بأحدث التكنولوجيا⁴، مما يقود إلى تعظيم المهارات والمعرفة لدى الموارد البشرية للبلد المضيف⁵، وبالتالي يتم تزويد وتنمية الصناعة المحلية بتلك النوعية الجيدة من العمالة⁶، إضافة إلى ممارسة العمل حسب المعايير الدولية⁷، وتحسين معايير الجودة وفاعلية الإنتاج وتحسين البنية التحتية المحلية المحفزة بقدم الاستثمار الأجنبي المباشر⁸.

¹ سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، (2007)، "مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 5.

² قويدري محمد، (2004-2005)، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 43.

³ Ramadany, M. (2010), "The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challenges", The second Edition, New York, USA: Springer, p343.

⁴ Bolusset, C. (2007), « Thèmes et débats : l'investissement », Edition Bréal, France, p121.

⁵ Kevin, S. (2009), « Fundamentals of International Financial Management », New Delhi : PHI, p234.

⁶ Neelankavil, J.P. and Rai A. (2009), "Basics of International Business", N.Y, M.E, Sharpe, p139.

⁷ Ramadany, M. (2010), op.cit , p343.

⁸ Michel, J. (2009), « Investissement Direct à L'Etranger dans les activités de recherche et Développement: Fondements Théoriques et Application aux Entreprises Suisses », Peter Lang Publications Universitaires Européennes, Berne, p97.

2-1-4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأسمال:

يرى Dtoever أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع التكوين الرأسمالي، من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، وكذا تنمية وتحديث مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصالات ومشروعات الخدمات مما يؤدي إلى رفع معدلات الناتج القومي وخلق فرص العمل والتنمية البشرية¹. وتتوقف مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف على ديناميكية التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة، أي حاصل طرح التدفق المالي الداخل إلى التدفق المالي الخارج، وتكون فائدة هذه الاستثمارات عالية إذا كان صافي هذه التدفقات كبير والعكس صحيح. ويعبر عن التدفقات الرأسمالية الداخلة بما يلي²:

$$CI = f(X+I+E+A)$$

حيث: CI التدفقات الرأسمالية الداخلة.

X عائدات التصدير

I القطاع الأجنبي الناتج عن نقص التصدير الذي كان يتم وسيتم لولا وجود الاستثمار الأجنبي.

E أسهم رأس المال العادية للمستثمرين الأجانب.

A المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية إلى الدولة المضيفة. كما يعبر عن التدفقات الرأسمالية

الخارجة بما يلي:

$$CO = f(K+R+S+P)$$

حيث: CO التدفقات الرأسمالية الخارجة.

K مستوردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية.

R مستوردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية.

¹ عيد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 427.
² محمد صقر وآخرون، (2006)، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثالث، سوريا، ص 10-11.

S مستوردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات.

P الأرباح المحولة إلى الخارج.

إذن صافي التدفقات الرأسمالية للاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عنها بالعلاقة:

$$IDE(net) = CI - CO$$

$$IDE(net) = f(X+I+E+A) - f(K+R+S+P)$$

ومنه يكون أثر التدفقات الرأسمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إيجابي في السنة المدروسة t إذا تحققت المتراجحة:

2-1-5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي¹:

هنالك وجهتا نظر مختلفان في هذا الشأن، الأولى تتعلق بالمدرسة الكلاسيكية والثانية تدور حول رأي أنصار المدرسة الحديثة، وهذا من خلال دراستهما لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد المضيفة.

المدرسة الكلاسيكية: ترى هذه المدرسة أن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على زيادة معدلات تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج، وهذا لكبر حجم الأرباح المحولة إضافة إلى تحويل مرتبات وأجور العاملين، كما يتسبب في ذلك صغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

المدرسة الحديثة: على عكس المدرسة السابقة ترى المدرسة الحديثة أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بزيادة تدفقات النقد الأجنبي وهذا لكبر حجم الموارد المالية المتاحة لهاته الشركات، وقدرتها على الحصول على النقد الأجنبي من الخارج.

كما تعمل هاته الشركات بما لديها من فرص جذابة ومربحة للاستثمار على تشجيع المواطنين على الادخار وعلى زيادة تدفقات المساعدات والهبات الدولية إلى الدولة المضيفة للاستثمار.

ويمكن حساب أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي بما يلي:

¹حساني بن عودة، (2010-2011). "أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، ص31.

1- أسلوب تحليل الاتجاه (Trend Analysis) لكل من التدفقات الداخلة والخارجة.

2- مقارنة الإجمالي العام للتدفقات الداخلة والخارجة.

3- أو بحساب النسب الآتية:

حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات $100x$ / قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة
حجم القروض السنوية للشركات المتعددة الجنسيات من البنوك الوطنية $100x$ / إجمالي حجم المدخرات السنوية

وفي النهاية يمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي في دولة ما قاعدة لخلق مناخ مناسب للاستثمار فيها، ويساهم بصورة غير مباشرة في تدعيم البنية المالية وكذا البنية النفسية (السيكولوجية)، لأنهما تشكلان مؤشرا مهما لاشتقاق المناخ الملائم للاستثمار، وعندما يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية في تحفيز الطبقات الغنية والميسورة إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية أو في مشروعات مماثلة، أو في توجيه مواردهم نحو المشروعات المكتملة لتلك الشركات الأجنبية¹.

2-1-6- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يوجد مجموعة كبيرة من الأدلة التي تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي مثل دراسات², (Borsentein et al.(1998)², Chang.(2010),De Mello(1999)³, (Johnson.(2006), Neto et al.(2008)⁴، حيث ركزت أهم الدراسات على نظرية النمو الداخلي والتي بينت وجود علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الجانبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق زيادة إنتاجية الشركات المحلية وذلك باستخدامها لتقنية متطورة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية أو زيادة الإنتاجية بعامل التقليد أو المحاكاة وغيرها من الطرق⁵. كما بينت دراسة Richardson (1997) أنه كان للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب

¹ هيل عجمي جميل، "تدفق رؤوس الأموال الأجنبي الخاصة إلى البلدان النامية و آثارها المتوقعة"، مرجع سبق ذكره، ص54.

² Borsentein. E & al.(1998), "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth", Journal of International Economics, 45, 115-135.

³ De Mello LR,Jr,(1999), "Foreign Direct Investment- Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data", Oxford Economic Papers, Vol.51(1), 133-151.

⁴ Neto et al. (2008), "The Impact of FDI, Cross Border Mergers and Acquisitions and Greenfield Investments on Economic Growth, vol7.

https://www.researchgate.net/publication/24111675_The_Impact_of_FDI_Cross_Border_Mergers_and_Acquisitions_and_Greenfield_Investments_on_Economic_Growth

⁵ يعقوب علي جانفي وعلم الدين عبد الله بانفا، (2006)، "تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي"، مؤتمر الاستثمار التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة، ص23.

شرق آسيا من خلال مساهمته في زيادة صادرات هذه الدول، حيث تتراوح معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول بين 7 إلى 8 سنويا، يتطلب تحقيق المزايا سألفة الذكر ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة¹.

2-2- الآثار السلبية لاستثمار الأجنبي المباشر:

إلى جانب الفوائد والآثار الإيجابية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، هناك مجموعة من الآثار السلبية التي تنجم عنه، منها:

2-2-1- التبعية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية:

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا قابليتها للخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض الصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة². ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer، أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة إلى زيادة درجة التبعية، وقد تم تبرير ذلك باعتماد الشركات الأجنبية على استيراد متطلبات الإنتاج من الدولة الأم وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير المتطلبات الإنتاجية من الدولة الأم³، كما يؤدي نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم الطبقة من مجموعة التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم⁴.

¹ Richardson.P, (1997), "Globalisation and Linkages: Macro- Structural Challenges", OECD Working paper, N°181, Paris, P19.

² زيدان محمد، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 01، الشلف، الجزائر، ص 133.

³ خليل محمد خليل عطية، (1997)، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص 146-148.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، "العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 211.

2-2-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدلات التضخم¹:

يتسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في إحداث موجات تضخمية خاصة في ظل ما تتسم به الدولة النامية من خصائص تساعد على هذه الظاهرة وأهمها: ارتفاع معدل النمو السكاني، ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، جمود الجهاز المالي، ويظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدل التضخم بالدول النامية على النحو التالي:

- 1- إن زيادة الاستثمارات في هذه الدول يقابله ارتفاع في مستويات الدخل مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي الطلب وإن لم يزداد عرض المنتجات بنسبة مساوية على الأقل فإن أسعار هذه المنتجات ستتجه نحو الارتفاع،
- 2- تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجهاً إلى مشاريع ذات إنتاج غير مباشر مثل: الطرق، شبكات السكك الحديدية، المدارس... إلخ، أي مشروعات تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية للمشاريع المنتجة، حيث يخلق الإنفاق الاستثماري على هذه المشاريع دخول نقدية تولد طلباً فعالاً في الحال، في المقابل أن الناتج من هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك، ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الاستثمار الأجنبي تحتاج إلى فترة إنشاء معينة قبل أن يصبح الناتج منها قابلاً للاستهلاك، ومن ثم فإنه خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الاستثمار اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب، فينعكس أثره مباشرة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتزداد حدة هذا الاختلال إذا كانت فترة إنشاء المشروعات طويلة،
- 3- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظراً لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان،
- 4- إن تنفيذ المشروعات الأجنبية عادة ما يتطلب جزءاً من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي كما يعمل على توفير البنية الأساسية (طرق، وسائل النقل، خطوط الاتصالات...) مما يؤدي إلى زيادة الدخل والإنفاق وبالتالي الأسعار، كما قد يكون تمويل هذه المشاريع عن طريق التمويل التضخمي، وبذلك تزداد كمية النقود المتداولة وتميل الأسعار نحو الارتفاع مما يزيد من حدة الضغط التضخمي.

¹ دلال بن سميعة، (2012 / 2013)، مرجع سبق ذكره، ص61.

2-2-3- الأثر على السوق المحلي والاستثمار المحلي:

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل القيادة السعرية¹، لذا نجد من الآثار السلبية التأثير على السوق المحلية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات، كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول كون أن الأرباح المحققة من الاستثمار الأجنبي يتم تحويلها وتقسيمها في البلد الأصل²، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي و الشركات المحلية، بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي التي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، فيما يترتب على الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية³.

فلقد بينت الدراسة التي أجراها (Szkprupová (2015) على مجموعة مختارة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (1993-2012): وجود أثر ازدحام سلبي من الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وسبب ذلك هو تنفيذ برامج الخصخصة، بالإضافة إلى عدم قدرة منافسة الشركات المحلية للشركات المتعددة الجنسيات بشكل فعال خاصة في الأعمال التجارية⁴.

2-2-4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الدخل وأنماط الإنتاج والاستهلاك:

يترتب على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في

¹ Kevin.S, (2009), "Fundamentals of International Financial Management", Published by Asoke.K. Ghosh PHI Learning, New Delhi, India, p236.

² Carole Bolusset, (2007), « Thèmes et Débats :L'investissement », Edition Bréal, France, p121.

³ Kevin.S,(2009),« Fundamentals of International Financial Management », OP.cit, p236.

⁴ Zuzana Szkorupová, (2015), "Relationship between Foreign Direct Investment and Domestic Investment in Selected Countries of Central and Eastern Europe", Procedia Economics and Finance, Vol.23, p1017-1022.

الشركات الوطنية¹، ما يخلق ويزيد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمع، كما يترتب على نشاط الشركات الأجنبية تشويه أنماط الاستهلاك لدى الأفراد في الدولة المضيفة، فالشركات الأجنبية غالباً ما تنتج سلعا عالية الجودة وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية تبدد مدخراتهم والمدخرات القومية بصفة عامة².

2-2-5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة:

يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ضياع موارد مالية للدولة المضيفة مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة لهذه الدول، ويحدث ذلك في ظل المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب من طرف الدولة المضيفة، هذه الأخيرة تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة، ويلاحظ أن هذا الأثر قد يكون أكثر سوءاً في الحالات التالية³:

- 1- لجوء الشركات الاستثمارية إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه إثبات انقضاء الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها،
- 2- قيام الشركات الأجنبية ببيع جزء من منتجاتها إلى الدولة الأم وبأسعار منخفضة بالشكل الذي يظهر انخفاضاً ظاهرياً في الأرباح وبالتالي انخفاض الضرائب المحصل عليها، ومن ثم انخفاض إيرادات الدولة مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة في ظل زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات التي تكفل تحسين مناخ الاستثمار من ناحية وانخفاض أو انعدام حصيلة الضرائب التي كان من الممكن الحصول عليها من ناحية أخرى،
- 3- مبالغة الشركات الأجنبية في رفع قيمة وارداتها وخفض قيمة صادراتها، وحدث هذا فعلاً في الفلبين سنة 1983، إذ بلغت صادرات المنطقة الحرة "Battan" بالفلبين ما يعادل 747 مليون دولار، وفي المقابل بلغت وارداتها في نفس السنة 765 مليون دولار، وقد حاولت بعض الدراسات تقدير حجم الإيرادات المفقودة بسبب الإعفاءات الضريبية المقررة بغرض تشجيع الاستثمار فقدرت هذه

¹ الجوزي جميلة، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص10.
² نزيه عبد المقصود مبروك، (2007)، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص489.
³ خليل محمد خليل عطية، مرجع سبق ذكره، ص150.

النسبة في تشاد بحوالي 34% سنة 1974 وحوالي 42% في الصومال عام 1973 وحوالي 50% في زامبيا سنة 1975 وحوالي 52% في مالي سنة 1974¹.

2-2-6- مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية:

تتمثل خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأرباح المحولة للخارج ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية، والفائدة على رأس المال المستثمر ومدفوعات استعادة رأس المال المستثمر والتحويلات الخاصة بمرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم، وتشكل هذه المدفوعات عبئا كبيرا على البلدان المستضيفة للاستثمارات، وتشير البيانات إلى أن المدفوعات الصافية لدخول الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية قد تزايدت من 3 بليون دولار سنة 1960 إلى 10 بليون دولار سنة 1973 بنسبة 10% و16% على التوالي من إجمالي صادرات هذه الدول، وزادت هذه النسبة لتصل إلى 20.1% سنة 1998، وكانت قد بلغت أعلى مستوى لها سنة 1985، حيث وصلت إلى 28.3% من إجمالي صادرات هذه الدول².

وتمثل الأرباح المحولة للخارج العبء الرئيسي الذي ينشأ عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، حيث تشكل الأرباح المحولة للخارج عامل ضغط على ميزان المدفوعات في البلدان النامية في الوقت الذي تشكل فيه عامل موجب بالنسبة لميزان المدفوعات للبلدان المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات³.

المبحث الثالث: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة، والتي بدورها تؤثر في الأوضاع التنموية لكافة بلدان العالم، ولعل أهمها التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية في قلب النظام الرأسمالي عام 2008، أين شهدت خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرا ملحوظا، خاصة وأن العالم شهد حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال دون أية قيود، ونظرا للتسارع التكنولوجي وتطور البنية التحتية الرقمية وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات، سنحاول في هذا المبحث التعرف على اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجغرافية والقطاعية العالمية بداية من الألفية الجديدة إلى غاية سنة 2018.

¹ السيد عطية عبد الواحد، (1993)، " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، مصر، ص 287-288.

² نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 480.

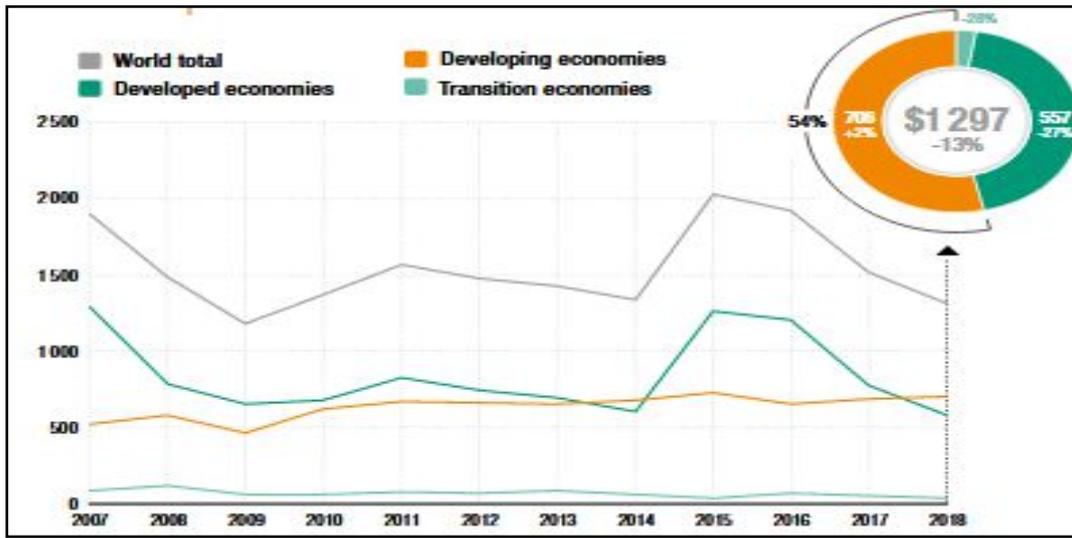
³ نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 483.

3-1- حركة التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الألفية الجديدة (2000-2018):

يشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال هو المصدر الأساسي والأكثر ثباتاً في عمليات التنمية الوطنية، مقارنة بباقي الأنواع الأخرى من استثمارات المحفظة والتحويلات المالية.

الشكل (3): حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2007-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



Source: UNCTAD,(2019), « World Investment Report 2019, Special Economic Zones- Key Messages and Overview”,P 1.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية واصلت انخفاضها في عام 2018، حيث انخفضت بنسبة 13% لتصل إلى 1.3 تريليون دولار (لاحظ الشكل 3). ويرجع الانخفاض (الذي كان انخفاض العام الثالث على التوالي في الاستثمار الأجنبي المباشر) بشكل رئيسي إلى عمليات إعادة مكاسب كبيرة للأرباح الأجنبية المتراكمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام 2018، بعد الإصلاحات الضريبية التي أدخلت في ذلك البلد في نهاية عام 2017. ذلك نتيجة التخفيض من قيمة الضرائب المدفوعة في النصف الأول من عام 2018 (الذي انتهى بنسبة 40% أقل عن الفترة نفسها من عام 2017) في النصف الثاني من خلال زيادة نشاط المعاملات.

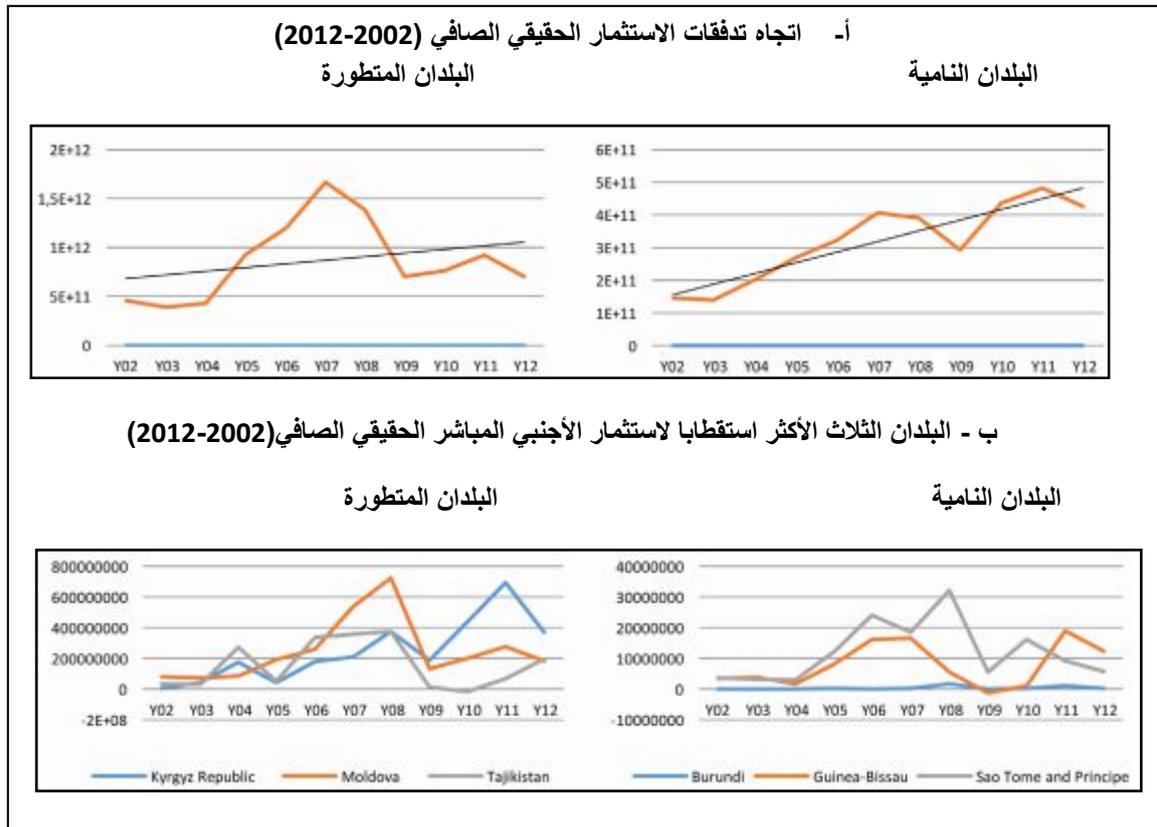
3-3- التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2000-2018):

3-3-1- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2000-2018):

بعدها هيمنت الثلاثية (الو.م.أ وأوروبا الغربية واليابان) طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي، أضحت هذه التدفقات في السنوات الأخيرة تشكل موجة آسيوية.

الشكل (4): اتجاهات التدفق الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتطورة والنامية خلال الفترة (2002 -

2012).



Source : Peres.M,(2018), “ The impact of Institutional Quality on Foreign Direct Investment Inflows: Evidence for Developed and Developing Countries”, Economic Research- Ekonomska Istrazivanja, Taylor & Francis, P628.

وبحلول عام 2012 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية مستوياتها في الاقتصاديات

المتقدمة لأول مرة. كما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بانتظام بعدما شهد نمو بطيئا حتى أعوام

التسعينات، إلا أنها ارتفعت بشكل متسارع منذ بداية الألفية الجديدة، ومن بين أسباب ذلك هو دخول الصين

منظمة التجارة العالمية، وأهم ما ميز تلك الفترة هيمنة المجموعة الأولى الرائدة التي تضم كلا من هونغ كونغ والصين

وسنغافورة حيث صدرت أكثر من 70% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب وجنوب شرق آسيا

عام 2012. وتأتي بعدها المجموعة الثانية التي تشمل جمهورية كوريا ونمور كتلة الآسيان بما فيها إندونيسيا وتايلاند وماليزيا. أما المجموعة الثالثة فتشمل تايوان وماكاو وفيتنام والفلبين وبروناي وميانمار وكمبوديا ولاوس.

ومن ناحية أرصدة الاستثمار الأجنبي ظلت هونغ كون أكثر وجهة جاذبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة¹.

ووصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم تراجعها بنسبة 13.4%، إلى 1297 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 17.6% إلى 816 مليار دولار. كما تراجعت تقديرات أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم بمعدل 1.1% لتبلغ 32272 مليار دولار بنهاية عام 2018².

الجدول (4): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بمليار دولار خلال الفترة (2015-2018)

(2018)

التدفقات الصادرة				التدفقات الواردة				المنطقة
2018	2017	2016	2015	2018	2017	2016	2015	
558.4	925.3	1,105.1	1,243.5	556.9	759.3	1,197.7	1,268.6	الدول المتقدمة
418.4	375.5	579.6	774.9	171.9	384.0	611.7	715.0	أوروبا
-13.1	380.2	359.2	331.8	291.4	302.1	507.8	511.5	أمريكا الشمالية
417.6	461.7	419.9	407.0	706.0	690.6	656.3	728.8	الدول النامية
9.8	13.3	9.5	9.7	45.9	41.4	46.5	56.9	أفريقيا
401.5	411.9	399.1	372.6	511.7	492.7	473.3	514.4	آسيا
341.1	361.7	352.8	324.2	428.2	412.0	387.0	432.0	شرق وجنوب شرق آسيا
271.5	290.8	302.7	255.2	279.5	267.8	270.3	317.8	شرق آسيا
69.6	70.8	50.1	69.0	148.7	144.2	116.8	114.3	جنوب شرق آسيا
11.2	11.5	5.5	7.8	54.2	52.3	54.2	51.2	جنوب آسيا
49.2	38.8	40.8	40.5	29.3	28.4	32.1	31.2	غرب آسيا
6.5	36.4	11.1	24.9	146.7	155.4	135.3	155.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-0.2	0.1	0.1	-0.1	1.7	1.1	1.1	1.6	أوقيانوسيا
38.2	38.5	25.2	32.1	34.2	47.5	64.7	36.4	الدول المتحوّلة
1,014.2	1,425.4	1,550.1	1,682.6	1,297.2	1,497.4	1,918.7	2,033.8	العالم

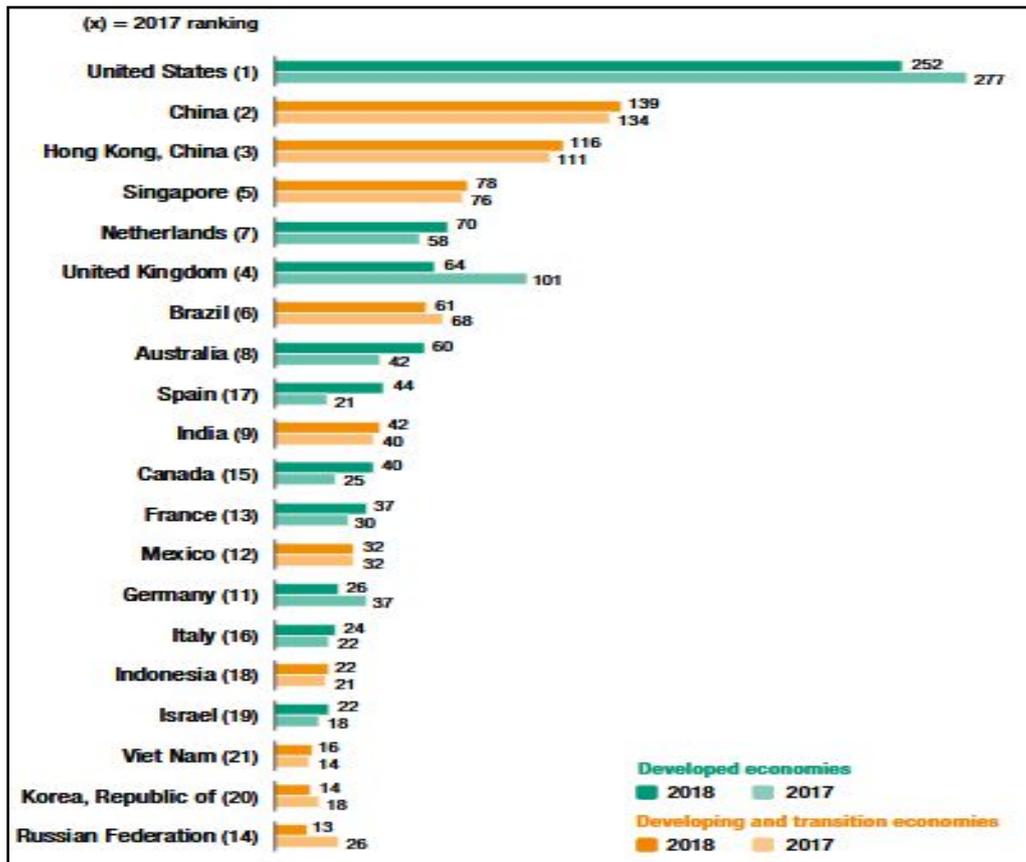
المصدر: الأونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019.

¹ دحماني سامية، (2015-2016)، "أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 69.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2019)، "مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجابية الاستثمار -"، تقرير مناخ الاستثمار، ص 6.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الاقتصاديات النامية بمعدل 2.2% إلى 706 مليارات دولار، وارتفعت حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ 54.4% في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 26.7% إلى 557 مليار دولار عام 2018 لتمثل 42.9% من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة الهبوط الكبير في التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 55.2% إلى 172 مليار دولار. وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ودورها على صعيد الاستثمار رصد التقرير ارتفاعا بمعدل 5.3% في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 110.5 تريليونات دولار بنهاية عام 2018، فيما زاد حجم العمالة التي توظفها بمعدل 3.2% إلى 75.9 مليون عامل. وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد ارتفع بمقدار 108 مليارات دولار عام 2018، كما استقر معدل هذا العائد عند 7% على أرصدة الاستثمارات لنفس العام¹.

الشكل (5): أفضل 20 دولة مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 و سنة 2018



Source: UNCTAD,(2019),op cit P3.

¹ UNCTAD,(2019), « World Investment Report 2019, Special Economic Zones- Key Messages and Overview”, p20.

3-3-2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2018)¹:

لقد عرف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تطورا على مر الزمن وذلك ليتناسب مع تغير احتياجات الدول لقطاع من القطاعات مع ظهور التحرر الاقتصادي ومفهوم العولمة، حيث تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بداياته في قطاع الصناعات الاستخراجية، وفي السبعينات تحول إلى القطاع الصناعي الذي بلغت نسبته حوالي 45% المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي. ليصبح قطاع الخدمات القطاع الأكثر جذبا للمستثمرين في الثمانينات من القرن الماضي، وبحسب UNCTAD أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الذي يطغى على تركيبة الاستثمار الأجنبي في كافة مناطق العالم، وبلغت نسبته عام 2002 حوالي 60%(400 مليار دولار) من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين انخفضت القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة، فالقطاع الأولي يمثل نسبة 9% والقطاع الصناعي 42% إلى 34% خلال نفس الفترة. ويعود اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات إلى مزايا هذا القطاع كونه سريع الربحية وقليل المخاطرة بالإضافة إلى أنه يتطلب رأس مال صغير نسبيا مقارنة بالقطاع الصناعي، كما كان لدخول العالم مرحلة الاستهلاك الواسع في إطار العولمة.

فبعد أن حقق معدل قطاع الخدمات ذروته في الفترة 2007-2009 بنصيب بلغ 12 بليون دولار من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ليستحوذ القطاع الأولي (الزراعة) في السنة التي تليها على أعلى نصيب بلغ 13 بليون دولار، في حين كانت النسبة الموجهة للقطاع الصناعي منخفضة وقدرت بمعدل 7 بليون دولار في نفس الفترة.

أما في الفترة 2010-2012 توجه أكبر نصيب من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي بـ 11 بليون دولار في حين عرف قطاع الخدمات انخفاض طفيفا وصل إلى 10 بليون دولار، وانخفض كذلك نصيب القطاع الزراعي ليصبح 8 بليون دولار.

لتشهد الفترة 2013-2015 استحواذ قطاع الخدمات مجددا على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ المعدل 30 بليون دولار، ليستمر في الارتفاع ليصل 32 بليون دولار سنة 2016، في حين انخفض نصيب القطاع الصناعي قليلا في الفترة 2013-2015 إلى معدل 9 بليون دولار ثم ارتفع في سنة 2016 إلى 12 بليون دولار، أما القطاع الأولي (الزراعة) فبعدها بلغ 10 بليون دولار في الفترة 2013-2015 لقي تدهورا وانخفاضا في سنة 2016 ليلعب 1 بليون دولار (لاحظ الشكل 6).

¹ بالاعتماد على: تقارير UNCTAD لسنة 2006، 2013، 2016، 2019 المأخوذة من الموقع: <https://unctad.org/>

من خلال العرض أعلاه نستنتج أن قطاع الخدمات حظي بحصة الأسد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2015 (حيث تركزت تركيبة الاستثمار الأجنبي للخدمات في مجال الأنشطة التجارية والنشاط المالي وكان نصيبهما من التدفقات الواردة في قطاع الخدمات 4.7 بليون دولار و5.6 بليون دولار على التوالي لسنة 2015، في حين بلغ نصيب الاتصالات 1.8 بليون دولار في نفس السنة إضافة إلى خدمات أخرى "لاحظ الشكل 7"، وانخفضت النسبة الموجهة للقطاع الصناعي والزراعي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (6): قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2007-2016

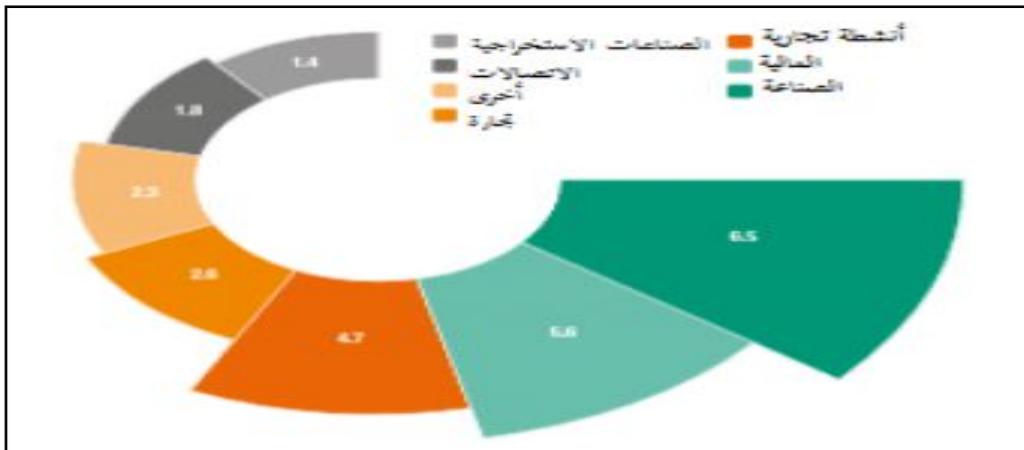
الوحدة: بليون دولار



Source: UNCTAD,(2017), Based on Information from Financial Times Ltd, FDI Markets (www.fdimarkets.com).

الشكل (7): تقديرات مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الداخل حسب القطاع الرئيسي لسنة 2015

الوحدة: بليون دولار



Source: UNCTAD,(2016), Database (www.unctad.org/fdistatistics)

3-4- الاتجاهات العالمية الاندماج والاستحواذ:

تشير الشركات دولية النشاط إلى الاتجاه الموضوعي الذي كشفت عنه الرأسمالية منذ بدايتها نحو تدويل الإنتاج، فهذه الشركات تتخطى قواها الإنتاجية حدود الدول بأكملها، حيث لم تعد تكتف في نموها بالحدود الضيقة للدول بل تعتمد على الإنتاج المنظم والمتنوع على مستوى دولي وذلك تحت توجيه مركزي يقيم علاقة هيكلية بين المؤسسات العلمية وبحوث التطبيق، وبين عمليات الإنتاج والتسويق.

مع نهاية القرن العشرين، شهد العالم العديد من الظواهر الاقتصادية لعل أهمها اندماج الشركات العملاقة التي أثرت على العلاقات التبادلية الدولية، حيث أصبح السوق العالمي حراً بشكل كبير، وتسوده مفاهيم جذب الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال دون حدود ولا قيود¹، ويرجع معظم الاقتصاديين نمو عمليات الاندماج والاستحواذ إلى عدة أسباب لعل أهمها الأسهم في أسواق المال، تزايد أرباح الشركات، توافر ظروف تمويل مواتية مع الأداء القوي للاقتصادات النامية والانتقالية.

إذ شهدت سنة 2018 ارتفاع في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 18%، مدعومة بمؤسسات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة باستخدام السيولة في الشركات التابعة الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية².

¹ نشأت علي عبد العال، (2012)، "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص 485-486.

² UNCTAD, (2019), op cit , P 2.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر تسارع نموه واجتياحه لدول العالم في الألفية الجديدة، ويرجع ذلك إلى انفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية وكذا تنامي مفهوم العولمة، إذ عرف التوزيع القطاعي له أيضا تطورا عبر الزمن وذلك ليتناسب مع احتياجات الدول لقطاع من القطاعات، ونظرا للآثار الايجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة له منها: يعد أهم القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، يساهم في توفير فرص جديدة للعمل، زيادة الطاقة الإنتاجية، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلفة، وتشجيع التصدير، توفير العملة الصعبة، تحقيق التنمية الاقتصادية... نرى بوضوح سعي جميع البلدان خاصة البلدان النامية إلى تحسين بيئتها الاستثمارية قصد جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هناك العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار في بلد ما والتي تم تقسيمها إلى محددات اقتصادية (كحجم السوق، التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، البنية التحتية، تكاليف العمل، الانفتاح الاقتصادي)، والمحددات القانونية والمحددات السياسية، فوجود أنظمة قضائية فعالة تحمي المستثمر الأجنبي إضافة إلى توفر استقرار سياسي واقتصادي بالبلد المضيف يحفز على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا البلد. كما تجدر الإشارة إلى وجود محددات حديثة للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية في تحديد البلد المضيف يطلق عليها المحددات المؤسسية، ساهم في ظهورها الاقتصاد المؤسسي والتي سيتم التطرق إليها بشكل مفصل في الجزء الموالي.

الجزء الثاني:
النوعية المؤسسية كمحدد للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الأول

نظرا للدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية، كما اجتهد الباحثون الاقتصاديون على صياغة مجموعة من التفسيرات لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أصبح يطلق عليها نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه النظريات تهتم بدراسة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على طرفي عملية الاستثمار هما المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وشرح أسباب قيام الشركات بالاستثمار والإنتاج في الخارج، ومع تطور أدبيات الاقتصاد ظهر تيار جديد سمي الاقتصاد المؤسساتي الجديد، الذي نقد الفكر الاقتصادي القديم وأبرز أن هناك عوامل أخرى تفسر الاختلافات بين البلدان في معدلات النمو ودخل الفرد، تتمثل في الهيكل المؤسساتي للبلد ومدى جودته.

وبالتالي خصص هذا الفصل لتقديم هذه النقاط بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالإطار المؤسساتي

المبحث الثالث: الاقتصاد المؤسساتي الجديد (الإطار الفكري، المفهوم والنظرية)

المبحث الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر

جاءت هذه النظريات لتفسير جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز مدى أهميته، خاصة وأنه هناك طرفان في عملية الاستثمار، المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، فتعددت وتداخلت وتباينت وجهات النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ما أدى إلى وجود معارضين للاستثمار الأجنبي المباشر، أصحاب النظرية التقليدية، ومؤيدين له أصحاب النظرية الحديثة.

1-1-1- التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد استند التحليل الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية¹.

1-1-1- النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ومن بينها ما يلي²:

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

¹ مدحت القرشي، (2007)، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، الأردن، ص 55.

² عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدول المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

1-1-2- النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد):

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة الدول النامية منها ومن ثم فهي تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، إذ ترى أن رأس المال سينجذب نحو المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، فـرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي "يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرتة النسبية، ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية"¹، كما يعتبر **Ohlin Bertil (1933)** أول من أعطى تفسير لظاهرة تحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال راجع لاختلاف سعر الفائدة، "بافتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول"².

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها لم تستطع التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث حصرت اهتمامها في انتقال رؤوس الأموال وأهملت العناصر الأخرى المكونة للاستثمار الأجنبي المباشر من عنصر التكنولوجيا والخبرة الفنية والتقنية، زيادة على أن تعظيم الربح لا يعتبر المحدد الرئيسي لانتقال رؤوس الأموال للخارج لكن توجد محددات أخرى مثل معدل النمو وحجم السوق³.

¹ محمد السيد سعيد، (1986)، "الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية"، عالم المعرفة، الكويت، ص24.

² رضا عبد السلام، (2002)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار السلام للطباعة، مصر، ص44.

³ رضا عبد السلام، (2006)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، السعودية"، دار النشر النهضة العربية، طبعة 1، ص20.

1-2-2- التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر:

أمام عجز النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ظل تسارع العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية والسياسية، ظهرت الحاجة إلى اعتماد نظريات حديثة بديلة لشرح أسباب قيام الشركات بالاستثمار والإنتاج في الخارج، ما أدى إلى ظهور عدة نظريات حاولت تفسير ما عجزت النظريات التقليدية عن تفسيره، نذكر من أهمها ما يلي:

1-2-2-1- نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، زيادة على نقص عرض السلع فيها، والتي تم صياغتها في سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكندي¹ Stephan Hymer، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب عدم كمال الأسواق، وهي أن الشركات التي تريد الاستثمار في الخارج يجب أن تتمتع مسبقاً بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو تقنية، تنظيمية، فنية تمكنها من التصدي لمختلف العوائق التي قد تواجهها في الدول المضيفة وتمكنها من تحقيق ربح عالي، ومن منطلق علم الشركات الأجنبية بعدم قدرة الشركات المحلية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً أو مالياً أو إنتاجياً أو إدارياً يجعل منه أحد المحفزات التي تجعلها تقرر ممارسة أنشطة اقتصادية خارج حدود الدولة الأم والتوجه نحو الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي.

وكتكملة لتفسيره، قام الاقتصادي Kindleberger سنة 1969 بتحديد النقائص الخاصة بأسواق الدول المضيفة والمتمثلة في²:

- عدم كمال السوق من حيث التنوع في السلع والمنتجات،
- عدم كمال السوق من حيث عوامل الإنتاج الخاصة بالاستحواذ على التكنولوجيا وطرق التسيير والتنظيم وغيرها،
- نقائص متعلقة باقتصاديات الحجم،

¹ Hymer, S.H. (1960), "The International operations of National Firms: a study of Direct Foreign Investment", Cambridge, MIT Press.

² Vintila Denisia, (2010), " Foreign Direct Investment Theories : An Overview of the Main FDI Theories", European Journal Interdisciplinary Studies. Vol2, Issue2. p107.

- السياسات والإجراءات الحكومية الخاصة بالإنتاج و التصدير.

وترى النظرية أن اندفاع الشركات المحلية نحو الاستثمار في الخارج مرهون بتوفر شرطين أساسيين هما¹:

- تغطية كل التكاليف والمخاطر الناتجة عن الاستثمار في الأسواق الدولية، ويكون ذلك بالتعظيم المستمر للأرباح مقارنة بالشركات المحلية العاملة في أسواق دولها،

- امتلاك هذه الشركات لمزايا لا تمتلكها الشركات المحلية في دولها الأصلية تمكنها من العمل والمنافسة في الأسواق الخارجية.

تلقت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات كونها أهملت المميزات المكانية للدول المضيفة كموجه لقيام وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، لكن الواقع العملي أثبت أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في بعض الدول الغنية بالموارد الباطنية كالبترول والغاز. بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه النظرية اكتفت بشرح وتفسير عملية التدويل في قطاع الإنتاج وأهملت قطاع الخدمات الذي أصبح يحتل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، كما أنها ركزت على عنصر التكنولوجيا كميزة واحدة تتميز بها الشركات العالمية، لكن في واقع الأمر نجد أن هذه الشركات تتوفر على مجموعة كبيرة من المميزات والإمكانيات².

1-2-2- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

تنسب هذه النظرية إلى كل من Buckley و Rugman و Dunning و Casson، وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول أو المزايا المعنوية التي جاء بها Caves في محاولة للوصول إلى تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية³.

حسب أصحاب هذه النظرية تتمثل المزايا الاحتكارية في براءات الاختراع والعلامات التجارية والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة وغيرها، وهي مزايا احتكارية تمتلكها الشركات، ومن خلال الاستخدام الداخلي لها

¹ Pierre Jacquemot, (1990), « La Firme Multinationale Introduction Economique », Ed Economica, Paris, P105.

² كريمة فرحي، (2013/2012)، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص28.

³ صفوت عبد السلام عوض الله، (2004)، "دراسة للأثار المحتملة لاتفاقية التريميز (Trims) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية"، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أبو ظبي، ص1776.

وفي ظل عدم كمال الأسواق، يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تتخطى الحواجز والقيود التي تفرضها الدول والحكومات المضيفة على أسواقها، ومن جهة أخرى فإن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا يمكن أن تحول دون دخول منافسين جدد للعمل في هذه الأسواق¹.

إلى أن هذه النظرية فشلت في تفسير التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب أن قرار الاستثمار لا يعتمد فقط على امتلاك المزايا الاحتكارية، بل هناك عوامل أخرى تؤخذ في الحسبان، وهي المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية وغير ذلك من العوامل².

1-2-3- نظرية الحماية:

تعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، ولأطول مدة ممكنة. أي من هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها³.

من بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية هي⁴:

- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماما مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

¹ Rogman.A,(1980), "New Theories of The Multinational Enterprise: as Assessment of Internalization Theory", Bulletin of Economic Research, Vol.38, pp.101.

² خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري،(2012)، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 3، مستغانم، الجزائر، ص18.

³ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، (2014)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، طبعة 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص63.

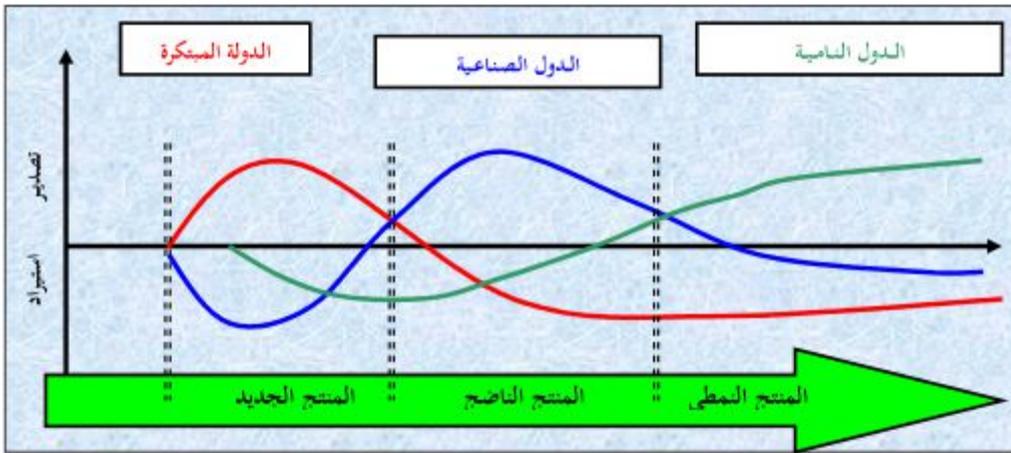
⁴ عبد الكريم بعداش،(2008/2007)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص93.

- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول... الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر على مثل هذه النشاطات،
- كما أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلباً أو إيجاباً على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.

1-2-4- نظرية المنتج الدولي (The International Product Life Cycle Theory):

نموذج دورة حياة المنتج المقدم من طرف **Raymond Vernon** في 1966 يصف ثلاث مراحل من التطور في دورة حياة المنتج للشركة¹، التي استعملت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعة المصنعة². قدم **Vernon** هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية³. على النحو التالي:

الشكل (8): دورة حياة المنتج الدولي



Source: Hervé Fenneteau, (1998). "Cycle de vie des Produits". Edition Economica, Paris, P64.

¹ Damanpour, F. (1990), «The evolution of Foreign Banking in Institution in the United States : Developments in International Finance», Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA, p 72.

² Denisia, V. (2010). « Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories», European journal of Interdisciplinary Studies, Issue3, pp.53-59.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المرحلة الأولى: وهي مرحلة المنتج الجديد، حيث تقوم الشركة بإنتاجه في البلد الأصل وتصدره للخارج، وفي هذه المرحلة تكون التكنولوجيا غير معروفة ومحمية¹، فعملية الإنتاج تبقى منغلقة للبحث والتطوير²، ويتمتع المصنعون بميزة احتكارية، فالمنتج الجديد يطور أولاً في أكثر الدول تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية من طرف أكبر الشركات القادرة على البحث والتطوير وتقدم تلك السلع الجديدة في السوق الأم وبعد ذلك يتم تصديرها³، وفي هذه المرحلة فإن الشركة ليست بحاجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر⁴، وبظهور هدف تحقيق اقتصاديات الحجم (الأحجام الكبيرة من الإنتاج) تأتي المرحلة التالية⁵.

المرحلة الثانية: أي مرحلة نضج المنتج، حيث يصل السوق إلى النضج، وتصبح المعرفة والتكنولوجيا معروفة بشكل مشترك ويظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للتوسع في الأسواق⁶، فقد بين Vernon أن الشركات المتعددة الجنسيات تبدأ بتوجيه الإنتاج إلى الدول المشابهة لدولها الأصل من حيث القدرة الشرائية والذوق مثل: بريطانيا وكندا وأوروبا⁷، فالشركة تستثمر مباشرة في الدول ذات الطلب المرتفع⁸.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة المنتج المعياري أو النمطي التي تقوم فيها المنافسة الأجنبية بتخفيض هامش الربح، وهذا يهدد السوق الأم، ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة لمساعدة الشركة على الاستعمال الأمثل للموارد والوصول إلى كفاءة التكلفة، وأيضاً من أجل الاستفادة من الفرص الموجودة بالخارج، حيث تتبع الشركات الأمريكية والبريطانية هذا الطريق، بتحويل الإنتاج إلى الخارج لأخذ ميزة معدلات الأجور المنخفضة وفي نفس الوقت الوصول إلى أسواق جديدة في التوسع المستقبلي⁹، وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالتوجه إلى المناطق غير المشابهة لبلدها الأصل أو أقل تشابهاً معها مثل إفريقيا وآسيا¹⁰.

¹ Damanpour, F. (1990), Op. cit, p72.

² Aswathappa, K. (2010). « International Business », The Fourth Edition, India: Tata McGraw Hill Education, p104.

³ Turner, J.A. and Young-Chan, K. (2004), "Globalisation and Korean Foreign Investment", Aldershot: Ashgate Press, p20.

⁴ Damanpour, F. (1990), Op. cit, p72.

⁵ letto- Gilles, G. (2005), « Transnational Corporations and International Production : Concepts Theorie and Effects », UK :Edward Elgar. P75.

⁶ Damanpour, F. (1990), Op. cit, p72.

⁷ letto-Gilles, G. (2005), Op. cit, p75.

⁸ Aswathappa, K. (2010). Op. cit, p104.

⁹ Damanpour, F. (1990), Op. cit, p72.

¹⁰ letto-Gilles, G. (2005), Op. cit, p75.

المرحلة الرابعة: مرحلة الزوال، في هذه المرحلة يبلغ مسار الإنتاج حدوده القصوى، حيث يصبح المنتج معياريا و معروف في أوساط المستهلكين والمنتجين من مختلف الشركات وعند هذا المستوى تصبح التكنولوجيا سهلة المنال، في حين يتجه المنتج إلى استخدام عنصر العمل أكثر، كما تتجه المنافسة عن طريق السعر وتزداد المرونة السعرية، أما في الأسواق الخارجية، فتبدأ الشركات الأجنبية في تقليد المنتج كما يمكن للبلد الرائد و المبتكر للمنتج استيراد هذا المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج و نمطية طرق إنتاجه والتكنولوجيا المستخدمة لذلك، حيث تسعى شركات البلد الرائد في هذه المرحلة إلى التفكير في ابتكار منتج جديد تعيد به الكرة من جديد. وأخيرا فعندما يستعد السوق لوصول منتج جديد، تنتهي هذه المرحلة، بزوال المنتج السابق خاصة من أسواق هذه البلدان في حين تشهد هذه المرحلة أيضا تدفقات معتبرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما في البلدان الناشئة والبلدان النامية (بحجم أقل)¹.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية²، بالإضافة إلى أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها بفروضها السابقة، ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها **النفاجر (Prestigious-Goods)** مثل سيارات الرولزرويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى غير الدولة صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة³.

1-2-5- نظرية الموقع:

يعتمد قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل منها ما هو دولي و منها ما هو محلي يتعلق بظروف النشاط في الدولة الأم، فحسب هذه النظرية يوجد العديد من العوامل الموقعية التي تؤثر على قرار الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى لدول المضيفة، وفي المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو التصدير إليها. ومن أهم هذه العوامل: المناخ الاستثماري، الإجراءات الجبائية، العوامل المرتبطة

¹ Vintila Denisia (2010), "Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories", European Journal of Interdisciplinary Studies, Vol2,P106. <http://www.ejist.ro/files/pdf/357.pdf>

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص398.

³ عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص65.

بالتكاليف، بالإضافة إلى العوامل التسويقية، الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة¹. ويمكن شرح بعض هذه العوامل بإيجاز على النحو التالي:

- العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار².
 - العوامل التسويقية: والمتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.
 - العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... إلخ³.
 - العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.
 - ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
 - عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج⁴.
- لقد أشارت هذه النظرية لبعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيراً في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار.

¹ عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

² منور أوسريير وعلبان نذير، (ماي 2005)، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 02، ص 113.

³ عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 403.

⁴ أميرة حسب الله محمد، (2005/2004)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 32.

1-2-6- نظرية الموقع المعدلة:

هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى Simomonds وRobock "حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة، المجموعة الأخيرة: في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة"¹، تتمثل هذه المجموعات في²:

➤ العوامل الشرطية: وتشمل:

خصائص المنتج: والمتتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها، متطلبات إنتاجها ودرجة حداتها،
الخصائص المميزة للدولة المضيفة: منها حجم السوق، مدى توافر الأيدي العاملة، البيئة الاقتصادية أو
الإمكانات الطبيعية،
العلاقات الدولية للدولة المضيفة: الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية ونظم النقل والاتصالات بينها وبين
الدول الأخرى والخاصة بانتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

➤ العوامل الدافعة: وتتمثل في:

الخصائص المميزة للشركة: وتشمل حجم الشركة، الإمكانات البشرية والمالية،
مركز الشركة التنافسي: وهي المقدرة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

➤ العوامل الحاكمة: ومنها:

الخصائص المميزة للدولة المضيفة: تتمثل في القوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي
المباشر والحوافز،
الخصائص المميزة للدولة الأم: تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال،
المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج،
العوامل الدولية: تتمثل في الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، القوانين والمواثيق الدولية
المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

¹ أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص88.
² أبو قحف عبد السلام، "نظريات التدويل و دوى الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره ص69-70.

لقد تمكنت هذه النظرية من تصنيف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أنها لم تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط، وبالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص السلع الاجتماعية إلى جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة دولية النشاط (الأم) نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، وذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

1-2-7- النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي (The Electic Theory-OLI Paradigm):

هي نظرية معاصرة تبين مختلف العوامل المفسرة للتوجه نحو الأسواق الأجنبية وقيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي " تركز على التكامل بين ظواهر التبادل والاستثمار الذي يعتبر الطريق نحو نجاح صياغة نظرية الإنتاج الدولي"². لقد برز *Dunning* كأحد رواد المنهج الانتقائي من خلال تحقيق الترابط بين ثلاث نظريات، تتعلق الأولى بنظرية المنظمات الصناعية والثانية نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، أما الثالثة فنظرية الموقع، ما جعلها تسمى بالنظرية التوفيقية لـ *Dunning*، وأطلق عليها أيضا نموذج *OLI*³، والذي قدم ثلاث مزايا يجب توفيرها إذا ما قررت الشركة استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر⁴، وفق التحليل التالي:

أولا: ميزة الملكية الخاصة (Ownership Specific Advantage(O):

ويشير هذا العامل إلى أن الشركة تمتلك بعض القدرات المفتاحية معطية بذلك الميزة في بعض الأسواق مثلا: اسم العلامة القوي، تكنولوجيا منفردة وخاصة، مهارات ملائمة، حجم الشركة التي تعطي للشركة المتعددة الجنسيات مزايا على الشركات المحلية، فهذه الميزة تقود إلى مستوى مرتفع من المبيعات التي تساهم في تخفيض مستوى التكلفة الوحودية من خلال اقتصادات الحجم للشركات المتعددة الجنسيات⁵، وحسب *Dunning* تنقسم هذه المزايا إلى:

¹ عصام عبد العزيز مصطفى، (1998)، "الأثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، ص6.

² Elias Gannage, (1985). « Théories de l'Investissement Direct étranger », édition: Economica, Paris, p101.

³ Mucchielli, J.L. (1991), " Alliance stratégique et firmes multinationales, une nouvelle théorie pour de nouvelles formes de multinationalisation", Dunot, Paris. Edition 2003, P100.

⁴ Lizondo J.S. (1999), "The foreign Direct Investment", In Aliber, R.Z and Click, R.W. (Eds), "Reading in International Business: A Decision Approach", Cambridge: MIT Press, P93.

⁵ Segal-Horn, S. and Faulkner, D. (2010), "Understanding Global Strategy", UK: Cengage Learning EMEA, P27.

➤ **Ownership Assets: O_a** (ملكية الأصول): والتي تشير إلى امتلاك أصول خاصة مثل حقوق الملكية وأصول غير ملموسة مثل: ابتكار المنتج، تكنولوجيا (البحوث و التطوير R-D)، السلعة، العلامة التجارية الخبرة الإدارية.

➤ **Ownership Transaction : O_t** (Transaction Cost-Minimising Advantage)

(ميزة تخفيض تكاليف الصفقات): وتتمثل في قدرة الشركة على التقاط الأرباح وتنويع المخاطر والأهم تخفيض تكاليف الصفقات.

➤ **(The Institutional Assets): O_i** : الأصول المؤسسية هي إضافة جديدة للنظرية الانتقائية التي تشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدير نشاطات القيم المضافة داخل الشركة¹.

ثانيا: ميزة الموقع الخاصة (L) **Location Specific Advantage**:

وتتعلق بالموقع الذي تضع فيه الشركات المتعددة الجنسيات نشاطاتها للاستفادة من بعض المزايا المقارنة التي يعرضها البلد المضيف، فهذه الميزة تشير للعنصر المؤدي لتعدد الجنسيات وتجمع المزايا التالية:

- ميزة الموارد الطبيعية.
- ميزة المحيط الاقتصادي (أسعار المخلات، مهارات العمال، التكنولوجيا، تسهيلات البحوث والتطوير R-D، المنتجات النصف النهائية، تكاليف النقل والاتصالات، حجم السوق، الرسوم الجمركية المنخفضة).
- الميزة الثقافية والاجتماعية (اللغة، التشابه الثقافي بين الشركات المتعددة الجنسيات نسبة إلى بلدها الأصل وإمكانيات البلد المضيف).
- ميزة القوة السياسية والمحيط القانوني: مثل الاستقرار السياسي، التشريعات، خطر المصادرة².

ثالثا: ميزة التدويل الخاصة **Internationalization Specific Advantage**:

¹ Dunning, J.H, and Lundan, S.M. (2008), "Institutions and the OLI paradigm of the multinational enterprise", Asia Pacific Journal of Management, vol25, p27.

² Winters, L.A. (1991), « International Economics », The Fourth Edition, London : Haper Collins Academic, p224.

تفضل الشركات ضمن الإنتاج الدولي تحويل المزايا الخاصة (ميزة الملكية) داخل تنظيمها أكثر من بيعها، فتقوم هذه الشركات بإنشاء سوق داخلي ضمن إطارها الإداري لتجنب تكاليف الصفقات العالية، عدم تأكد الأسواق المستقبلية، خطر إلغاء العقود، صعوبة تسعير السلع الوسيطة مثل المعرفة عموماً بسبب فشل السوق (عدم كمال السوق)، وهذه الميزة مهمة للشركات العالية التكنولوجية التي تركز على الأصول القائمة على المعرفة كما تعد وسيلة لتجنب تكاليف البحث والتفاوض، ويترتب عن قيام الشركة بإخراج مزاياها خارج إطارها ارتفاع خطر خسارة وفقدان ملكية المعرفة وكيفية استخدام التكنولوجيا من خلال المشاريع المشتركة أو التحالفات مثلاً¹، وبالتالي تختار الشركة المتعددة الجنسيات الحفاظ على السوق الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير وتفضلهما بشكل أكبر على أنواع أخرى بديلة بدون ملكية المراقبة للنشاط الأجنبي كإجابة عن عدم كمال الأسواق².

ويرى Dunning " أن اتحاد كل من مميزات المنظمات الصناعية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية مع موقع الدولة المضيفة يجعل من الشركات تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص"³، وستكون قادرة على تعظيم الأرباح التي ستحققها إلى جانب تحقيق فعالية كبيرة لاستثماراته في الخارج، نتيجة لما تتوفر عليه سوق الدولة الأم من عوامل دفع مقابل عوامل جذب الشركات نحو الأسواق الأجنبية.

ولقد وضع J. Dunning في 1981 الجدول أسفله الذي يبين مختلف المزايا التي إن توفرت لدى مؤسسة معينة فبإمكانها الاستثمار في الأسواق الأجنبية:

¹ Segal-Horn, S. and Faulkner, D. (2010), "International Strategy", Strategic Management, vol12, p27.

² Oxelheim, L., Randoy, T., and A. Stonehill (2001), "On The Treatment of Finance-Specific Factors Within the OLI Paradigm", Working Paper N°554, Stockholm, Sweden: The Research Institute of Industrial Economics, p9.

³ عمر صقر، (2003)، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر، ص49.

الجدول(5): ملخص مزايا المؤسسة حسب J. Dunning

مزايا خاصة (O)	مزايا الموقع (L)	مزايا التدويل (I)
- التقدم التكنولوجي، الخبرات والمهارات الإدارية	- مزايا السوق	- تخفيض تكاليف سعر الصرف
- وفورات الحجم	- الموارد المالية	- تدنية تكاليف المعاملات
- تنوع الانتاج وتنوع المخاطر	- نوعية المدخلات(الطبيعة، العمل...)	- حماية المهارات الإدارية
- إمكانية مراقبة المنتجات (مراقبة العلامات)	- تكاليف النقل والاتصالات	- الرقابة على الإنتاج من حيث الكمية والجودة
- الدخول بسهولة إلى أسواق العوامل و المنتجات الوسيطة.	- نوعية الهياكل القاعدية	- الرقابة على المبيعات
- القدرة على الاندماج والاستحواذ	- عوائق التجارة الخارجية	- الحد من حالة عدم اليقين
- العلامة التجارية للشركة الأم	- القرب من الأسواق	
	- سياسات الاستثمار و التخفيضات الضريبية	
	- التقارب الثقافي واللغوي	
	- الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي	
	- معدل النمو للبلد المضيف	

Source : Denis Tersen, Jean Luc bricout,1996,« Investment International » , Edition Armand colin, paris ,P69.

Jean Louis mucchielli ,1994, « Relation économiques internationales », édition hachette,2ème édition, p88.

فمن خلال الميزات الثلاثة (OLI) درس Dunning الأشكال الرئيسية للدخول إلى الأسواق الأجنبية حيث:

- الاستثمار الأجنبي المباشر كأسلوب للدخول إلى السوق الأجنبي يختار لما تجمع المؤسسة بين الميزات الثلاث (OLI).
- أما في حالة امتلاكها لإمكانات (OI) وعدم توفرها على إمكانات (LI) فالمؤسسة هنا تدخل إلى السوق الأجنبي عن طريق التصدير.
- وأخيرا إذا كانت المؤسسة تمتلك إمكانات خاصة (O) فقط فإنها تقوم ببيع الترخيص.

ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

الجدول(6): أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانات المتوفرة

الإمكانات			أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية
I	L	O	
+	+	(*)+	الاستثمار أجنبي مباشر
+	(*)-	+	التصدير
-	-	+	بيع الترخيص

Source:John Dunning, (1981), « International production and Multinational Enterprise »,London, p32

(*) حيث (+) تمثل توفر الإمكانية أما (-) فهي تعني عدم توفرها.

ولكن يجب أن نذكر أن الإمكانيات (OLI) تتأثر، بحيث أن¹:

- الإمكانيات (O) يمكن أن تشجع من طرف السياسة الحكومية عن طريق سياسة حماية الابتكارات و النفقات العامة للبحث والتطوير.
- وامكانيات التدويل (I) تتأثر بالضرائب، والتدخل في الأسواق برفع تكلفة المعاملات.
- أما إمكانيات الموقع (L) فهي الإمكانيات التي تقدمها أو تمنحها الدول المستقبلية، كالمساعدات للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك عدة عوامل تؤثر على هذه الإمكانيات (L) من بينها تأسيس المناطق الحرة.

وانطلاقاً من الجدول فان الشركة التي لها فقط ميزة الملكية ستفضل منح الشهادة، أما الشركة التي تضع ميزة الملكية إضافة إلى ميزة الإدخال ستفضل تصدير السلع والخدمات إلى دول أخرى و فقط الشركة التي توفر ثلاث مزايا معا ستتمكن من القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هذا الاستثمار يأخذ مكاناً عندما يكون للشركة مزايا الملكية والإدخال، إضافة إلى قيام البلد الأجنبي بعرض ميزة الموقع.

تلقت هذه النظرية العديد من الانتقادات كونها لم تتمكن من حل عدة مسائل، كما أكد على ذلك (1982) Bacli، أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين العناصر الثلاثة خاصة علاقة التأثير والتأثر فيما بينهم، بل عاجتها وبشكل منفرد، فميزة الملكية عديمة القيمة لأن فكرة التدويل كافية لشرح الظاهرة وبدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها، وكما أكد (1987) Kojima، أن النظرية ركزت على المسائل الكلية وبالتالي فهي قللت من فاعلية صنع القرار.

¹ كريمة فرحي، (2012-2013)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

1-2-8- النظرية اليابانية (نظرية الميزة النسبية):

يعتبر **T.Surumi Kojima** أهم رواد هذه النظرية، وقد حاولا تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييرية وتنظيمية وتكنولوجية تختلف عن مثيلتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث يبين تحليل **T.Surumi** أن المسيرين في الشركات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الإستراتيجية، أما في الشركات اليابانية فإضافة إلى المسيرين السامين فإن المسيرين المتوسطون هم أيضا معنيون بالمشاركة في وضع القرارات الإستراتيجية وتحديد أهداف طويلة الأجل، كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردون والغرف التجارية اليابانية*، وقد توصل من خلال تحليله إلى أن التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية يعتبر فعلا نظرا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية¹.

أما **Kojima** فيرى من خلال تحليله أن الاستثمارات المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة²، فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية (موارد طبيعية، يد عاملة... الخ) لدولة المضيفة من جهة، كما يستند على الميزة النسبية (تكنولوجيا، إبداع، مهارات التسيير... الخ) التي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة ثانية³.

*تمتلك الغرف التجارية اليابانية شبكة جد متطورة للمعلومات تسمح بالرد السريع على الطلب الأجنبي، إلى جانب ذلك يتجلى دورها في تزويد المؤسسات اليابانية بإمكانيات التوطن في الخارج.

¹ Peyrand.Josette, (1995), " Gestion Financière International", 3ème éd, Paris, France, p189.

² Annie ZavenTortian, (2007), "International Investment Agreements and their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence From Four Emerging Central European Countries", UFR de Sciences Economics, University Sorbonne, France , p166.

³ فارس فضيل، (2004 / 2005)، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 81.

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالإطار المؤسساتي

يعد التحليل المؤسساتي أهم محور لقيام الفكر الاقتصادي المؤسساتي، لذلك سنركز في هذا المبحث على مفهوم المؤسسات وأنواعها حسب المؤسسين للاقتصاد المؤسساتي، وكذا مختلف المفاهيم المرتبطة بالإطار المؤسساتي.

2-1-1- المؤسسات (مفهومها وأنواعها):

في الوقت الراهن، تتمثل أحد المسببات الرئيسية للاختلافات الحاصلة في الازدهار الاقتصادي عبر البلدان في المؤسسات (Institutions) أو القواعد الرسمية أو غير الرسمية التي تحكم تنظيم المجتمع بما في ذلك القوانين واللوائح التنظيمية. وقبل التطرق إلى مفهوم المؤسسات وأنواعها يجب التفرقة بين مصطلح المؤسسات (Institutions) والمنظمات (Organizations) حيث شبه بعض الاقتصاديين المجتمع بالعبة واعتبر المؤسسات (Institutions) قواعد اللعبة، والمنظمات اللاعبين. إذ تمثل المنظمات أي مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا معيناً بهدف تعظيم منفعة معينة، كالشركات التي تسعى إلى تعظيم الربح، أو أحزاب سياسية تسعى إلى الفوز في الانتخابات، أو أي جهة ما تسعى للحصول على حقوق لأعضائها¹.

2-1-1- مفهوم المؤسسات:

يجمع أغلبية الباحثين الذين تناولوا فكر الاقتصاد المؤسساتي أن تعريف **Douglas North** للمؤسسات يتميز بنوع من الدقة والشمولية، فالمؤسسات من وجهة نظر **North** هي القيود التي استتبتها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الديساتير، القوانين وحقوق الملكية)، كان الهدف من إنشائها تقليص مستوى عدم التيقن في التبادل، تخفيض تكاليف الصفقات بحيث توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما²، كما يعرفها في موضع آخر: "المؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع وهي القيود المبتكرة إنسانياً من أجل تنسيق رد فعل العمل

¹ عثمانى ميرة وخباية عبد الله، (2019)، "نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 375.

² North Douglas, (1990). « Institutions, Institutional Change and Economic Performance ». Cambridge, University Press, New York, p3-4.

الإنساني¹، ويعرف **North** المؤسسات أيضا بأنها " مجموعة من القواعد الرسمية وغير رسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية² ".

إذ يؤكد تقرير التنمية في العالم 2002- بناء المؤسسات اللازمة لعمل السوق -، بأن: "المؤسسات تساعد على نقل المعلومات، إنفاذ حقوق الملكية والعقود، وإدارة المنافسة في الأسواق، جميع المؤسسات المساندة للسوق تقوم بوحدة أو أكثر من هذه الأشياء، وبذلك فهي تعطي للناس فرصا وحوافز للانخراط في نشاط السوق المثمر³ .

2-1-2- أنواع المؤسسات:

لقد أشار **Acemoglu & Robinson(2012)** في كتابهما "لماذا تفشل الأمم؟ Why Nations Fail" إلى أن البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك وتدفع الناس⁴ . فما هي أنواع المؤسسات؟

2-1-2- تصنيف Acemoglu & Robinson :

ويميز **Acemoglu & Robinson(2012)** بين نوعين من المؤسسات الاقتصادية هما:

- أ- المؤسسات الاستغلالية **Extractive Institutions**: اختيار مصطلح "استغلالية" للتعبير عن هذا النوع من المؤسسات صائب جدا لأن هذه المؤسسات غالبا ما تشكل من قبل أولئك الذين يتحكمون في السلطة السياسية لاستخراج واستغلال الموارد على حساب بقية المجتمع، فهي مؤسسات تتميز بالاستبدادية والنظام الإقطاعي.
- ب- المؤسسات الجامعة **Inclusive Institutions**: ويتمثل هدفها في السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد، على أساس متساو، وتتميز هذه المؤسسات في الجمع بين التخطيط المركزي وبين التعددية،

¹ Acemoglu, D, Johnson, S. Robinson, J. (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth". In P. Aghion and S. Durlauf (eds.), Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, p388.

² Hali Edison, (Juin 2003), qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit, Finance et Développement, FMI, p 36.

³ World Bank, World Development Report, (2002). « Building Institutions for Market », World Bank, Washington, P4.

⁴ See more details in : Acemoglu, D. & Robinson, J. (2012), " Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty", Crown Publisher, New York.

أي أنه يجب أن تكون الدولة قوية بما يكفي لإبقاء القوة الخاصة ضمن حدود معينة وأن تكون في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة سلطة سياسية مشتركة على نطاق واسع.

2-1-2-2- تصنيف North :

- أ- المؤسسات الرسمية: حسب (North, 1990) فإن المؤسسات الرسمية هي القواعد والتشريعات المشكلة بواسطة السلطات السياسية والتشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع¹، وقد قسم Douglas هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف²:
- القواعد السياسية: وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي.
 - القواعد الاقتصادية: وهي التي تعرف حقوق الملكية وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل أو المورد.
 - العقود: وهي التي تتضمن مثلاً ترتيبات خاصة في التبادل وتسهل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي.
- ب- المؤسسات غير رسمية: عرف North Douglas المؤسسات غير الرسمية على أنها منتج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين والمتجسدة في شكل العادات والأعراف والقيم الأخلاقية واللغة والديانة³.

¹Economic and Social Commission For Western Asia, (2003, March), " Survey Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002: part II, Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies "Published By United Nations ,Printed in ESCWA ,Beirut, Lebanon , p2.

² Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema, (1997), "Economics and the Law: From Posner to Post Modernism" Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, p132.

³ Christopher J. Coyne , (2008), "After War: The Political Economy of Exporting Democracy" Published by the Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University, Stand ford, California, USA, p56.

2-1-2-3- تصنيف (2003) Subramanian&Rodrik :

اقترحا خمسة أنواع رئيسية من المؤسسات هي¹ :

أ- المؤسسات الخالقة للسوق Market-Creating Institutions :

وهي المؤسسات التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية، ضمان تنفيذ العقود، الحد من الفساد وعموما تدعيم سيادة القانون. فمن المحتمل أن يؤدي غياب هذه المؤسسات إلى تشويه آلية الأسواق أو أنها لا توجد أساسا، على عكس ذلك، من شأن تقوية هذه المؤسسات أن يشجع ويدفع الاستثمار وريادة الأعمال. ومن أمثلة على هذا النوع من المؤسسات: نظام قضائي مستقل، قوات شرطة فعالة وعقود قابلة للتنفيذ.

ب- المؤسسات المنظمة للسوق Market-Regulating Institutions :

تتعامل هذه المؤسسات مع حالات "فشل السوق" Market Failure كالمعلومات غير الكاملة واقتصاديات الحجم، وتعمل هذه المؤسسات على الحد من السيطرة الاحتكارية والمساعدة على توفير أساس لبناء وإدارة الخدمات العامة مثل الطرق، السدود، المطارات والبنية التحتية، كما أنها تعمل على حماية حقوق الملكية وتأمين تنفيذ العقود وسيادة القانون، وتشمل هذه المؤسسات: الوكالات التنظيمية في مجالات الاتصال، النقل، الموارد المائية والغابات والخدمات المالية.

ت - المؤسسات المثبتة (المحافظة على استقرار) للسوق Market-Stabilizing Institutions :

وهي المؤسسات المساعدة على إعطاء فعالية للسوق ومنع فشله وذلك من خلال خفض معدلات التضخم، التقليل من تقلبات الاقتصاد الكلي، ضمان الاستقرار المالي وتفادي الأزمات المالية، مع ضمان التنسيق بين هيئات السياسة المالية والتجارية واعتماد مؤشرات ومعايير للإنذار المبكر من التقلبات في السوق. اذ تعتبر البنوك المركزية، أنظمة سعر الصرف، وزارة المالية والقواعد المالية والميزانية كلها مؤسسات محافظة على استقرار السوق.

¹ Rodrik, D., Subramanian, A. (2003). "The Primacy of Institutions (and What This Does and Does Not Mean)". Finance & Development, Vol.40(2), pp31-32.

ج - المؤسسات المشرعة للسوق Market-Legitimizing Institutions :

توفر هذه المؤسسات الحماية والضمان الاجتماعي وتركز على إعادة التوزيع وإدارة النزاعات، وتساعد على حماية الأفراد والشركات من الصدمات والكوارث أو من النتائج العكسية للسوق، ومن أمثلة على ذلك: أنظمة التقاعد، خطط التأمين ضد البطالة، برامج الرعاية الاجتماعية والصناديق الاجتماعية الأخرى.

د - مؤسسات إدارة الصراع Conflict management institutions :

الصراعات المتمثلة في التقسيم العرقي والصراع الاجتماعي تعيق التعاون الاجتماعي وتعيق بعض النشاطات بسبب عدم التأكد¹، وتتضمن المؤسسات التي تتولى إدارة هذه الصراعات قاعدة القانون وأنظمة قضائية مرتفعة النوعية².

هذا التصنيف الأخير يغطي كل الطرق التي من خلالها يمكن للهيكل المؤسساتي أن يؤثر على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

2-1-2-4- تصنيف المؤسسات حسب التخصص: ويتضمن هذا التصنيف الأنواع التالية:

أ- المؤسسات السياسية: هي مؤسسات تعرف بهيكل الدولة وتقود إلى خلق وتقوية المؤسسات الاقتصادية، فحسب Beck(2002) هي مؤسسات تتعامل مع القواعد الانتخابية، نوعية النظام السياسي وحجم التأثير العسكري على الحكومة، الضوابط السياسية والتوازنات والاستقرار الاقتصادي³.

¹ Rodrik,D.(2000) , « Institution For High Quality Growth : What They Are and How to Acquire Them in Institutions ,Globalisation and Empowerment”, Studies in Comparative International Development, Vol. 35, No. 3, p16.

² Norbert.F,Saleth.M.N,(2003), « The New Partnership for Africa’s Development (NEPAD,2003-2069) »,IMF ,P19.

³ Arthur Schneider,(2008).“Trade, Growth and Institutional Change : British Imperialism Revisited”, Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA , p90-91.

- ب- المؤسسات الاقتصادية: تمثل المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي، كونها الضامن لجعل القواعد والسياسات الاقتصادية قابلة للتطبيق في واقع ممارسة حقوق الملكية والتعاقد بالإضافة إلى الأسواق وهي "تشمل تنظيم وتنسيق جميع العلاقات الاقتصادية من إنتاج، تبادل وتوزيع"¹.
- ت- المؤسسات القانونية: تشير إلى نوع النظام القانوني وآلية تنفيذ حقوق الملكية والأصول القانونية، وإصلاح المؤسسات القانونية يمس بالدرجة الأولى النظام القضائي المحاكم، قوانين الاستثمار والتشريعات وكذا مؤسسات حماية حقوق الملكية².
- ث- المؤسسات الاجتماعية: تتمثل مهمتها في تحديد النواتج الصحية والتعليمية كذلك ترتيبات الحماية الاجتماعية وتتضمن إعادة توزيع الموارد وتغيير الأبعاد المختلفة لعدم المساواة، كما تقوم المؤسسات الاجتماعية بتسهيل الاستخدام الأحسن لرأس المال البشري، ونوعية المؤسسات الاجتماعية أو المؤسسات التي تحسن التعليم والصحة يتم قياسها بواسطة وفاة الأطفال، معدلات التسجيل في الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي³.

2-2- البيئة المؤسساتية:

تعرف البيئة المؤسساتية أو المناخ المؤسساتي على أنها: "أنظمة القوانين الرسمية، التنظيمات الإجراءات، الاتفاقيات غير الرسمية، والمعايير التي توسع، تصيغ، وتقيد النشاط السوسيو اقتصادي، والسلوك"⁴، كما تعرف بأنها: "مجموعة القواعد الأساسية السياسية، الاجتماعية والقانونية التي تضع الأساس للإنتاج، التبادل والتوزيع"⁵. كما أشار **Borner&al(2004)** بأن: "البيئة المؤسساتية الأفضل تسمح بالإسراع في عملية تراكم رأس المال وتخصيص

¹Silvio Bomer, Frank Bodmer, M. Kolber. (2004). "L'Efficienc Institutionnelle et Ses Determinants", OCDE, p33.

² Economic and Social Commission For Western Asia.. (2003), "Survey Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002: part II, Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies", New York. p4

³ Arthur Schneider, (2008). Op cit, p91-92

⁴ Leonardo Bacchetti & Nada Kobeissi, (2009), "Role of Governance and Institutional Environment in Affecting Cross Border M&As, Alliances and Project Financing: Evidence from Emerging Markets", Centre For Economic and International Studies, Research Paper Series, Vol7, Issue6, No156, P7.

⁵ Davis. E & North. D., (1971), "Institutional Change and American Economic Growth", Cambridge University Press, pp6-7.

أكثر فعالية له وبالتالي يعني انخفاض في (تكاليف الصفقات) يليها بعد ذلك ارتفاع في مستوى الإنتاجية التي تؤدي هي بدورها إلى ارتفاع الإنتاج والمبادلات وتشجيع الاستثمار¹.

فحسب تقرير التنمية المالية لسنة 2010 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي تعتبر البيئة المؤسساتية أحد المحاور السبعة للتنمية المالية (البيئة المؤسساتية، بيئة الأعمال، الاستقرار المالي، الخدمات المالية المصرفية، الخدمات المالية غير المصرفية، الأسواق المالية، النفاذ المالي)، حيث تتضمن البيئة المؤسساتية أربع مؤشرات هي²:

➤ **تحرير القطاع المالي:** الذي يقاس بحرية حساب رأس المال والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة الدولية وتحرير القطاع المالي المحلي.

➤ **حوكمة الشركات:** يعد مؤشر حوكمة الشركات الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات من مؤشرات البيئة المؤسساتية ويقاس عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز وكفاءة مجلس إدارة الشركات والاعتماد على الكفاءات في النظم الإدارية بالإضافة إلى القوة في التدقيق والتقارير.

➤ **القضايا التنظيمية والقانونية:** بما أن البيئة المؤسساتية تعني بالأنظمة والقوانين، كان لابد من وجود مؤشر يقيس القضايا التنظيمية والقانونية ويعني بدور الحوكمة في سن القوانين والتشريعات، من خلال قياس عبء الأنظمة الحكومية المركزية في اتخاذ السياسات الاقتصادية وتنظيم الأسواق المالية وحقوق الملكية وحماية الملكية الفكرية إضافة إلى قياس تحويل الأموال العامة وثقة المواطنين بالحكومة إلى جانب قياس كل من مؤشر الفساد وقوة مؤشر الحقوق القانونية.

➤ **تنفيذ العقود:** يقيس هذا المؤشر إجراءات تنفيذ العقود من خلال قياس كفاءة الهيئات المشرفة للقوانين واستقلالية القضاء، والوقت اللازم لإنفاذ العقود، وعدد الإجراءات والتكلفة اللازمة لإنفاذ العقود، إضافة إلى قياس مؤشر حماية المستثمرين.

¹ Borner S., Bodmer F. et Kobler M. (2004), "L'efficience Institutionnelle et ses Déterminants: Le Role des Facteurs Politiques dans la Croissance Economique" Etudes du Centre de Développement, OCDE, Paris, P75.

² وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية المالية 2010، الأردن، ص 3-4، من الموقع: <http://www.jnco.gov.jo/static/arabic> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/03/05.

2-3- التغيير المؤسسي:

التغيير المؤسسي أو التكيف المؤسسي يعرف على أنه عملية معقدة ناتجة عن التغييرات في القواعد والقيود الرسمية وفي أنواع فعالية التنفيذ¹، إذ يرى Veblen أن التغيير المؤسسي ينشأ من صراع ما بين التكنولوجيا الجديدة يفترض دائما أنها خارجية والمؤسسات المتواجدة التي تعمل على تأخير أو إعاقة تطبيقها فالتغيير التكنولوجي يوجد لتغيير وتحويل الأداء الاقتصادي، والأداء المتغير سيحفز التغيير المؤسسي وهذا سيقود إلى حلقة جديدة².

كما أشار كل من (North & Thomas 1970) أن التغييرات الطويلة الأجل في الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج، التغييرات في حجم السوق والتغيرات في قواعد القرار للحكومة تعد من بين العوامل التي تتغير باستمرار والتي تسبب اختلال في التوازن وبالتالي تحث على التغيير المؤسسي³.

ويرى North 1994 أن التغيير المؤسسي الفعال والمؤثر على التنمية يقوم على النقاط التالية⁴:

- تفاعل المؤسسات والمنظمات في سياق اقتصاد الندرة أي المنافسة وهي مفتاح التغيير المؤسسي.
- تفرض التنافسية على المنظمات الاستثمار المستمر في التأهيل والمعرفة للبقاء ولاستغلال الفرص وتحديد الاختيارات التي تتخذها المؤسسات في المستقبل.
- يحدد الإطار المؤسسي أنماط التأهيل والمعارف المطلوب توفيرها لضمان التنمية.
- تؤثر العوامل الخارجية ودرجة التكامل بين المنظمات (شبكة) على المؤسسات مما يدفعها للتغيير قصد التكيف مع الظروف الجديدة التي تعمل فيها.

ومنه يمكن القول بأن التغيير المؤسسي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي طويل الأجل، ويضمن بالتالي الحلقة المفقودة بين النمو والتنمية، وهذا ما جعل البعض يعرف التنمية بأنها النمو الاقتصادي المرفق بتغيير مؤسسي فعال¹.

¹ Douglass C. North, (1990), "Institution, Institutional Change and Economic Performance", Press Syndicate, The University of Cambridge, USA, p6.

² John Cornwall, Wendy Cornwall, (2001), « Capitalist Development in the Twentieth Century: An Evolutionary-Keynesian Analysis », Cambridge University Press, Cambridge, England, p119.

³ Graeme Donald Snooks, (1997), "The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution", Routledge, London & New York, p84.

⁴ Sid Ahmed. A. (2004), "Le Développement Asiatique : Quels Enseignements pour les économies arabes ? Eléments de Stratégies de Développement Le Cas de l'Algérie », Ed. Publisud, Paris, p.120

4-2- الترتيبات المؤسسية Institutional Arrangements :

يتضمن مصطلح "الترتيبات المؤسسية" شبكات الكيانات والمنظمات المشاركة في تخطيط ودعم و/ أو تنفيذ برامج وممارسات التخفيف من الكوارث. تشمل هذه الترتيبات الروابط بين وحول المنظمات على المستوى المحلي الولائي، ومستوى الإقليمي والوطني، وبين الكيانات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك المجتمع المحلي وقادة الأعمال. فالهدف من الترتيبات المؤسسية هو الحد من الكوارث وإدارتها بشكل عام من خلال إنشاء كيان واحد على كل مستوى حكومي مسؤول عن تنسيق هذه الأنشطة والحفاظ على خطوط الاتصال والتنسيق بين الكيانات المعنية مع أصحاب المصلحة والمجتمع².

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الترتيبات المؤسسية على أنها السياسات والأنظمة والعمليات التي تستخدمها المنظمات لتشريع وتخطيط وإدارة أنشطتها بكفاءة وللتنسيق الفعال مع الآخرين، وقياس التغيير والإشراف على وظائف الدولة الأخرى³. فعلى سبيل المثال: يمكن للدول أن تنتقل من "هجرة الأدمغة Brain Drain" إلى "اكتساب العقول Brain Gain" عن طريق خلق حوافز لتشجيع العمال المهرة على البقاء، أو العودة بعد الجامعة، أو القدوم على المدى القصير للمشاركة في مشاريع محددة. يمكن أن يشمل هذا الجهد الجامعات والإدارة العامة والقطاع الخاص، ويمكن أن يشمل دعم تطوير معايير التوظيف على أساس الجدارة للخدمة المدنية.

من التعريفين السابقين نستنتج أن الترتيبات المؤسسية تختلف عن البيئة المؤسسية، كونها تصف مجموعة الهياكل التي تسير تخصيص وتبادل الموارد من خلال صفقات خاصة ويمكن التفريق ما بين ثلاث فئات واسعة للترتيبات وهي: التبادل، التدرج الهرمي (الشركات)، الأسواق مع عدة أشكال هجينة تجمع عناصر من كل واحد⁴. كما تعتبر الترتيبات منبع التغيير المؤسسي، لأنها تكون مختارة من الأطراف على أساس الكفاءة¹.

¹ Nabli, M. K., & Nugent, J. B. (1989). "The New Institutional Economics and its applicability to development". World Development, 17(9), p 1341.

² Shirley Mattingly, "Policy, Legal and Institutional Arrangements", The Regional Workshop on Best Practices in Disaster Mitigation, P110. from: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.500.9363&rep=rep1&type=pdf> seen 04/04/2018.

³ UNDP, « Capacity Development: A UNDP Primer », P57. From : https://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/capacity-development/capacity-development-a-undp-primer/CDG_PrimerReport_final_web.pdf , seen 04/04/2018.

⁴ Williamson O.E,(1990), " A Comparison Of Alternative Approaches To Economic Organization", Journal of Institutional and Theoretical Economics: JITE,146(1), p67.

المبحث الثالث: الاقتصاد المؤسساتي الجديد (الإطار الفكري، المفهوم والنظرية):

اتجه الفكر الاقتصادي منذ التقليديين إلى البحث عن القوانين الاقتصادية المجردة والتي تكاد تتجاهل الظروف التاريخية التي يتم فيها النشاط الاقتصادي، إذ يرى هذا الفكر أن المشكلة الرئيسية هي كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد، ليظهر مع أواخر القرن العشرين تيار فكري جديد سمي المدرسة المؤسساتية أو الاقتصاد المؤسساتي (Institutional Economics)، والذي يؤكد على الدراسة الأوسع للمؤسسات ووجهات نظر الأسواق نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة (الأفراد والشركات والدول والأعراف الاجتماعية)، فهو اقتصاد يوجه عنايته للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد²، ومنه الاهتمام الكبير بنظم الملكية والحقوق والتنظيم القانوني والاجتماعي والتطور التكنولوجي³.

3-1- الاقتصاد المؤسساتي القديم:

ظهر الاقتصاد المؤسساتي الذي سمي فيما بعد بالاقتصاد المؤسساتي القديم منذ نهايات القرن التاسع عشر، فهو نتاج تفكير أمريكي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية، تشكل باجتماع الثلاثي Thorstein Veblen , John R. Commons, Wesley Clair Mitchell، وهم المفكرين المجتمعين حول مبادئ أساسية أهمها الطبيعة التطورية للمجتمع ومؤسساته والمؤدية إلى تطور الجوانب الاقتصادية، وقد انضم لهذه المدرسة في جيل لاحق كل من Harold Walton Hamilton, J.M.Clark, Walter.W.Stewart, Robert Heilbroner و Moulton⁴.

عرف هذا الاقتصاد بأنه امتاز بالطابع النقدي للأفكار الاقتصادية السائدة (أفكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) التي عرفت إهمالاً للجانب المؤسساتي كعامل مؤثر في الاقتصاد وتركيزها فقط على السوق والأسعار، فلقد أعطى هذا التيار الفكري الاعتبار للمؤسسات والاهتمام بالنظم القانونية والسياسية التي يعمل النظام الاقتصادي فيها، إلى جانب دراسة المجتمع وما يدور فيه من ثقافات وأعراف وعادات. إلى أن هذا الفكر

¹ Nadia Cuffaro, (2001). "Population, Economic Growth And Agriculture In Less Developed Countries " , Routledge , London ,UK , p31.

² حازم الببلاوي، (1995)، "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الشروق، الطبعة 1، بيروت، ص162.
³ يعد John Kenneth Galbraith من أهم رواد المدرسة المؤسساتية الذي اهتم بقضية التقدم التكنولوجي من خلال مناقشته لخصائص المجتمع التكنولوجي الحديث في كتابه "The New Institutional State" الذي أصدره سنة 1967.

⁴ Malcolm Rutherford, (2000) «Understanding Institutional Economics: 1918-1929», Journal Of The History of Economic Thought, N22, p277-308.

تعرض لانتقادات ومن بين الاقتصاديين الذين انتقدوا الاقتصاد المؤسساتي التقليدي نجد **Coase(1984)**، **Stiglis(1983)**، **Hodgson(1991)**، حيث اتفقوا على أن هذا الاقتصاد ركز فقط على حالات دراسية وصفية ما يشكل عائقا على تقدمه¹. ما مهد الطريق لنهوض فكر جديد يعتمد على التجريب وأدوات التحليل الاقتصادي في مقدمتها المقارنة وقياس الظواهر الاقتصادية، سمي بالاقتصاد المؤسساتي الجديد.

3-2- الاقتصاد المؤسساتي الجديد:

يعد **Oliver Williamson** أول من أطلق مصطلح "الاقتصاد المؤسساتي الجديد" (**New (NIE) Institutional Economic**)² سنة 1975 وكان القصد منه تمييزه عن الاقتصاد المؤسساتي التقليدي، حيث أشار **Williamson** في أول بحث ذكر فيه الاقتصاد المؤسساتي الجديد، إلى نقاط الالتقاء مع الاقتصاد المؤسساتي القديم، وأولهما هي أثر العوامل غير الاقتصادية (اجتماعية أو سياسية أو ثقافية) في الاقتصاد بشكل مباشر، كما يشير على قناعاته بالتسليم بفرضية (الرشد المحدود)*، فضلا عن تأكيده وجود النزعة الانتهازية، التي يحاول بموجبها الأفراد تحقيق مصالحهم بصرف النظر عن مصالح الآخرين (ضد اليد الخفية)، وإنها ليست حالة استثنائية تنطبق على أعداد قليلة، بل هي ظاهرة فردية وجماعية في الوقت نفسه، وأنها الظاهرة التي أفسدت السوق وأظهرت الاحتكارات، فحري بنا التصديق بأن هناك عوامل أفشلت السوق وهي الانتهازية والرشد المحدود ولا بد من العمل على تأسيس بيئة تحد من هذين العاملين³.

ويرجع الفضل لظهور هذا التيار الجديد أيضا لإسهامات **Ronald Coase** من خلال كتابته لمقال "طبيعة الشركة" سنة 1937⁴، حيث يهتم هذا المذهب بأثر نوعية المؤسسات (**Quality Of Institutional**)، في طبيعة العلاقات الاقتصادية وتطورها، أي ما هي النوعية المؤسساتية المطلوبة ليكون الاقتصاد أكثر تقدما، فهذه الرؤيا الجديدة، توضح أن التنمية الاقتصادية لم تعد مقتصرة على السياسات الاقتصادية الكلية كما تفترضه النظرية الكلاسيكية، بل جرى تخطيطها إلى قضايا مؤسساتية (الحكم، الإدارة، القضاء... الخ)، ولم يعد الأمر مقتصرا على

¹ Marianne Van Der Steen, (1999). "Evolutionary Systems of Innovation: of Veblenian-Oriented Study into The Role of The Government Factor", Van Goran, The Netherlands, p223.

² Oliver E. Williamson, Daniel B. Klein and Others, (2013), "Ideological Profiles Of The Economics Laureates", Econ Journal Watch, 10(3), 677-679.

* على خلاف النظرية الكلاسيكية التي تفترض أن الفرد يتسم بالرشادة (العقلانية) المطلقة.

³ Oliver E. Williamson, (1975), « Market and Hierarchies :Analysis and antitrust implication », New York, p7.

⁴ Ronald Coase. H. (1937). "The Nature Of The Firm", Economica, 4(16), 386 -405.

الكميات الكلية للمتغيرات الاقتصادية من مثل الادخار وتوازن ميزان المدفوعات والتوازنات القطاعية (الزراعة، الصناعة والخدمات)، بل جاوز الأمر ذلك إلى طبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار، وحقوق الملكية والتزام المتعاقدين، فإذا كانت المطالبة بالإصلاح الاقتصادي بغية تحقيق النمو في الفكر النيوكلاسيكي، يستلزم إصلاح نظام الأسعار (Get The Prices Right)، فإنه مع الاقتصاد المؤسساتي الجديد يستلزم البحث عن المؤسسات المناسبة (Get The Institutions Right)، ومن هنا بدأت الدعوة إلى الإصلاح السياسي والدستوري مترام مع الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي لمن يطمح بتحقيق النمو¹.

تعتمد مقاربات المؤسساتيين الجدد (North Douglas, Oliver Williamson, Armen Alchian, Trence Hutchison, Dieter Schmidtchen, Kenneth Scott²) لهذا الفكر على نظريات وأفكار الاقتصاد المؤسساتي القديم، إلى جانب استخدام الوسائل القياسية واعتماد الأسلوب المقارن لإثبات هذه الأفكار. فالمطلوب عندهم السعي لمعرفة وتحديد فعالية ترتيبات مؤسساتية بعينها، أو ترتيبات مؤسساتية فعالة في ظل شروط معينة، من خلال المقارنة بين تنظيمات عدة والظروف المحيطة بها، والرفاه أو التقدم الناجم عنها³. وتأسيساً على ذلك، فإن فشل الأسواق (بسبب المؤسسات الرديئة)، يمكن أن يكون أفضل إذا ما تم إصلاح البيئة الاقتصادية المتمثلة بعوامل عدة أهمها: حقوق الملكية وتكاليف الصفقات وغيره، ويتم قياس الإصلاح المطلوب مع نظم مؤسساتية مختلفة، ليتم استنتاج الأحكام القيمة والقانونية المثلى لتكون إطار مرجعي يفسر لماذا أحد الأنساق هو أفضل من الآخر⁴.

¹ حازم الببلاوي، (1972)، "المجتمع التكنولوجي الحديث"، تقديم: زكي نجيب محمود، الاسكندرية، ص167.

² Rudolf Richter, (2005). "The New Institutional Economics, Its Start, Its Meaning, Its Prospects", European Business Organization Law Review , 6(2), p1.

³ Louis De Alessi, (1990), « Form, Substance and Welfare Comparisons in The analysis of Institutions », Journal of Institutional and Theoretical Economics, 146(1), March, P14.

⁴ lbde, p15.

3-3- نظريات الاقتصاد المؤسسي الجديد:

3-3-1- نظرية تكاليف المعاملات (Transaction Cost Theory):

تم التطرق لمفهوم تكاليف المعاملات (الصفقات) لأول مرة من قبل **Ronald Coase** في مقال "طبيعة الشركة" سنة 1937، حيث طرح سؤاله لماذا بعض المبادلات الاقتصادية يتم إجراؤها داخل الشركة تحت هيكل الحوكمة الذي يتضمن قواعد وأجهزة تنفيذ تدريجي أكثر من أن تكون خاضعة مباشرة لميكانيزمات السعر في الأسواق وقدم **Coase** كحجة بأنه توجد تكلفة استعمال ميكانيزم السعر "تكلفة التفاوض" لكل صفقة تبادل في السوق وبالتالي تتواجد الشركات لأنه في بعض الأحيان تكون تكاليف التنسيق الداخلي منخفضة أو أقل من تكاليف صفقات السوق¹.

وعرف **Coase** تكاليف الصفقات على أنها: "تكاليف استعمال آليات السوق التي تتضمن الإنفاق على البحث عن إشارات سعر نسبية في السوق، التفاوض والإمضاء من أجل القيام بالتجارة، المراقبة على تنفيذ العقود وعدة نشاطات أخرى وأفاد بأن تكاليف الصفقات هي منبع المؤسسات وأن المؤسسات هي نوع من السلع العمومية لها أيضا عرض وطلب وبالتالي يتم إنجاز الترتيب المؤسسي الجديد فقط عندما يكون العائد المتوقع أكبر من التكاليف المتوقعة².

ليكمل **Oliver Williamson** أعمال **Coase** حيث قام بـ³:

1/ تقسيم المعاملات إلى: تكاليف قبلية (تمثل في تكاليف إبرام العقود)، وتكاليف بعدية (تمثل في تكاليف إدارة العقود).

2/ حدد مصادر تكاليف الصفقات: وتمثل في:

¹ Marianne Van Der Steen, (1999), "Evolutionary Systems of Innovation: Of Veblenian-Oriented Study into The Role of The Government Factor", Uitgeverij Van Gorcum, The Netherlands, p224.

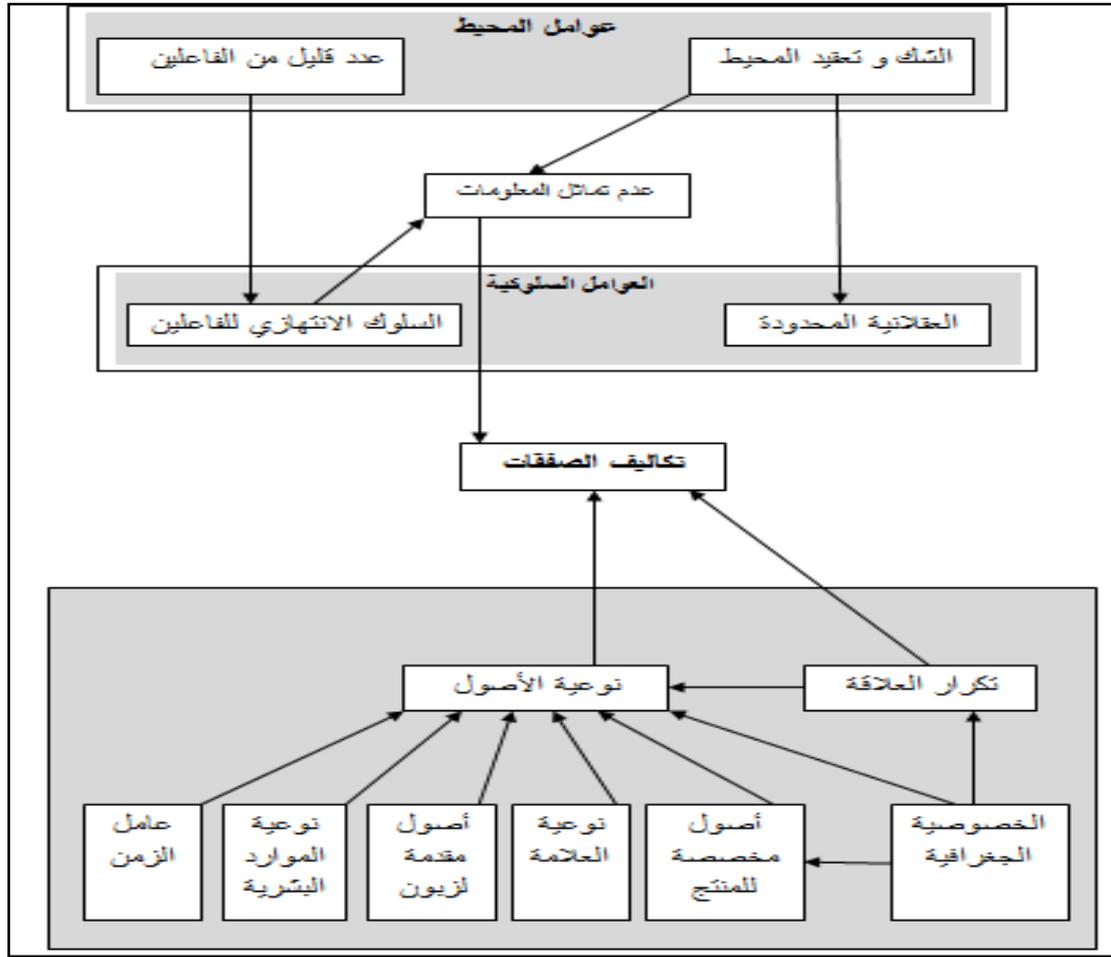
² Yan Wen Wu, (2009), "Advanced Technology in Teaching", Proceeding of the 2009, 3rd International Conference on Teaching and Computational Science (WTCS 2009), Vol1, Chennai, India, p87.

³ غضبان حسان الدين (2015)، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص28.

- العقلانية المحدودة: طور هذا المصطلح من طرف **Simon (1957)** ويعني أن الأفراد لهم قدرة محدودة على امتلاك، مراقبة والاستعمال الكافي للمعلومات ما يؤدي إلى خيارات غير مثالية، أي هو اختيار حل مرضي وليس أمثل¹.
 - عدم تناظر المعلومات: ومنه عدم اكتمال العقود.
 - السلوك الانتهازي: وهو بحث المتعاملين الاقتصاديين عن تحقيق مكاسبهم الشخصية ما يؤدي إلى الضرر المعنوي نتيجة لغياب الثقة والنزاهة، إذ تأخذ كل الصفات الانتهازية شكلين هما: الانتهازية المسبقة (وتكون نتيجة وجود خداع أو غش كتسريب معلومات غير صحيحة حول الصفقة من طرف أحد أطراف العقد قبل إبرامه)، الانتهازية اللاحقة (تنتج عن وجود خداع وغش أثناء تنفيذ العقد مما تؤدي تضرر أحد أطراف الصفقة).
 - خصوصية الأصول: كلما كان الأصل خاصا كلما كانت علاقة التبعية بين الأفراد مهمة وبالتالي ارتفاع درجة الأضرار في حالات السلوك الانتهازي ويقصد بأن يكون الأصل خاصا أو مميزا عندما لا يكون إلا في إطار صفقة معينة، وإذا استخدم في صفقة أخرى فسيكون ذا تكاليف أكثر.
- إذ تعد نوعية الأصول هي السبب الأساسي لوجود المؤسسة والتي تتخللها التردد والشك في قيام المعاملات والقائم على الأعوان الآخرين وكذلك من تكرر المعاملات.

¹ Anton N.Oleinik, (2005), « The Institutional Economics of Russia's Transformation», Ashgate, England, UK, p51.

الشكل(9): العوامل المساهمة في تكوين تكاليف الصفقات



Source: Richard Calvi, (1998), «L’externalisation des activités d’achat: l’apport de la théorie des coûts de transaction », VII éme Conférence Internationale de Management Stratégique « Perspectives en Management Stratégique », Louvain-La-Neuve,27-28-29 mai 1998, P3.

3-3-2- نظرية حقوق الملكية (Property Rights Theory):

من بين المفكرين الاقتصاديين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية، Harold Demsetz, Armen Alchian, Henry Hansmann, Hart Oliver، فحسب (Alchian(1965 كل مبادلة بين شخصين هي مبادلة حقوق ملكية بالنسبة للأشياء موضع التبادل، وبالتالي حق الملكية هو حق اجتماعي لاختيار استعمال سلعة اقتصادية¹. كما أشار (Grossman & Hart (1986 إلى أن الشركة هي قائمة من الأصول التي تمتلكها وملكية الأصل تمنح كل لحقوق على استعمالها والحصول على عوائدها وعندما تصبح تكاليف الصفقات واسعة

¹ Iris A. Hauswirth, (2006). "Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective", Phisica- Verlag Heidelberg , Germany, p31.

الوجود والعقود غير كاملة فان باقي الحقوق تصبح ذات أهمية كبيرة والتي تعطي قوة تقرير على استعمال الأصل مهما ظهرت أشياء غير متوقعة¹.

إذ تبحث نظرية حقوق الملكية على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفهوم حق الملكية في هذا السياق يشير **Armann** أن الهدف من النظرية فقم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي².

3-3-3- نظرية الوكالة (Agency Theory):

يعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة إلى الاقتصاديين الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد **Jensen & Meckling** سنة 1976 حيث قدما تعريفا لنظرية الوكالة على أنها: "عقد يتم بموجب قيام أحد الأطراف (الموكل أو الأصيل) بتكليف شخص أو عدة أشخاص (الوكيل أو العون) للقيام بتنفيذ نشاط معين عن طريق التفويض الضمني لسلطة اتخاذ القرار"³. كما حاولت هذه النظرية تحليل آثار بعض القرارات المالية من منظور الخطر والمردودية، وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى، فهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة التي تكون في فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف⁴. إذ تقوم هذه النظرية على ثلاثة فرضيات أساسية هي⁵:

أولا: إن اختلاف الوكالة الطبيعية وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين، تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين الاثنين لتعداده فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى.

ثانيا: يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه عن طريق استغلال نفوذه، عن طريق شبكة العلاقات بالمووردين والعملاء وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة "خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل".

¹ Nicholas Bocard, (2010). " Industrial Organization, A Contract Based Approach", Autores-Editores, p375.

² طارق عبد العال، (2007-2008)، "حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف)"، الدار الجامعية، ط2، القاهرة، ص69.

³ Jensen.M et Meckling.W, (1976), « Theory Of The Firm: Managerial Behavior, Agency Costs And Ownership Structure », Journal of Financial Economics, Vol3, October, P308.

⁴ Pierre Vernimmen, (2002), « Finance d'Entreprise », 5eme édition , Dalloz, Paris, P628-629.

⁵ Jensen, M. C., & Smith, Jr., C. W. (2000). " Stockholder, Manager, and Creditor Interests : Applications of Agency Theory ", SSRN Electronic Journal , Vol1(1) , P2. (doi:10.2139/ssrn.173461)

ثالثاً: لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية انحلال بشرط العقد الذي يربط المسير بالشركة، يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة التبادلية بين المسيرين وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين وخارجية ممارسة من طرف الأسواق.

كما تنشأ مشاكل بالوكالة نظراً لاختلاف أهداف الموكل والوكيل مما يؤدي بأطراف الوكالة إلى تحمل تكاليف الوكالة، ومن بين مشاكل الوكالة نجد مشكلة التخلخل الخلفي **Moral Hazard** وتنتج عن تعرض الموكل إلى خسارة سببها أن الوكيل لم يول الكافية لتعظيم العائد للموكل إلى جانب عدم توفر وسائل الرقابة المباشرة لدى الموكل لقياس مجهودات الوكيل، كما يوجد مشكلة الإختيار العكسي أو **Adverse Selection** وتنشأ هذه المشكلة نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الموكل والوكيل، وتظهر في الحالات التي لا يمكن للموكل أن يلاحظ أداء الوكيل بصورة مباشرة والتحقق من نتائج قراراته، حيث أنه في هذه الحالة لا يستطيع الموكل أن يحدد ما إذا كان الموكل قد اختار البديل المناسب أم لا عند عملية اتخاذ القرارات المختلفة¹.

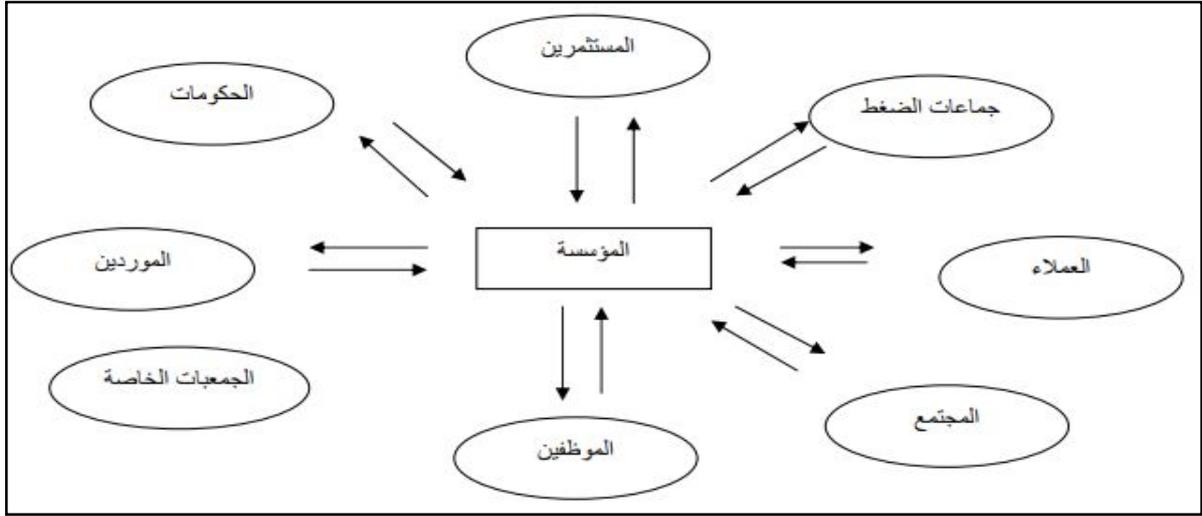
3-3-4- نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory):

لم يكن طرح نظرية الوكالة كافياً لمعالجة صراع المصالح في بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية، لذلك كان لابد من تحاليل أكثر عمقاً للعلاقة بين المؤسسة وأطراف الصراع فيها، ما أدى إلى ظهور نظرية أصحاب المصالح التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المؤسسة وكل أصحاب المصالح فيها. ففي عام 1983 قام كل من **Freeman** و **Read** بتحليل مفهوم أصحاب المصالح "**Stakeholders**" من خلال مفهوم ضيق ومفهوم واسع، حيث وفقاً للمفهوم الضيق فإن أصحاب المصالح هم المجموعات الضرورية لبقاء ونجاح المؤسسة، أما بالنسبة للمفهوم الواسع فإن أصحاب المصلحة هم الأفراد والمجموعات الذين يؤثرون أو يتأثرون بأعمال المؤسسة².

¹ طارق عبد العال حماد، (2008/2007)، "حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف)"، دار الجامعة، مصر، ص70.

² Freeman R.Edward, (2001), "Stakeholder Theory Of Modern Cooperation", Ethical Theory and Business.7th edition. p41.

الشكل(10): أصحاب المصلحة



Source: SAMUEL MERCIER,(2001), « L'apport de la théorie des parties prenantes au : Management Stratégique : une synthèse de la littérature », Xième Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique 13-14-15 juin 2001, Faculté des Sciences de l'administration Université Laval Québec, p04.

حسب **Edward Freeman** يمكن تصنيف أصحاب المصلحة إلى قسمين هما¹:

أصحاب المصلحة الداخليون: وتشمل هذه الفئة: الملاك، العملاء، الموردون والموظفون.

أصحاب المصلحة الخارجيون: ويضم هذا الصنف كل من: الحكومات، المنافسين، المجتمع المدني،

جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين، جمعيات حماية البيئة، جماعات المصالح الخاصة (جمعيات حقوق

المرأة والأطفال...).

3-3-5 - نظرية التجذر (The Rooting Theory):

طور نظرية التجذر كل من الأمريكيان **Vishny** و **Shleifer** عام 1989، حيث يرون أن المسير له إمكانية

الالتفاف حول آلية المراقبة الخاصة بنظرية الوكالة²، فهذه النظرية تركز على عاملين رئيسيين هما: عملية التجذر

ونتيجة التجذر حيث في العامل الأول يتم الاهتمام بالاستراتيجيات التي يطبقها المسير من أجل السيطرة والتمكن

¹ Freeman R.Edward, (1984), "Strategic Management: A stakeholders Approach", Cambridge University press, p8-22.

² بلبركاني أم خليفة، (2014)، "آليات حوكمة المؤسسات"، مجلة التنظيم والعمل، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة معسكر، الجزائر، العدد5، ص6.

في المؤسسة لكي لا يتم الاستغناء عنه، والمقصود أيضا بعملية التجذر بالعملية التي تسمح للمسير بالتححر من سيطرة مجلس الإدارة والمساهمين في تعيين وعزل المديرين، أما في العامل الثاني فيتم النظر لنتيجة التجذر، هذا الأمر يطرح التساؤل التالي: هل التجذر عملية، أم نتيجة التححر الشبه التام من آليات الرقابة الداخلية¹.

فنظرية التجذر تقوم على فكرة أن المسيرين يقومون بتطوير استراتيجيات الاحتفاظ بمكانتهم داخل تنظيم المؤسسة ولإبعاد المنافسين المحتملين، وذلك لجعل عملية استبدالهم مكلفة للمؤسسة التي ينتمون إليها، فالمسيريون يستخدمون موارد الشركة لترسيخ وزيادة قوتهم والرفع من مزاياهم (مثل حرية العمل، الأمن الوظيفي، زيادة الأجور، وباقي المزايا العينية)².

تتعدد استراتيجيات المسيرين، فحسب الدراسات يمكن تصنيفها في ثلاث أنماط رئيسية هي³:

➤ **المسيريون والاستثمارات النوعية:** يقوم المسيرين بتنفيذ استثمارات محددة أو انتهازية، بهدف تغيير موازين القوى مع المساهمين أو أصحاب المصالح في المؤسسة، وذلك من خلال اختيار استثمارات وربطها بتعظيم القيمة.

➤ **التلاعب بالمعلومات:** قد تكون هذه الإستراتيجية المفضلة لتجذر المسيرين، حيث في الواقع وجد كل من Eldin & Stiglitz في 1992 أن المسيرين يسعون لتعظيم الدخل، ويستخدمون مزاياهم الإعلامية لرفع أجورهم بما يتناسب مع تعظيم الدخل، ويفعلون ذلك عن طريق القيام باستثمارات تعتمد على معلومات يملكها المسيرين نتيجة عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي لا يحفز على استبدال المسيرين الحاليين، بالإضافة إلى ذلك قد يسعى المسيرين إلى جعل فهم المعلومات معقد جدا، باستخدام وسائل مختلفة منها: - تعديل الهياكل القائمة، - من خلال تعزيز نمو الشركة، - أو من خلال تطوير عقود ضمنية مع جميع الشركاء في الشركة.

¹ Pigé Benoit , (1998, Septembre), "Enracinement des Dirigeants et Richesse des Actionnaires", Finance contrôle stratégie, Vol1(3), P133.

² Alexandre Henri, Paquerot Mathieu, (2000, juin), "Efficacités des structures de Contrôle et Enracinement", Des Dirigeants Finance contrôle stratégie, Vol3(2), P7.

³ Guermazi Tida, (2006), « Enracinement des Dirigeants : Cas de la Tunisie », 27ème Congrès l'association Francophone de Comptabilité, p3-5.

➤ الشبكة العلائقية (شبكة العلاقات): وقد تكون رسمية أو غير رسمية إذ قد يلجأ المسير إلى عقود ضمنية أو صريحة مع مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة، إلا أنه في حين العقود الصريحة قد تسمح بتطوير جذور المسير، إلا أنه قد يتم استبداله.

3-3-6- نظرية التحليل المؤسساتي المقارن (Theory of The Comparative Institutional Analysis)¹:

تنسب هذه النظرية لـ **Aoki Masahiko** حيث هي عبارة عن دراسة مقارنة بين نوعين من المؤسسات المختلفة من حيث بنيتها التنظيمية والسلوكية، فخلال سنوات 1980 و1984 أخذت معظم أبحاثه اتجاهين: الأول اهتم بالنظرية المؤسساتية، حيث أطلق على المؤسسة اسم التعاونية، والمبنية على أساس التآزر والتعاون بين المساهمين والعمال وأيضا التوافق والانسجام على البعد الأفقي لتحقيق التناسق المشترك، أما بالنسبة للاتجاه الثاني فكان يتمثل في تفاعل وتكامل الميكانزمات داخل المؤسسة اليابانية.

من خلال دراسته أعد نموذجين لنوعين من المؤسسات يتميزان بالتعارض والتناقض على جميع المستويات:

النموذج (A): يمثل المنظمة الأمريكية التي تمتاز بالتخصيص وتطور الأسواق الخارجية لأنواع متخصصة من العمل، وهذا ما يطلق عليه بنظام الرقابة العقلانية الذي يرتبط بشكل وثيق بتشجيع المهارات التنظيمية داخل المنظمة.

النموذج (J): يمثل المنظمة اليابانية، التي تمتاز بالمرونة والانفتاح وروح الفريق ما التركيز على التعليم وتشجيع المعرفة الواسعة لعمليات معينة، فالنظام الياباني لا يرتبط بدور المؤسسة كنظام للمراقبة وإنما كوسيلة لتوليد معلومات جديدة، فالعوائد المالية التي تتولد من خلال هذا النوع من المعرفة مرتبطة بالقدرة التنظيمية، فينظر لمكافأة الأداء التعاوني الجيد للعمال كوسيلة لتوزيع المداخل المرتبطة بالقدرة التنظيمية بين مختلف أعضاء الفريق.

تستند هذه النظرية على النظرية الاقتصادية كنظام لمعالجة المعلومات التي تتوقف فعاليتها على مدى التنسيق الداخلي بين شروط الحركة ومعالجة المعلومات، وأيضا علاقته مع البيئة المؤسساتية والسوقية، لأن إظهار التماسك بين آليات التنسيق داخل المنظمة (المعلومات، الحوافز، صنع القرار) هو العامل الذي يحدد كفاءة الشركة.

¹ See more details on: Aoki.M ,(2001), « Toward a Comparative Institutional Analysis », The MIT press Cambridge, USA , p1-467.

3-4- الاقتصاد المؤسساتي الجديد والتنمية الاقتصادية:

لقد كان هناك اعتقاد كبير خلال السنوات الماضية أن الدول تصبح فقيرة لنقص في الموارد، البنية الأساسية والتعليم، وإذا تمكنت من نقل الموارد الكافية وبناء البنية التحتية، تحقيق العدالة في توزيع المداخل وإصلاح النظم التعليمية، فإنها ستحدث تنمية. مما لا شك فيه أن هذه الأنواع من التحسينات ضرورية للتنمية ولكنها وحدها ليست كافية بل وليست هي أهم عامل من عوامل التنمية، وظل هذا المفهوم سائدا إلى أن تطور المفهوم النظري للتنمية في تفسير الخلل الكامن وراء فشل بعض الدول النامية التي تواجه عدة تحديات من أجل تحقيق تنمية حقيقية على الرغم من الموارد المتاحة والإصلاحات المطبقة، ليرجع في الأخير الاقتصاديون المؤسساتيون سبب هذا الخلل إلى عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي¹. وفي هذا الصدد يوضح North أن الأداء الاقتصادي والنتائج المترتبة عليه ترتبط بثلاثة عناصر أساسية وهي قواعد الاقتصاد العام والخصائص العامة لتنفيذ هذه القواعد والهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية المميزة والخاصة بكل بلد².

ولقد استمد مفهوم الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية من عدة روافد فكرية أهمها المدرسة المؤسساتية الجديدة، حيث نجح أصحاب هذا التيار في توجيه الفكر الاقتصادي نحو فكرتين أساسيتين هما أن المؤسسات تمثل عنصرا مستقلا، كما أنها تمثل السبب الرئيسي والأولي للنمو، فالإقتصاد المؤسساتي الجديد يؤكد على أن المؤسسات الفعالة تقوم بمجموعة من الأدوار التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، ورفع كفاءة الأسواق وتحقيق معدلات مختلفة من النمو الاقتصادي المستدام، فضلا عن علاج فشل الأسواق وتشجيع قيام العمل الجماعي، مما يترتب عنه تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد وزيادة حجم المعاملات الإنتاجية والاستثمارية والاستهلاكية والتصديرية، ما يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق وفي النهاية يخلق حالة من النمو والانتعاش الاقتصادي³.

¹ أحمد الكواز، (2008)، "إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 69، ص 13.

² Didier Chabaud, Claude Parthenay, Yannick Pérez. (2005), "Évolution de l'analyse Northienne des institutions: La prise en compte de idéologies". Ecole de Management de Normandie, Cahier de recherche, N°23, P6.

³ بين عيني رحيمة ورحوي حسنية، (2015، سبتمبر)، "الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية"، مجلة مخبر البحث حول الإقتصاد غير الرسمي المؤسساتي والتنمية، العدد 2، تلمسان، ص 101.

فلقد تعددت الدراسات التي حاولت إبراز دور التحليل المؤسسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ودور المؤسسات في إحداث فارق في النمو بين البلدان، من أهمها دراسة¹ Acemoglu & Robinson (2005) "المؤسسات باعتبارها السبب الرئيسي للنمو على المدى البعيد"، ودراسة² Hall & Jones (1999) "لماذا تنتج بعض البلدان ناتجا أكثر لكل عامل من غيرها"، ودراسة³ Kaufmann & Kraay (2002) "النمو من دون الحكم الراشد"، حيث أظهرت نتائج الدراسات أربع وجهات نظر رئيسية في تفسير محددات التنمية والنمو هي⁴:

- ترى الأولى أن الجغرافيا والمناخ والموارد الطبيعية تلعب الدور المهم والمحوري في النمو والتنمية،
- تركز الثانية على دور السياسات والتطور التكنولوجي في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية إذ قام Paul Romer وآخرون بربط النمو الاقتصادي بالتطور التكنولوجي، إلا أن هذه الأطروحات تميزت بطرحها النظري المجرد لأنها اقتصرت على البحث في علاقات الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية مثل رأس المال البشري والمادي وإختلالات السعر ولم تركز على العوامل والمتغيرات الاجتماعية والثقافية في تفسيرها لتطور مستويات النمو،
- وتركز الثالثة على دور التجارة الدولية والتكامل والمشاركة في الاقتصاد العالمي كمحرك لزيادة الإنتاجية والنمو،
- في حين تركز الرابعة على المؤسسات ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية وخصوصا ما تعلق منها بحقوق الملكية وسيادة القانون، حيث أكدت تقارير ودراسات عديدة أن إخفاقات التنمية هي نتيجة للإخفاقات المؤسسية أكثر مما هي نتيجة لنقص في الموارد أو في السياسات، فتقارير البنك الدولي تشير إلى أن المؤسسات تعتبر عامل مهم في استراتيجية التنمية.

¹ Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", op.cit, p388-407.

² Hall R, Jones C. 1999. Why do some countries produce so much more output per worker than others? Quarterly Journal of Economics 114: 83–116.

³ Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002) "Growth without Governance." The World Bank.

⁴ عثمانى ميرة وخباية عبد الله، (2019)، "نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، ص375.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، نلاحظ في المبحث الأول أن النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر توالى وتعددت، منها نظرية عدم كمال الأسواق، نظرية الحماية ونظرية الموقع، النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي (OLI)، إذ اختلفت المعالجات النظرية لها في الفكر التقليدي عن المعالجات في الفكر الحديث، وذلك يرجع إلى حداثة ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الدولي، ومن أبرز نقاط الخلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة، هو أن النظرية الكلاسيكية ترى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة بها فائز واحد، وهو الشركات الأجنبية وهي المستفيد دائما، وليس الدول المضيفة، بينما تقوم النظرية الحديثة على افتراض أساسي مراده أن كلا الطرفين أي الشركات الأجنبية والدول المضيفة تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، بمعنى أن كل منهما يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، ويحصل كلا الطرفين على الكثير من العوائد. أما من خلال المبحث الثاني الذي تم فيه عرض المفاهيم المرتبطة بالإطار المؤسساتي نستخلص أن مفهوم المؤسسات مفهوم شاسع يتضمن مجموعة من القيود الرسمية وغير الرسمية التي تنظم المجتمع، والتي تتفاعل فيما بينها قصد تقليص مستوى عدم اليقين وتخفيض تكاليف المعاملات وضمان حقوق الملكية، ونظرا لأهمية المؤسسات في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية للبلد ظهر فكر اقتصادي سمي الاقتصاد المؤسساتي الجديد شمل مجموعة من النظريات والتي تم التطرق لها في المبحث الثالث فهذا التيار يرى أن المؤسسات تمثل السبب الرئيسي والأولي للنمو، لذلك اهتم أصحاب هذا الفكر الجديد بالتركيز على دراسة النوعية المؤسساتية، وهذه الأخيرة "نوعية المؤسسات" سنقوم بدراسة الأسس النظرية لها في الفصل الموالي.

مقدمة الفصل الثاني

في ظل التغيرات والتحولات الكبيرة والمتسارعة التي تميز المحيط الاقتصادي العالمي من عدم الاستقرار في البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة القانونية والبيئة الاجتماعية، يعتبر تحسين بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات في اقتصاديات العديد من الدول من بين التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي واستقطاب حجم أكبر من المشاريع الاستثمارية.

إلى جانب أن الآفاق الاقتصادية التي انتهى إليها علم الاقتصاد المؤسساتي الجديد يجعل من الضروري دراسة البيئة والوسط التي تتواجد فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تحليل كفاءة ونوعية المؤسسات زيادة على مجموعة العوامل المتعلقة بنوعية المكان التي تتشكل فيه الفرض والحوافز مقارنة مع القيود والعراقيل وفرض تكاليف غير ضرورية وخلق احتمالات مجهولة ومخاطر ضخمة، فلقد ساهم هذا الفكر الجديد في انتقال اهتمام الباحثين من المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز على المحددات المؤسساتية التي أصبحت تمثل عنصر مهم في اتخاذ قرار الاستثمار لدى الشركات الأجنبية. فما مفهوم النوعية المؤسساتية وما هي المؤشرات الخاصة بها؟ وما هي المحددات المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر؟

للإجابة على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نوعية المؤسسات

المبحث الثاني: مؤشرات قياس النوعية المؤسساتية

المبحث الثالث: النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: نوعية المؤسسات

لاشك في أن الاقتصاد المؤسساتي الجديد له أهمية كبيرة في مختلف القطاعات، فلا تتقدم دولة لديها نقص في الإجراءات المؤسساتية، فمن العرض السابق نلاحظ أن النوعية المؤسساتية تعتبر المحور الأساسي في الاقتصاد المؤسساتي الجديد، فما هو مفهومها وتقسيماتها؟ وماهي النظريات الخاصة بها؟

1-1- مفهوم النوعية المؤسساتية:

يقصد بالنوعية المؤسساتية الجودة المؤسساتية، وهي المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعالة أو القوية ، التي تمثل حجر الزاوية في تحقيق التنمية على المدى الطويل قياسيا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أثبتت دراسة لصندوق النقد الدولي أن اختلاف مداخل الأفراد حول العالم ترتبط بشكل وثيق باختلاف نوعية المؤسسات¹. كما أشار **Rodrik(2007)** إلى أن المؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة هي تلك المؤسسات التي تدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق الممكنة وتشمل: المؤسسات التنظيمية، حقوق الملكية، المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤسسات التأمين الاجتماعي، ومؤسسات إدارة الصراع².

وحسب **Grandhi ,V., & Ashutosh R.,& Crase L. (2009)** تتمثل النوعية المؤسساتية في قدرة المؤسسات على تخفيض تكاليف النشاط وتتألف مما يلي³:

➤ الهدف الواضح: فالمؤسسات ذات النوعية الجيدة لها أهداف واضحة وبالتالي ينتج عنها صراع أقل وتكاليف صفقات منخفضة.

➤ التفاعل الجيد: التفاعل الداخلي الجيد ما بين مكونات المؤسسات يساعد في تخفيض تكاليف الصفقات الداخلية وأخذ حلول التعاون كما أن التفاعل الجيد مع المؤسسات الأخرى يخفض تكاليف الصفقات الخارجية.

¹ Edison, H. (2003, juillet). " Qualité Des institution et Résultats Economiques ". Revue Finances & Développement, 35, P3.

² Ek.A(2011), "Defining Institutional Quality- A Game Theoretic Approach", LUP Student Papers, Lund University Libraries,p13.

³Grandhi ,V., & Ashutosh R.,& Crase L. (2009), " Institutional Analysis of The Performance of Water Institutions in Three Major States of India", Reforming Institutions in Water Resource Management: Policy and Performance for Sustainable Development, Earth Scan, UK, p171.

➤ التكيف: فالمؤسسات ذات النوعية الجيدة تتكيف مع التغيرات في المحيط الداخلي والخارجي وتحافظ على انخفاض تكاليف الصفقات.

➤ الملائمة: أي التلاؤم ما بين حجم المؤسسة وتكاليفها، فالمؤسسات الواسعة ترتفع تكاليف صفقاتها ومن جهة أخرى المؤسسات الصغيرة يكون لها قدرات محدودة والمؤسسات ذات النوعية الجيدة هي التي توفر توافقاً بينهما.

وفي تعريف لـ **Jose Antonio Alonso & Carlos Garcimartin(2009)**¹ فإن المؤسسات ذات النوعية

الجيدة هي التي تحفز النشاطات ذات العائد الاجتماعي المرتفع وتلك التي تخطط مع لعوائد خاصة واجتماعية وتضمن بذلك تخصيص جهود جماعية فعالة ومن جهة أخرى فإن المؤسسات غير الفعالة هي التي تحفز انعدام الفائدة الاجتماعية والسلوكيات غير المنتجة وتعرف النوعية المؤسساتية من خلال 4 معايير هي:

- الفعالية المتوازنة من خلال قدرة المؤسسة على تحسين السلوكيات التي تخفض التكاليف الاجتماعية.
- قدرة المؤسسات على التعريف بمصداقية العقود المؤقتة.
- قدرة المؤسسات على إتمام وظائفها وتخفيض عدم التأكد بما يمكن من التنبؤ بالتفاعلات الإنسانية.
- قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات وتسهيل ضبط الأعوان مع تلك التغيرات².

¹ Jose Antonio Alonso & Carlos Garci Martin,(2009) , " The Determinants of Institutional Quality: More on The Debate", Working Papers del Instituto Complutense de Estudios Internacionales 0903, Universidad Complutense de Madrid, Instituto Complutense de Estudios Internacionales , P9.

² Mehmet.U, &Sunderland.D, (2011). "Does Economic Governance Matter? Governance Institutions and Outcomes", Edward Elgar, p143.

-2-1- تقسيمات النوعية المؤسساتية: تقسم النوعية المؤسساتية إلى صنفين هما:

-1-2-1- النوعية المؤسساتية الاقتصادية:

شهدت النوعية المؤسساتية الاقتصادية اهتماما واسعا فهي تشير إلى نوعية العقود وتقوية حقوق الملكية وحماية المساهمين¹. عموما تقود النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة إلى الأداء الجيد للاقتصاد²، حيث تحدد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي الدرجة التي يرغب فيها القطاع الخاص بالانخراط في النشاطات الإنتاجية والاستثمارات الطويلة الأجل ليتعارض بذلك مع البحث عن الربح والنشاطات غير منتجة³، كما تمكن المؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة من خلق أسواق غير موجودة وتحسين فعالية الأسواق القائمة⁴، فهي مصممة للتغلب على النواقص والعيوب المعروفة في السوق⁵.

إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب **Acemoglu D & Robinson (2000)** وهي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة والسياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين⁶.

-1-2-2- النوعية المؤسساتية السياسية:

يرى كل من **Robinson & Acemoglu D** أن المؤسسات السياسية هي التي تحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين وأن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام⁷، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة والسياسيين من نهب وسلب الدولة⁸. إذ حسب **Alesina (1998)** فإن النوعية المؤسساتية تشير إلى بيروقراطية فعالة ومستقيمة

¹ Levchenko.A.A.(2004), "Institutional Quality and International Trade", IMF, Working Paper, No.04/231, p1.

² Rodrik.D, (2007), « One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth », Princeton University, Press New Jersey, USA, p188.

³ Davoodi.H.R & Von Allmen .U.E, (2001), "Demographics and Long Term Growth in The Palestinian Economy", In "West Bank and Gaza: Economic Performance, Prospect, and Policies", Washington, D.C: International Monetary Fund, p44.

⁴ CNUCED,(2006), "Rapport Sur le commerce et Développement 2006 : Partenariat Mondial et Politiques Nationales pour Le Développement", Publication des Nations Unies, Genève et New York, p215.

⁵ Peters.B.G,(1999), "Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism", London: Pinter,p66.

⁶ Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz, (2003), " Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF" in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Vol 50, Special Issue Published by IMF, Washington, USA, p24.

⁷ شكوري سيدي محمد؛ شيببي عبد الرحيم، (جويلية 2012)، "العدالة؛ التنمية المستدامة؛ والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبتترول؛ حالة الجزائر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس العدد الثاني عشر، ص22.

⁸ Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo, (2011). "Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty", Public Affairs A Member Of The Persons Books Group, USA, p238.

واحترام سيادة القانون وحماية حقوق الملكية إضافة إلى وجود الاستقرار السياسي والحريات المدنية وفي غيابها ترتفع الآثار السلبية على مستوى الاستهلاك الحكومي¹. إذ أشارت العديد من الأدبيات حول الاقتصاد والعلوم السياسية أن مفهوم النوعية المؤسساتية السياسية أصبح مترجم لمقياس نوعية الحوكمة والتي قدمها Kraay Mastruzzi Kaufmann منذ سنة 1996².

فالنوعية المؤسساتية السياسية الجيدة تتجسد في القوانين التي يجب أن تكون مكتوبة ومدعومة عن طريق استخدام قوة العقوبات بواسطة المشرع وقوات الشرطة وفي كل حالة تحتاج هذه المؤسسات إلى تقديم كل هذا مع الخليط المناسب والصحيح من الإيديولوجيا والتهديد بهدف إحباط العصيان والتمرد³.

1-3-3 نظريات النوعية المؤسساتية: هناك عدة نظريات تقوم على تحليل وتفسير ظاهرة نوعية المؤسسات

وهي:

1-3-1-1 نظرية كفاءة المؤسسات:

حسب الطرح الذي تزعمه Coase فان هذه النظرية تقوم في عملية التحليل على البعد الاقتصادي أو المنهج الاقتصادي باختيار المجتمع للمؤسسات الفعالة التي تزيد من الدخل الإجمالي لبلد، مع توزيع هذه المكاسب بعيدا عن تدخل السلطة السياسية، بوجود مؤسسات في بلد غير مفيدة لمجموعة معينة ومفيدة للمجموعة أخرى، يجعل من مصلحة المجموعتين الدخول في مفاوضات قصد تعديل المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة التي تعمل على تقديم الفائدة للجميع، بحيث يتم إقصاء المؤسسات غير الفعالة التي تعرقل تعظيم الدخل لكل المجتمع⁴، أما حسب North & Thomas⁴ فلقد اعتبروا إنشاء المؤسسات هو خيار اقتصادي قائم على مقارنة التكاليف مع الفوائد المترتبة على إنشائها⁵.

¹Alice Sindzingre, (2001), « Dimensions Economiques Des Reformes de L'Etat en Afrique Sub Saharienne en CEAN L'Afrique Politique : Reformes des Etats Africains », Ed Kharthala et centre D'etude D'Afrique Noire, CNRS, Paris, France, p210.

² Gerrit Faber and Jan Orbie,(2007). " European Union Trade Politics and Development, Everything but Arms Unraveled", Routledge , Development Economics, New York,USA, Canada, p 101.

³ Dani Rodrik,(2000), " Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them" in " , op.cit . p21

⁴ For more details see: Coase, (1960), "The Problem of Social Cost", Journal of Law and Economics, 3(1), pp1-44.

⁵ For more details see: North & Thomas, (1973), "The Rise of Western World", A New Economic History, Cambridge University Press, Cambridge.

إلا أن هذه النظرية لم تستطع تفسير النوعية المؤسساتية بشكل جيد، فعلى سبيل المثال لو أن كل البلدان قامت باختيار المؤسسات التي تعظم من دخلها، في هذه الحالة فإن تفسير الفروق في مداخليل البلدان لا يمكن تفسيرها بعدم وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة.

1-3-2- نظرية الاختلافات الثقافية:

تشير هذه النظرية إلى أن للاختلاف الثقافي والمعتقدات الإيديولوجية بالمجتمع أهمية في تفسير الاختلاف في نوعية المؤسسات بين البلدان، فالمجتمعات تتفاوت فتكوينها الثقافي الذي يمثل قوة ضغط تقيد البلدان في اختيار مؤسسات فعالة وذات نوعية جيدة تعود بالنفع على المجتمع وتحقق مداخليل مرتفعة. إلى أن هذا الافتراض الذي دعمه كل من Acemoglu & Robinson¹، لم يكن كافياً لتفسير نوعية المؤسسات باعتبار أن القيم الثقافية والإيديولوجية تضمن توفر مؤسسات فعالة وقوية وبالتالي سوف يقضي على الربيع ويسمح بالتوزيع العادل للثروة، وهذا لا يصب في مصلحة تعظيم منافع النخبة التي لها سلطة ضاغطة أقوى من المجتمع في اختيار نوعية المؤسسات في بعض البلدان.

1-3-3- نظرية الاختلافات التاريخية:

حسب هذه النظرية نوعية المؤسسات تتحدد نتيجة الأحداث التاريخية السائدة في فترة زمنية محددة، فالأحداث التاريخية هي التي تحدد طبيعة المؤسسات وقواعد النظام القضائي في البلدان، ومدى تأثير هذا الأخير على إنشاء مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة قادرة على حماية حقوق الملكية الخاصة، إلى أن هذه النظرية تلقت النقد كباقي النظريات التي سبقتها، وذلك لأنها تجاهلت ولم تعطي أهمية لقدرة البلدان على إنشاء مؤسسات جديدة أو تعديل المؤسسات الموروثة، مما يكرس فكرة الحتمية المؤسساتية².

* تعتبر هذه المدرسة من أحد أهم روافد التيار الليبرالي الحديث حيث كانت هذه المدرسة ترى في فريدريك هابيك الأب الروحي لها، والذي يعتبر من أشهر تدخل الدولة في الاقتصاد منذ نشره لكتابه الطريق إلى الرق في نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا كتابته عن الحرية ودولة القانون التي يحذر فيها من خطر التدخل الحكومي على الأفراد وحقوقهم.

¹ For more details see: Acemoglu J, Robainson, (2005), « Institutions As The Fundamental Cause Of Long Run Growth », Handbook of Economic Growth, Volume IA. Edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf, p378-464.

² See more details on: La Porta.R, Rafael La Porta, & Robert W & al, (1998, December), « Law and Finance », Journal of Political Economy, 106(6), Chicago, pp1113-1155.

1-3-4- نظرية النهج السياسي:

وفقا لهذا البعد فإن المؤسسات ذات النوعية الجيدة يتم اختيارها في بلد ما وفق السلطة السياسية، ففي حالة وجود مجموعتين لهما تفضيلات مؤسسية مختلفة وتضارب في المصالح (مثل نخبة سياسية وأفراد من المجتمع)، فإن السلطة السياسية لها الحكم النهائي في اختيار المؤسسات، فمن له قوة سياسية أكبر له قدرة أكبر على تحديد نوعية المؤسسات¹. حيث يمكن التمييز بين نوعين من مكونات السلطة السياسية هما²:

- الشرعية السياسية: وتعني القوة التي تنبع من المؤسسات السياسية في المجتمع، والتي تحدد الحوافز والقيود المفروضة على الجهات الفاعلة الرئيسية في المجال السياسي، ومن أمثلة هذه المؤسسات الديمقراطية مقابل الأوتوقراطية، مدى القيود التي تفرض على السياسيين والنخب السياسية.
- واقع السلطة السياسية: وهذا يعني قدرة مجموعة من الأفراد في استعمال القوة من أجل تملك السياسة مثل: القيام بثورة استخدام الأسلحة واستئجار المرتزقة أو الاحتجاجات السلمية، وهذا النوع من السلطة السياسية يعتمد على مصدرين، الأول يعتمد على قدرة المجموعة في حل المشاكل الاجتماعية أما الثاني فقوة المجموعة تعتمد على مواردها الاقتصادية والتي تحدد قدرتهم على استخدام أو عدم استخدام المؤسسات السياسية القائمة.

إن هذا التحليل يقودنا إلى تطور واحد من متغيرات الدولة الرئيسية وهو المؤسسات السياسية، والمتغير الآخر هو توزيع الموارد، فالمؤسسات السياسية وتوزيع الموارد هي متغيرات الدولة في هذا النظام الديناميكي فهي تتغير ببطء نسبيا، والأهم من ذلك فهي تحدد بشكل مباشر وغير مباشر المؤسسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي. بالمقارنة مع باقي نظريات النوعية المؤسسية التي تم عرضها، يمكن القول أن هذه النظرية وفقت إلى حد بعيد في تفسير نوعية المؤسسات القائمة بالبلدان.

¹ Acemoglu J, Robainson, (2005), « Institutions As The Fundamental Cause Of Long Run Growth », op cit , p390.
² موسى جديدي وعصام جواددي، (2016)، " النوعية المؤسسية كعامل مفسر للنمو الاقتصادي -دراسة إحصائية وقياسية مقطعية لعينة من الدول العربية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص27.

1-4- محددات النوعية المؤسساتية: هناك عدة عوامل تدخل في تحديد النوعية المؤسساتية أهمها: أ- الدولة:

إن علاقة الدولة في تحديد النوعية المؤسساتية يقودنا إلى الحديث عن دور الدولة في الاقتصاد في فكر المدرسة المؤسساتية الجديدة، فهذه المدرسة تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد تماما كما ينادي الفكر الكلاسيكي لكن هذا لا يعني أن تترك الأمور في أعتها فالسوق أساسا هي ترك حرية الأفراد والمشروعات في إطار قواعد عامة متعارف عليها فمن وجهة نظر المؤسسين الجدد أن السوق لا تعمل إلا في ظل دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي وتحدد الشروط المناسبة لهذا النشاط وتحول دون الخروج عنه وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد. وبذلك يقتصر دور الدولة على ضمان تطبيق واحترام القواعد التي تضعها في السوق¹. إن الحديث عن القواعد التي تنظم السلوك الاقتصادي يقودنا إلى الاهتمام بالنظم والصيغ القانونية والدستورية، حقوق الملكية والأنظمة القضائية بحيث لا يمكن تحقيق أداء اقتصادي جيد إلا في ظل منظومة قانونية ودستورية، قوانين ملكية وأنظمة قضائية مستقرة، واضحة، فعالة، سليمة توفر الحوافز وتحدد العقوبات وتضمن تنفيذ العقود بأقل تكلفة. مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة في الاقتصاد في فلك هذه المدرسة هو دور مؤسسي يتمثل في إيجاد وخلق المؤسسات المناسبة لعمل الأسواق فالسوق في نظر المؤسسين الجدد لا تعمل من فراغ وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة. إذن فالدولة تعتبر مسؤولة بشكل كبير على النوعية المؤسساتية وبالخصوص نوعية المؤسسات الرسمية.

ب- التاريخ والإرث الاستعماري:

بحسب (Dani Rodrik, 2002) فإن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات السياسية الماضية الجيدة²، فالعديد من الدول النامية لها باع كبير مع الاستثمار ومؤسساته وبالتالي فإن المؤسسات لها علاقة وطيدة مع التاريخ خصوصا في الدول المستعمرة³. وقد طرح D.Acemoglu سؤال فيما يتعلق بالمؤسسات وعلاقتها بالتاريخ الذي مفاده لماذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات جيدة في مستعمرات ومؤسسات رديئة في

¹ حازم البيلاوي، (1998)، "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 68-69.

² John Cubbin & Jon Stern, (2005), "Regulatory Effectiveness's and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries", World Bank Policy Research Working Paper 3535, WB, London, P2.

³ Kenneth A. Reinert , (2012), "An Introduction to International Economics: New Perspectives on the World Economy", Cambridge University Press, 2Ed, New York, USA, p382.

مستعمرات أخرى؟¹، ويجب الباحث D.Acemoglu على هذا السؤال بكل بساطة والتي هي كالتالي: لقد قام الأوروبيون بخلق هذه المؤسسات لإفادة أنفسهم²، فالمستعمرات التي عرفت قبولا للأوروبيين والذي وجدوا فيها محيطا جيدا للاستقرار قاموا بنسخ المؤسسات الموجودة في بلدانهم الأصلية في تلك البلدان والتي تتميز بحماية حقوق الملكية واستمرت تلك المؤسسات حتى بعد الاستقلال³، وأشار كل من Acemoglu و D, Robinson J, Johnson إلى أن الغرس المؤسساتي كان مفيدا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا حيث إن هذه الدول لم تخترع مؤسساتها وإنما ورثتها من بريطانيا⁴. أما الدول التي قبل فيها الأوروبيون بالرفض اعتبروها سيئة وغير مشجعة على الاستقرار واتصفت بالمحيط المريض ولهذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات سيئة تسهل استخراج الثروات المادية وتستغل الثروات البشرية أبشع استغلال وهذا الغرس المؤسساتي لا يتفق مع المؤسسات التي تقدم الحقوق الاقتصادية وتحمي الملكيات واستمرت هذه المؤسسات بعد الاستقلال⁵، وبذلك يرى Acemoglu أن المحيط التاريخي المريض هو الذي حدد قرارات الأوروبيين حول الاستقرار وبالتالي نوعية المؤسسات⁶.

ت- الموارد الطبيعية والجغرافيا:

إن توفر الموارد الطبيعية في بلد ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية. ولقد أشار كل من Johnes & Hall إلى أن الجغرافيا لها دور في تحديد النوعية المؤسساتية، حيث تعرف الدول التي لها بعد أكبر عن خط الاستواء نوعية مؤسسات جيدة بينما الدول القريبة منه تعرف نوعية مؤسسات رديئة⁷.

¹ James A. Robinson,(2008), "The Latin American Equilibrium in Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" Edited by Francis Fukuyama, Oxford University Press, New York, USA, p 173.

² James A. Robinson,(2008), op.cit, p 174.

³ Jana Stoeber,(2011), "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development - Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability", Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Elsevier, Germany, p795.

⁴ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer, (2003), "Appropriate Institutions", "Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda", A Co- publication of the World Bank (Washington) and Oxford University Press (New York), USA,p292.

⁵ James A. Robinson,(2008), op.cit, p 174-175.

⁶ James A. Robinson,(2008), op.cit, p 171.

⁷ جوادى عصام وآخرون، "النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد - دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2012"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 61.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس نوعية المؤسسات

يمكن تقييم نوعية المؤسسات من خلال أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة على المستوى الدولي. حيث كثيرا ما تستخدم مجموعتين من المؤشرات المؤسساتية: مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي ومؤشر الحرية الاقتصادية، هاتين المجموعتين من المؤشرات تقدم فكرة عن نوعية المؤسسات في الاقتصاد بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات الدولية سنتطرق لها في هذا المبحث (المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر الشفافية، مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنافسية العالمية) .

1-2- مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي: طور Kaufmann.D هو وفريقه العامل في البنك الدولي ست مؤشرات لقياس الحوكمة الجيدة، انطلاقا من مبدأ مفاده أن نوعية المؤسسات هي نتاج الحكم الراشد في البلد، وتنبع أهمية هذه المؤشرات في أنها تغطي أكثر من 200 بلد وإقليم، ويقاس ستة أبعاد للحكم ابتداءها من عام 1996 وهي: "الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد". إن هذه المؤشرات مقيمة من 2.5- إلى 2.5+، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل هذا على أن البلد يتميز بنوعية جيدة للمؤسسات¹. ويمكن تعريف الأبعاد الستة للحوكمة على النحو التالي²:

أ- مؤشر حق التعبير والمساءلة (VA) **Voice and Accountability**: يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحرية المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام .

ب- مؤشر الاستقرار السياسي **Political Stability and Absence of Violence (PS)**: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، وقياس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية .

¹ عثمانى ميرة وخبابة عبد الله، "نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 377.
² Daniel Kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, (2008) « Governance Matters VII :Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007 », Policy Research Working Paper 4654, World Bank, pp7-8.

ت- مؤشر فاعلية الحكومة (GE) **Government Effectiveness**: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

ث- نوعية التنظيم وعبء الضبط **Regulatory Quality (RQ)**: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص .

ج- مؤشر سيادة القانون **Rule of Law (RL)**: ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضماناً لها وحرّيات الإنسان الطبيعية .

ح- مؤشر مدركات الفساد **Control of Corruption (CC)**: يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل من أشكال الفساد الكبير والصغير، فضلاً عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة.

2-2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد Heritage بالتعاون مع صحيفة Wall Street منذ عام 1995 ويعد المقياس الأكثر شيوعاً للنوعية المؤسساتية الاقتصادية¹. يتكون هذا المؤشر من 12 مكوناً، تم تصنيف كل منها على مقياس من 0 إلى 100 نقطة وهي مرجحة بنفس الأوزان.

¹ Johnston.M.(2004), "Comparing Corruption : Participation, Institutions, and Development" , Ch.10,pp275-322, In William.C ,Heffernan and John Kleinig(eds), Private and Public Corruption, Lanham, MD: Rowman and Littlefield,p296.

الجدول (7): مركبات مؤشر الحرية الاقتصادية

المؤشر الفرعي	مكوناته	الوصف
سيادة القانون	حقوق الملكية	حقوق الملكية المادية، حقوق الملكية الفكرية، قوة حماية المستثمرين، خطر نزع الملكية، جودة إدارة الأراضي.
	الفعالية التشريعية	استقلال القضاء، جودة العملية القضائية، احتمال الحصول على قرارات قضائية منصفة
	نزاهة الدولة	ثقة الجمهور في السياسيين، عدم انتظام دفع الرشاوى، شفافية السياسات الحكومية، غياب الفساد، تصورات الفساد، الشفافية الحكومية والخدمة المدنية
حجم الحكومة	العبء الضريبي	أعلى معدل للضرائب على الدخل الفردي، أعلى معدل للضرائب على دخل الشركات، العبء الضريبي الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
	إنفاق الحكومة	الإنفاق الحكومي المفرط الذي يسبب العجز المزمن في الميزانية وتراكم الدين العام هو واحد من المؤثرات السلبية الخطيرة على الديناميكية الاقتصادية
	الصحة المالية	اتساع العجز وتزايد عبء المديونية الناجم عن سوء إدارة ميزانية الحكومة تؤدي إلى تآكل الصحة المالية العامة للبلد وتدهور الوضع المالي
الكفاءة التنظيمية	حرية ممارسة الأعمال	يقيس مدى البيئات التنظيمية والبنية التحتية التي تقيد كفاءة تشغيل الشركات وتؤثر على سهولة وبدء وتشغيل الأعمال
	الأجور وأسعار العمل	مقياس كمي يقيس مختلف جوانب الإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل في البلاد، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وقوانين تسريح العمال، والقيود التنظيمية القابلة للقياس على توظيف وساعات العمل.
	الحرية النقدية	التغير في مستوى التضخم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، معدل التضخم الحالي، حرية تملك حسابات بنكية بالعملة الأجنبية في البنوك المحلية أو الخارجية
الأسواق المفتوحة	حرية التجارة	يقيس معدل التعريف الجمركية، الحواجز غير الجمركية، مستوى الفساد في قطاع الجمارك
	حرية الاستثمار	القيود على الملكية الأجنبية لمشروعات الأعمال، القيود على الملكية الأجنبية لاكتساب الأراضي، المساواة في المعاملات أمام القانون لكل من الشركات المحلية والأجنبية، القيود على تحويل الأرباح إلى الخارج، مدى توفر التمويل المحلي للشركات الأجنبية
	الحرية المالية	مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية، الملكية المباشرة وغير المباشرة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، نفوذ الحكومة على قطاع الائتمان، مدى تطور الأسواق المالية والانفتاح على الأسواق الأجنبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Heritage Fondation، من الموقع: <http://www.heritage.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ

2017/03/02.

الجدول (8): دليل مؤشر الحرية الاقتصادية

الوصف	درجة المؤشر
حرية اقتصادية ضعيفة جدا	49.9-0
حرية اقتصادية ضعيفة	59.9-50
حرية اقتصادية معتدلة	69.9-60
حرية اقتصادية شبه كاملة	79.9-70
حرية اقتصادية كاملة	100-80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Heritage Fondation

من الموقع: <http://www.heritage.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/03/02.

2-3- المؤشرات الدولية الأخرى: وتتكون من المؤشرات الفرعية الآتية وهي:

2-3-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) Political Risk Serveses ومن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية¹ (ICRG) منذ عام 1980 بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة في العالم. وتصنيف هذا المؤشر له مدلوله إذ أن العلاقة بين تصنيف درجة المخاطرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عكسية، أي كلما انخفضت درجة المخاطرة زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدولي إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كالتالي: درجة مخاطرة منخفضة جدا 50 حتى 100، درجة مخاطرة منخفضة 70 حتى 79.9، درجة مخاطرة معتدلة 60 حتى 69.9، درجة مخاطرة مرتفعة 50 حتى 59.9، درجة مخاطرة مرتفعة جدا 0 حتى 49.9، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية².

أ- مؤشر المخاطر السياسية: يهدف تقييم المخاطر السياسية لتوفير أداة قابلة للمقارنة بين الأقطار، للحكم على الاستقرار السياسي في مختلف الأقطار.

يوضح الجدول أدناه مكونات المخاطر السياسية وأعلى عدد لنقاط المخاطر الممنوحة لكل مكون (عكسا بذلك نظام الأوزان المتبع داخل هذه المجموعة) مع ملاحظة أن أدنى نقاط مخاطر تمنح لكل مكون فرعي تساوي صفر بمعنى أعلى درجة للمخاطر.

الجدول (9): المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر السياسية

المكون الفرعي	هدف المكون	إجمالي نقاط المخاطر
استقرار الحكومة	يهدف لقياس القدرة على الاستمرار في الحكم	12
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	يهدف لقياس مدى اقتناع الجمهور بالسياسات الاقتصادية	12
ملف الاستثمار	يهدف لقياس توجهات الحكومة نحو الاستثمار الوافد	12
النزاعات الداخلية	يهدف لقياس تفشي العنف السياسي	12
النزاعات الخارجية	يهدف لقياس ما يواجهه القطر من قيود خارجية	12
الفساد السياسي	يهدف لقياس مختلف أوجه استخدام المكانة السياسية لأغراض شخصية	6

¹ International Country Risk Guide report (ICRG), (January 2013), The PRS Group, Inc.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2011)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص56.

6	يهدف لقياس التأثيرات السلبية المترتبة على دور العسكر في السياسة	العسكر في السياسة
6	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي المترتب على الدعوات الدينية السياسية	الدين في السياسة
6	يهدف لقياس سيادة حكم القانون واحترام القانون	القانون والنظام
6	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي والمترتب على العرق واللغة	التوتر العرقي
6	يهدف لقياس مدى استجابة الحكومات لشعبها	المساءلة الديمقراطية
4	يهدف لقياس قوة ونوعية الأطر المؤسساتية للإدارة	نوعية البيروقراطية

المصدر: وشاح رزاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 24،

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/17_C37-6.pdf

➤ يتم تقدير المخاطر السياسية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر السياسية	درجة المخاطر
من 0 إلى 50	مخاطر مرتفعة للغاية
من 50 إلى 60	مخاطر مرتفعة
من 60 إلى 70	مخاطر متوسطة
من 70 إلى 80	مخاطر متدنية
من 80 وما فوق	مخاطر متدنية للغاية

ب - مؤشر المخاطر التمويلية: وتهدف هذه المجموعة لتوفير أداة تساعد في الحكم على التزامات القطر الرسمية والتجارية والائتمان التجاري. هذا ويوضح الجدول التالي المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية.

الجدول (10): المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية

المكون الفرعي	إجمالي نقاط المخاطر	ملاحظات
الديون الخارجية لنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	10	نسبة 200% فما فوق تعطي صفر، ونسبة صفر إلى 5% تعطي 10 نقاط .
نسبة خدمة الديون	10	نسبة 85% فما فوق تعطي صفر، ونسبة صفر إلى 5% تعطي 10 نقاط
الميزان الجاري كنسبة من الصادرات	15	عجز نسبة 120% فما تحت تعطي صفر، وفائض بنسبة 25% فما فوق تعطي 15.
السيولة الدولية الصافية كغطاء لشهور الاسترداد	5	أقل من نصف شهر تعطي صفر، أكثر من 15 شهر تعطي 5 نقاط.

استقرار سعر الصرف	10	تحدد حسب حالة التغير النسبي في سعر الصرف مقابل الدولار.
إجمالي	50	

المصدر: وشاح رزاق، المعهد العربي للتخطيط مرجع سبق ذكره، ص 26.

➤ يتم تقدير المخاطر التمويلية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر التمويلية	درجة المخاطر
من 0 إلى 25	مخاطر مرتفعة للغاية
من 25 إلى 30	مخاطر مرتفعة
من 30 إلى 35	مخاطر متوسطة
من 35 إلى 40	مخاطر متدنية
من 40 وما فوق	مخاطر متدنية للغاية

ج - مؤشر المخاطر الاقتصادية: وتهدف هذه المجموعة إلى تقييم أوجه القوة وأوجه الضعف في الحالة الاقتصادية السائدة. هذا واستخدمت النسب الاقتصادية المتعارف عليها توخياً للمقارنة بين الدول. هذا وقد تم تحويل مؤشر دخل الفرد بنسبته إلى متوسط دخل الفرد لكل الأقطار التي تدخل في التحليل.

الجدول (11): المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية

المكون الفرعي	إجمالي نقاط المخاطر
دخل الفرد (كنسبة من متوسط الأقطار)	5
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	10
معدل التضخم	10
فائض الميزانية	10
الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الخام	15
إجمالي	50

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، ص 127.

➤ يتم تقدير المخاطر الاقتصادية وترتيب الدول على أساس بنفس طريقة ترتيب المخاطر التمويلية.

2-3-2- مؤشر الشفافية:

تقود منظمة الشفافية العالمية المعركة ضد الفساد وهي منظمة مدنية غير حكومية شعارها "الاتحاد العالمي ضد الفساد" وقد أنشأت سنة 1995 ومقرها برلين، لتساعد الدول و الأفراد الراغبين في أن يجيوا في "جزر النزاهة"، بعد انتشار الفساد المالي والإداري سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وعجز المؤسسات القطرية المعنية بمحاربتها عن مواجهته، وبالتالي فإن مهمتها هي أن تزيد من فرص ونسب مساءلة الحكومات، وتقييد الفساد المحلي والدولي، فتمثل بذلك حركة دولية لمحاربة الفساد. ومبدأ المنظمة هو عدم تسمية أسماء أو مهاجمة أفراد بعينهم وإنما تركز على بناء نظم تحارب الفساد¹.

لكن قياس الفساد المالي والإداري بلغة الأرقام أمر صعب جدا للغاية طالما هناك عدم وجود تعاون بين المشتركين فيه، وفي هذا الصدد تقدم المنظمة العالمية للشفافية ثلاثة معايير تقوم بتحديثها سنويا لقياس الفساد وهي²:

أ- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index CPI):

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد وذلك منذ سنة 1995³، ويعتبر أهم معيار لقياس الفساد لدى الدول ويمكن من ترتيبها من الدولة الأكثر نزاهة إلى الدولة الأكثر فسادا، ويعتمد هذا المؤشر المركب على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات واستمارات واستفتاءات مختلفة متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة مثل (Development, World Economic Forum, Economist, Institute for Management, World Bank, etc..) فيعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها، حيث تقيم الدولة بإعطائها درجة معينة من 1 إلى 10 حسب درجة إدراك وجود الفساد فيها، وتعد الدرجة 0 أسوأها (فساد) والدرجة 10 أحسنها (نزاهة).

ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، وتطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح

¹ يسران محمد سامي شامية، (2008/2007)، "دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية)"، ورقة بحثية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ص36.

² مجيد مسعود، (2001)، "دليل المصطلحات التنموية"، سوريا، ص270.

³ علي عبد القادر علي، (2008)، "مؤشرات الفساد الإداري"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 70، ص5.

شخصية على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري و الفساد السياسي.

ب - البارومتر العالمي للفساد: يقوم هذا المعيار على أساس استطلاع موقف الرأي العام وخبرتهم مع الفساد.

ج - مؤشر الراشين: وهو عبارة عن استطلاع لدافعي الرشوة والذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع الرشوة.

2-3-3- مؤثر سهولة أداء الأعمال: استحدث مؤثر سهولة أداء الأعمال سنة 2005 ضمن تقرير بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤثر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية مكونة لقاعدة بيانات أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية¹. وتتمثل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر في²:

- أ- مؤثر بدء المشروع: يبين التحديات التي تواجه المستثمر عند بداية المشروع ممثلة في عدد الوثائق الواجب تقديمها، ومدة الإجراءات وكلفتها للتوافق مع المتطلبات الإدارية.
- ب- مؤثر التعامل مع التراخيص: يقيس هذا المؤشر الخطوات اللازمة للحصول على تراخيص العمل، إضافة إلى المدة والتكلفة من الدخل القومي للفرد.
- ت- مؤثر توظيف العاملين: يبين الصعوبات المتعلقة بالتوظيف وتحديد ساعات العمل والأجور وإجراءات الفصل، حيث يتغير هذا المؤشر ما بين (0-100) كما تدل القيم المرتفعة على عدم مرونة قوانين التوظيف.
- ث- مؤثر تسجيل الممتلكات: يبين مؤثر تسجيل الممتلكات مدى سهولة الحصول على حقوق الملكية، وما يتضمن ذلك من الإجراءات الإدارية، المدة وتكلفة التسجيل اللازمة للحصول على قيمة الممتلكات.
- ج- مؤثر الحصول على الائتمان: يبين شفافية المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، حيث تتراوح قيمته من (0-10) حيث تدل القيم الأدنى على صعوبة الحصول على الائتمان.

¹ إكرام مياسي، (2011)، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، دار الهومة للطباعة والنشر، ص 261.

² البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي، (2010)، "تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2010"، واشنطن، ص 96.

- ح- مؤشر حماية المستثمرين: يتضمن هذا المؤشر عدة أبعاد وهي: شفافية الصفقات، المسؤولية عن التعامل الذاتي أو مدى مسؤولية المدير، قدرة المساهمين على مقاضاة الإداريين، مؤشر حماية المستثمر، ويتراوح هذا المؤشر ما بين (0-10) حيث القيم الأعلى تدل على حماية أكبر للمستثمرين.
- خ- مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر حجم الضرائب الفعلية التي يلتزم بدفعها الشركات المتوسطة الحجم، أو تحتجزها في كل عام.
- د- مؤشر التجارة عبر الحدود: يبين هذا المؤشر التدابير والإجراءات اللازمة لاستيراد وتصدير السلع والبضائع عبر الحدود الوطنية، ويأخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- ذ- مؤشر تنفيذ العقود: يبين هذا المؤشر مدى سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، وعدد الإجراءات اللازمة والمدة وتكلفة تنفيذ العقد من الدين.
- ر- مؤشر إغلاق المشروع: يوضح هذا المؤشر الإجراءات اللازمة لإغلاق المشروع الاستثماري، والوقت اللازم لذلك لتسوية حالات الإفلاس ومعدل الاسترداد الذي يسترده المطالبون من الشركة المفلسة.

2-3-4- مؤشر التنمية البشرية: يعتبر من بين المؤشرات الأولى التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واستعمل منذ سنوات التسعينات من قبل الاقتصادي Amartya Sen، فهو توفيقاً لثلاثة عوامل تسمح بثمين قدرات من قبل مواطني قطر ما تتمثل في¹:

- الأمل في الحياة عند الولادة.

- التمدرس: يتم قياسه بمتوسط عدد سنوات الدراسة.

- المستوى الحقيقي للمعيشة.

2-3-5- مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي (DAVOS) منذ سنة 1979 بالتعاون مع أكاديميين عالميين، وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، حيث يشمل 12 مؤشراً فرعياً للتنافسية وهي²: المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي

¹ علي بن يحيى عبد القادر وقديد عبد القادر، (2015)، "تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر، ص 6.

² المنتدى الاقتصادي العالمي، (2010)، التقرير السنوي 2010/2009، واشنطن، ص 16.

والتدريب كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل وتطور سوق المال، الجاهزية التقنية، حجم وتطور الأعمال والابتكار.

كما يقيس هذا المؤشر المعد لسنة 2010 مدى تنافسية الاقتصاديات الوطنية لـ 133 دولة منها 14 دولة عربية، ويعتمد على إجراء استطلاعات للرأي ومسوحات سنوية شاملة بالتعاون مع شبكة من المؤسسات العالمية. حيث يتم تقسيم الدول الداخلة في الدراسة إلى ثلاث مجموعات وفق مستويات التنمية السائدة، تمثل المجموعة الثالثة الأعلى تنافسية للدول المعتمدة على المعرفة والابتكار، ثم الثانية الأقل تنافسية لمجموعة الدول المعتمدة على الكفاءة والفعالية، وأخيراً المجموعة الثالثة التي تشمل الدول ذات التنافسية المنخفضة لمجموعة الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

المبحث الثالث: النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر

خصص هذا المبحث لعرض أهمية النوعية المؤسساتية وإبراز أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ذكر بعض المؤشرات لها.

3-1- أهمية النوعية المؤسساتية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يؤكد¹ North & Thomas (1973) على أن العوامل الاقتصادية مثل تراكم رأس المال والدخل الفردي والابتكار ليست هي العوامل الوحيدة التي تخلق اختلافات في النمو الاقتصادي للبلد وتنميته، بل الاختلافات في النوعية المؤسساتية هي المسؤولة عن تلك الاختلافات، فحسب دراسة Acemoglu & al (2006) أظهرت النتائج أن كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تتمتعان بنفس الخصائص الاقتصادية، لكنهما يختلفان في نتائجهما الاقتصادية فعلى سبيل المثال لدى كوريا الجنوبية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من كوريا الشمالية بسبب الاختلافات في نوعية مؤسساتها².

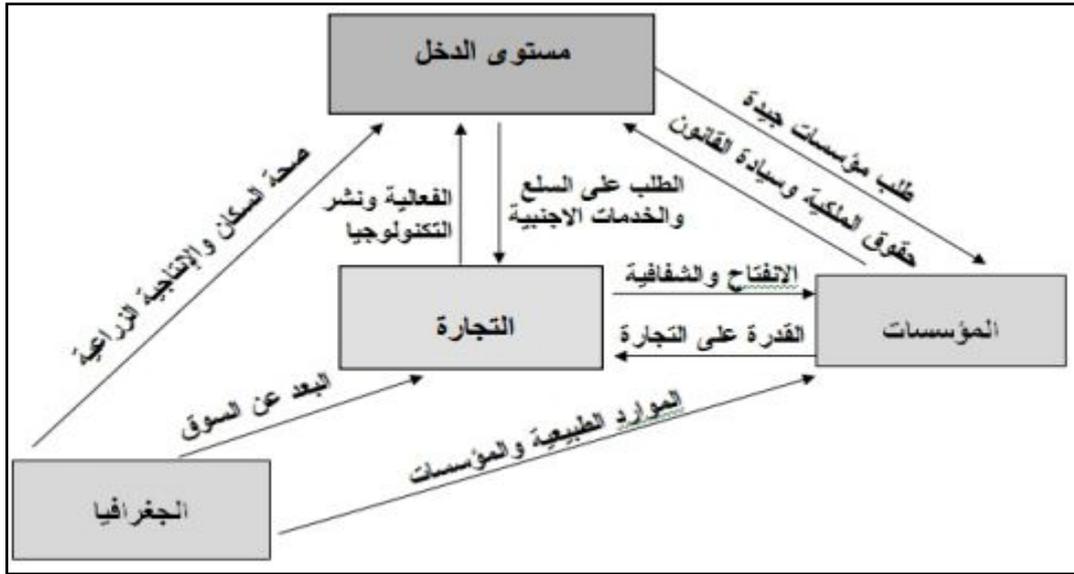
كما حاول كل من Trebbi, Subramanian, Rodrik (2003) الإجابة على السؤال لماذا بعض المجتمعات بلغت التراكم والابتكار أكثر من الآخرين؟ من خلال تمييزهم بين ثلاث أطروحات شائعة سميت بالمحددات العميقة

¹ North DC, Thomas RP. (1973), "The rise of the western world: a new economic history". Cambridge University Press, Cambridge. P170.

² Acemoglu D, Robinson J, Johnson S. (2006). "Institutions as a fundamental cause of long-run growth". Hand book of economic growth, p385.

للدخل، حيث يتمثل المحدد الأول في الدور الهام للجغرافيا في تحديد ظروف المناخ والموارد الطبيعية وتكاليف النقل، أما المحدد الثاني فيتمثل في دور التجارة الدولية كمحرك لتغيير الإنتاجية ونمو الدخل، والمحدد الأخير يركز على المؤسسات خاصة دور حقوق الملكية وسيادة القانون، إذ يبدو من خلال هذا الطرح لعمل Rodrik & al أن نوعية المؤسسات تأتي في الترتيب الأول في هذه المجموعة من المحددات لأنها تؤدي إلى فعالية السوق ودعم النمو الاقتصادي¹.

الشكل(11): المحددات العميقة للدخل



Source: Dani Rodrik, Arvind Subramanian,(2003),”The Primacy of Institutions: and what this does and does not mean”, Finance &Development ,P32.

يظهر الشكل(11) العلاقة المتبادلة بين المحددات العميقة للدخل:

- حيث الجغرافيا هي الوحيدة من المحددات التي يمكن أن تعامل على أنها خارجية أو لا تتأثر بالدخل، فالجغرافيا يمكن أن تؤثر على الدخل مباشرة، وكذلك بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على مدى تكامل الأسواق أو على نوعية المؤسسات.
- يمكن للتجارة أن تؤدي إلى زيادة الدخل، ولكن بالموازات يمكن للتجارة أن تكون نتيجة زيادة الإنتاجية في الاقتصاد.

¹ Bruno Deffains, (2005).« Introduction le Droit comme Facteur de Développement Economique », Mondes en Développement, Vol33(1), N129, P7.

➤ بينما تساهم المؤسسات في حماية أفضل لحقوق الملكية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمار وتعزيز التقدم التكنولوجي وبالتالي رفع مستوى الدخل، المؤسسات الجيدة يمكن أيضا أن تكون نتيجة للتنمية الاقتصادية، حيث أن الطلب على المؤسسات الجيدة يرتفع عندما تصبح الدولة ومواطنيها أكثر ثراء.

النتائج تشير أن نوعية المؤسسات محدد مهم، الجغرافيا في الغالب لها تأثير مباشر ضعيف على الدخل، رغم أن لها تأثير قوي غير مباشر عن طريق المؤسسات من خلال التأثير على نوعيتها، وبالمثل التجارة لديها تأثير هام على نوعية المؤسسات ولكن ليس لها أي تأثير إيجابي مباشر على الدخل¹.

وفي أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن نوعية المؤسسات كمجموعة من العوامل المفسرة لنشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر أثارت القليل من الاهتمام. لكن الأهمية العلمية لتلك العوامل ازدادت حديثا عند اجتماع الحكومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف (جوان 2003)² الذي خلص لما يلي: "من أجل جذب وزيادة استثمارات رؤوس الأموال المنتجة، يجب أن تستمر الدول في السعي لخلق إطار شفاف، مستقر ومتوقع، تخصيص آليات لإنفاذ العقود واحترام حقوق الملكية، الربط بين سياسات الاقتصاد الكلي المصممة بشكل جيد والمؤسسات التي تسمح للشركات المحلية وكذا الدولية بممارسة نشاطاتها بشكل فعال ومرح ويكون لها تأثير أكبر على التنمية". كما أشار كل من **Daniele & Marani (2006)** أنه يوجد ثلاث قنوات محتملة تؤثر من خلالها المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أولا: وجود مؤسسات جيدة تميل إلى تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتالي تحفيز الاستثمارات المحلية أو الخارجية، ثانيا: تؤدي المؤسسات الجيدة إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالاستثمار (أي التكاليف المتصلة بالفساد)، ثالثا: بحكم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشمل عموما التكاليف الثابتة بشكل عالي، وجود مؤسسات جيدة (أي الإنفاذ المناسب لحقوق الملكية وأنظمة قانونية فعالة) يعطي المزيد من الأمن للشركات متعددة الجنسيات³.

وفقا لـ **Quéré et al (2007)**⁴، هناك ثلاثة أسباب لتوضيح أهمية النوعية المؤسساتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أولاً، إنها تحقق النمو: إن وجود مؤسسة جيدة التنظيم لديها القدرة على تحقيق الإنتاجية يمكن أن تجذب

¹ Dani Rodrik, Arvind Subramanian, (2003), op cit, p31.

² CNUCD, (2003), " Conseil Du Commerce et Du Développement -Commission des Entreprises de la Facilitation de Commerce et du Développement- ", 8 session, Genève, P12.

³ Tajul Ariffin Masron, & Hussin Abdullah, (2010), « Institutional Quality as a Determinant for FDI Inflows : Evidence From Asean », World Journal of Management ,Vol2(3),University Ultra Malaysia, P119.

⁴ Bénassy-Quéré, A., Coupet, M., & Mayer, T. (2007). " Institutional Determinants of Foreign Direct Investment". The World Economy, 30(5), 764–782.

المستثمرين الأجانب. ثانياً، يمكن للمؤسسة السيئة أن تزيد من تكلفة الاستثمار. السبب الثالث هو ارتفاع تكاليف الغرق*، خاصة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً ضعيفاً من الاستثمار لأي شكل غير مؤكد، بما في ذلك عدم اليقين بسبب ضعف كفاءة الإدارة من الجانب الحكومة، وتغيير السياسات، والتراخي في التنظيم للملكية الممتلكات والنظام القانوني بشكل عام.

من العرض أعلاه يمكن القول أن نوعية المؤسسات تؤثر على مناخ الأعمال ومنه وبشكل غير مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيرها على: التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسة.

3-2- المحددات المؤسسية لاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالمحددات المؤسسية لاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات غير التقليدية أي نوعية المؤسسات للدول المستقبلية بما في ذلك تنظيم القاعدة الملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الإجراءات التي اعتمدها الدول لتشجيع وتسهيل دخول رؤوس الأموال. فلقد استخلص Dunning في دراسة أنجزت سنة 2002، بأنه بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الصناعية، عوامل مثل السياسات الحكومية، الحكم والبنية التحتية المناسبة أصبحت أكثر أهمية في اختيار المستثمرين. بينما الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية لا يزال يتطلب محددات اقتصادية تقليدية (حجم السوق، مستوى الدخل، مستوى اليد العاملة المؤهلة، استقرار الاقتصاد الكلي.. الخ)¹.

كما اتسمت صياغة النظريات التي تفسر المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنقص، واتضح بأن الاستقرار السياسي في البلد المضيف وعدم الاستقرار في البلد الأصل هي العوامل المحددة لتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلد المضيف²، إضافة إلى ذلك يوجد مؤشر خطر البلد الذي يتكون من 3 عناصر أساسية هي كالتالي:

* تكاليف غرق باللغة الانجليزية "Sinking Costs": يستخدم هذا المصطلح الاقتصادي للتعبير عن التكاليف التي تم صرفها في مشروع أو قرار معين ولا يمكن استعادتها.

¹ Kolman Fiodendji , (2006), "La qualité des institutions et les investissements directs étrangers (IDE) en Afrique subsaharienne : une estimation par la méthode des moments généralisés en système, 7èmes journées scientifiques du réseau « Analyse Economique et Développement de l'AUF », Thème des journées « Institutions, développement économique et transition », Paris, 7 -8 septembre 2006, P 8.

² Kevin, S. (2009), "Fundamentals of International Financial Management". PHI, New Delhi, India , p228.

- الاستقرار الاقتصادي الكلي: مثل النمو الاقتصادي، التضخم، خطر سعر الصرف
- الاستقرار المؤسسي: الذي يضم السياسات المتخذة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر مثل أنظمة الضرائب، درجة الشفافية، التنظيم القانوني، حماية الملكية الفكرية وحجم الفساد.
- الاستقرار السياسي: كالحرية السياسية، وكلما انخفض خطر البلد كلما ارتفع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر¹، حيث ينخفض الخطر السياسي مع الإطار التشريعي والسياسي والممارسات الحكومية المتلاحمة والشفافية، بينما تولد الممارسات الإدارية البيروقراطية والقيود المضافة لتعميم الفساد تكاليف إضافية²، كما يشير ارتفاع الخطر السياسي إلى خطر عدم دفع ثمن السلع والخدمات الأمر الذي يؤثر على التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة³، ولا تتضمن تكاليف هذا الاستثمار التكاليف الاقتصادية فقط بل أيضا التكاليف غير الاقتصادية مثل: الرشوة والوقت المستغرق للتعامل مع بيروقراطية السلطات المحلية للبد المضيف، وغالبا ما يتم استخدام المؤشرات الستة المقدمة من طرف Kaufmann لتبيان أي من أبعاد الحوكمة يؤثر على تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر⁴. وحسب Moody & Wheeler (1992) فإن الحوكمة الجيدة ترافق النمو الاقتصادي كما تزيد النوعية المؤسساتية الفقيرة الفاسدة من ثقل تكاليف الاستثمار وتخفض من أرباحه بسبب عدم التأكد الناتج عن الفقر المؤسساتي ولهذا تعتبر النوعية المؤسساتية محددًا جوهريًا للاستثمار الأجنبي المباشر⁵.

¹ Chen.C. (2011), "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, p98-99.

² OECD(2002a), « IDE Au Service Du Développement : Un Maximum D'Avantages Pour Un Minimum De Coûts », France, p50.

³ Rama, R. (2005), "Multinational Agribusinesses", New York: Food Product Press, p18.

⁴ Stein.E and Daude.C (2001), Institutions Integration and The Location of FDI ,In New Horizons for FDI by OECD Global Forum on International Investment, OECD, Inter- American Development Bank (IADB), p106.

⁵ Walsh.J.P and Yu.J, (2010, July), " Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach », IMF Working Paper , WP/10/187, p6.

3-3- ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

3-3-1- مفهوم الحكم الراشد ومؤشرات قياسه: يعرف مجموعة من الباحثين بالبنك الدولي الحكم الراشد بأنه: " القيم والمؤسسات التي يتم عبرها ممارسة السلطة في بلد ما، وتشمل هذه القيم والمؤسسات المسار الذي يتم من خلاله اختيار ومراقبة وتغيير الحكومات (البعد السياسي)، وقدرة الحكومة على التسيير الأمثل للموارد، رسم و وضع السياسات والقواعد السليمة (البعد الاقتصادي)، احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية والسياسية (البعد المؤسسي)"¹.

وقد اقترح **Kaufmann (1996)** ستة مؤشرات لقياس الحكم الراشد في قطر ما، تخص أبعاده المختلفة، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين بصفة إجمالية، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما سماه بمؤشرات الحوكمة والممثلة في الجدول التالي:

الجدول(12): مؤشرات قياس الحكم الراشد

مؤشرات الحكم الراشد		
المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها.	قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة على نحو فعال.	احترام المواطنين والدولة للمؤسسات.
1- الصوت والمساءلة: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.	3- فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.	5- السيطرة على الفساد: يقيس هذا المؤشر أي مدى يتم استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الصغيرة والكبيرة من الفساد فضلا عن "الاستحواذ" على الدولة من طرف النخب وأصحاب المصالح الخاصة.
2- الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر احتمال تعرض الحكومة إلى زعزعة الاستقرار أو الإطاحة بما بطريقة غير دستورية أو عنيفة الوسائل.	4- نوعية الأطر التنظيمية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والأنظمة السلمية التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.	6- سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها، وخاصة نوعية تنفيذ العقود.

Source: D. Kaufmann, A. Kraay, M. Mastruzzi, (2009). "Governance matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators", The World Bank, P6.

¹ D. Kaufman, et al, (2000), "Gestion des affaires publiques De l'évaluation à l'action", Finance & développement, Ed du FMI, p10.

3-3-2- أثر مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

للحكم الراشد في التنظير الاقتصادي اثرين على الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

- زيادة مؤشرات الحكم الراشد يساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يزيد من معدل النمو الاقتصادي والتنمية، فالتنمية وإعادة البناء لن تعملا بصورة جيدة بدون حكم راشد، ولقد بينت إحدى

الدراسات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقل في البلدان الأكثر فسادا (Smarzynska, B., &

S. Wei, 2000)¹، كما يساهم انفتاح التجارة كنسبة من انتاج المحلي الإجمالي، في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الاستثماري الملائم.

- مؤشرات الحكم الراشد دور سالب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعملية النمو الاقتصادي والتنمية، باعتبار أن تطبيق تلك المؤشرات يظهر على شكل ضرائب إضافية على الاستثمار، وبالتالي تزداد التكلفة إلى الحد الذي يجد من الاستثمار المحلي والأجنبي. وفي ظل وجود الفساد فان المستثمر يدرك بان عليه دفع رشوة حتى قبل بدء أعماله، إضافة إلى أن جزءا من مردود الاستثمار قد يحول ضمن صفقة متفق عليها إلى المسؤولين الفاسدين، وهذا يعني أن المستثمر ينظر إلى الفساد كنوع من الضريبة الإضافية على أرباحه، علاوة على مواجهته حالة من الغموض وعدم التأكد، ناتجة عن خشيته بان لا يلتزم المسؤول الفاسد بالتزاماته في الصفقة المبرمة، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل حجم الاستثمار المرغوب فيه. وبالتالي على الحكومات أن تراعي في صياغتها للتشريعات حماية الاستثمارات الأجنبية وحماية وتوفير البيئة الآمنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويكون ذلك مرتبطا في إطار تطبيق الحكم الراشد وتوسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع².

¹ Javorcik, B. S., & Wei, S.-J. (2000). "Corruption and Composition of Foreign Direct Investment: Firm-Level Evidence". SSRN Electronic Journal, P3. doi:10.2139/ssrn.223594 .

² عمر خضيرات وعماد الشدوح، (2015)، "أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، المنارة، المجلد 21، العدد 3، ص306.

3-3-3- أثر حقوق الملكية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يحفز الأفراد والشركات الأجنبية على الاستثمار بالدول المضيفة التي توفر لهم تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود، ويتم هذا عندما تكون سيادة القانون قوية تضمن بيئة شفافية مستقرة ويمكن التنبؤ بها والتي تلزم الحكومات المحلية على تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وحقوق الأشخاص¹. وهذا ما توصلت إليه دراسة John Seth Alaxander(2014) التي أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1980-2010، وذلك بفحص تأثير عناصر سيادة القانون والمتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، حقوق السلام الجسدية، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، وحماية الحقوق العمال، حيث أظهرت النتائج بأن عنصر حماية حقوق الملكية محفز مهم للاستثمار في هذه الدول².

3-3-4- أثر نوعية الأطر التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

حيث يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل³. ففي دراسة قام بها Rammal.H.G & Zurbruegg.R (2006) أظهرت نتائجها بأن التدهور في فعالية وتطبيق قوانين الاستثمار (مثل الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية وتنظيم الأعمال)، يكون له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى دول الآسيان محل الدراسة⁴. كما توصلت الدراسة التي قام بها كل من J.Morisset & Neso.O(2002) على مستوى 32 دولة نامية، إلى أن ارتفاع التكاليف الإدارية والتنظيمية تخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر⁵.

¹ Bingham Centre for the rule of law, British Institute of International and Cooperative Law,(2015),"Risk and Return Foreign Direct Investment and the Rule of Law",Hogan Lovells, p19.

² John Seth Alaxander.(2014, August,20-31)," Foreign Direct Investment, The Rule of law and The New Institutionalism: Explaining FDI in the Developing World", Paper prepared for the presentation at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington , p33.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،(2002)، "تقرير مقارنة عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى"، الكويت،ص2.

⁴ Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg (2006, August)," The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets", International Business Review, Volume 15(4), p401.

⁵ Morisset. J and Neso. O (2002, May), "Administrative Costs to Foreign Investment in Developing Countries", World Bank's Policy working paper , N° 1287.

3-3-5- أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم قنوات تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة في تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم¹. فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الفساد السياسي الذي يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسليمة وتغييب فرص الاستثمار الناجح، فمثلا تعرف دول كالعراق، باكستان وأفغانستان حالة من التوقف التنموي وشلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ما تعرفه هذه المناطق من نزاعات سياسية وحروب².

3-3-4- التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر³:

يشير التكيف مع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قدرة البلد على جذب واستيعاب والمحافظة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير التكيف المؤسسي إلى أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية ديناميكية، ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول تطوير نشاطها بدلا من حماية صناعاتها المحلية والموارد الطبيعية بشكل سلبي، كما يشير التكيف على مدى يقظة ومهارة البلد في الاستجابة بسرعة للتهديدات والفرص، فالإبداع والمرونة تمكن أي بلد من البقاء ومواجهة منافسيها.

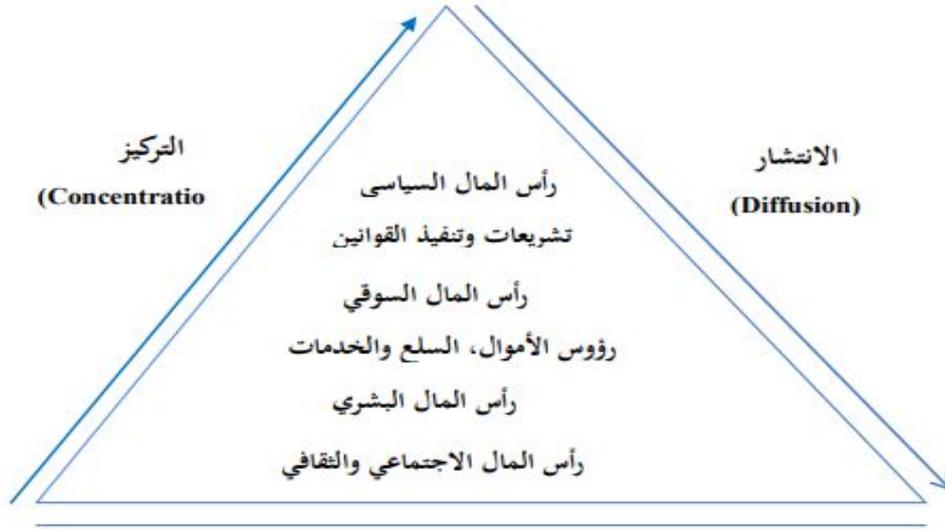
وبالتالي نجد أن نظرية التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر تشرح أسباب التوزيع غير المتساوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغالبا ما تكون غير متناسبة مع الموارد الطبيعية للبلد. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ علي عباس، (2007)، "إدارة الأعمال الدولية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص75.

² حساني بن عودة، (2011/2010)، مرجع سبق ذكره، ص74.

³ Ghazouani kamel, (2005). "L'ATTRACTION DES IDE EST UNE QUESTION D'ADAPTATION INSTITUTIONNELLE: Modèle théorique et estimations pour les régions PECO & MENA", Revue Tunisienne d'Economie , p110-111.

الشكل(13): التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر



Source: Ghazouani kamel,(2005). "L'ATTRACTION DES IDE EST UNE QUESTION D'ADAPTATION INSTITUTIONNELLE : Modèle théorique et estimations pour les régions PECO & MENA",Revue Tunisienne d'Economie, p112.

نلاحظ من الشكل، أن رأس المال الاجتماعي والثقافي يأخذ الشكل القاعدي للتكيف المؤسسي باعتباره من المؤسسات الأكثر استجابة والأكثر تعقيدا، لأن عملية تحسين البيئة الاجتماعية تأخذ وقت، كما أن درجة تقبل مواطنين البلد المضيف لمختلف الأشكال الاجتماعية الثقافية والتجارية يتوقف على مستويات تعليمهم لقياس مدى اندماجهم في الاقتصاد العالمي، وبالتالي زيادة درجة التقبل تحسن قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يشجع المستثمر الأجنبي على قرار التموقع في الخارج نتيجة القرب الثقافي.

➤ رأس المال البشري: يعتبر عنصر هام للنظام الاجتماعي والثقافي وتطوير العامل البشري ويتوقف ذلك على تحسين النظام التعليمي والتكيف مع هذا المحيط، كما يخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تحسن القدرة على البحث وتطوير التكنولوجيا وقياس مدى تأثير نظام التعليم على مشاريع الاستثمار الأجنبي ومدى اعتمادها على العمل البشري.

➤ الأسواق: هي مؤشر اقتصادي للتكيف مع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن التعليم هو مؤشر لرأس المال البشري، إلا أن السوق يعكس رأس المادي والمالي كالمعدات والقروض. وفيما يخص التكيف مع مستوى السوق، يمكننا أن نفترض أن المنافسة المفتوحة في السوق مع الأنظمة الوقائية تجذب المزيد من

الاستثمارات الأجنبية من الأسواق التي تخضع إلى قيود تنظيمية. حيث أن الأسواق التي تعمل جيدا تعتبر كعامل هام في اتخاذ قرار الاستثمار.

➤ رأس المال السياسي: يحكم المستويات الأخرى من التكيف المؤسساتي رأس المال الاجتماعي والثقافي، رأس المال البشري والأسواق، فالمستثمرون الأجانب يركزون على الحكومة كمصدر رئيسي لتحديد سياسة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا نجد الحكومة في أعلى الهرم ما يعكس الدور الهام الذي يقوم به رأس المال السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، نلاحظ الاهتمام الذي أولته العديد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بنوعية المؤسسات من خلال إصدارها لمجموعة من المؤشرات التي تساعد المستثمرين على تشخيص طبيعة نوعية المؤسسات المتوفرة بالبلد المراد الاستثمار به، ومن خلال الأدبيات الاقتصادية الخاصة بنظريات النوعية المؤسساتية ودراسة أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، نستخلص أنها تتفق على أن النوعية المؤسساتية بنوعيتها "النوعية المؤسساتية الاقتصادية والسياسية"، تشكل محدد مهم في اتخاذ قرار استثماري، فوجود نوعية مؤسساتية جيدة بالبلد المضيف يساهم في منح الثقة للمستثمرين الأجانب، من خلال ضمان حماية حقوق الملكية وتفعيل دور القانون والتقليل من حالة عدم اليقين الناتجة عن عدم وجود دولة القانون ونفسي الفساد، بالإضافة إلى أنها تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات وحجم المخاطرة، كما أن وجود استقرار سياسي بالبلد يحفز على ممارسة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولمعرفة أثر مؤشرات النوعية المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، سيتم تقديم الجزء الثالث والأخير الذي سيتولى تحديدها والكشف عن طبيعة العلاقة بينهما من خلال دراسة قياسية.

دراسة تحليلية وقياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي الجزء الثالث:

مقدمة الفصل الأول

إن البيئة المؤسساتية أصبحت على درجة عالية من التعقيد والديناميكية مما لها اثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ودورها البارز في إعطاء صورة واضحة لمدى جاذبية دولة معينة، لان المنطقة الجغرافية للدولة هي مسرح هذه العملية التي يجب أن تكون بيئتها المؤسساتية ملائمة باعتبارها المسؤولة عن تقديم فرص النجاح أو الفشل وتحدد سلوك واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات على قراراتها الاستثمارية بحيث لا يمكن لمتخذي القرار وأصحاب المشروعات تجاهلها، وبالتالي العمل على تحسين نوعية المؤسسات وصولا إلى تحقيق بيئة مؤسسية جاذبة تساهم في استقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية. يعد هذا الأمر من بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر من أجل استرجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

في هذا الفصل سيتم عرض دراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النوعية المؤسساتية في الجزائر، وذلك من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

المبحث الثالث: مؤشرات البيئة المؤسساتية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بهدف تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية إلى مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، كما بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

1-1- الإطار القانوني للاستثمار:

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقيته وفسح المجال أمامه و تشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993، 2001 و 2006 و 2016، التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

1-1-1- قانون الاستثمار لسنة 1993:

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، وقد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط من أهمها مايلي¹:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالمستثمر محليا كان أو أجنبي له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار.
- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.

¹مرداوي كمال، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 7-8.

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض من بينها¹:

- التأكيد على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات وقد تأكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتها والقيام بالدراسات والأبحاث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.
- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها، ومعاينة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة.
- اعتبار السوق المالية طريق من طرق الخصخصة للمؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس المال².

لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحريية التي قدمها له هذا القانون³.

¹ كرامة مروءة، رابيس حدة، (2012)، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد الثاني، ص67.

² مرداوي كمال، مرجع سبق ذكره، ص9.

³ عبد المجيد أونيس، (2006)، "الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، ص255.

1-1-2- قانون الاستثمار لسنة 2001:

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المتسارعة دولياً وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية¹:

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.
- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقاً لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.
- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

1-1-3- قانون الاستثمار لسنة 2006:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتنمية للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات².

¹ كرامة مروة، رابيس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 67.
² كرامة مروة، رابيس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

1-1-4- قانون الاستثمار لسنة 2016:

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام¹، قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي²:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8 مراحل)، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.
- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه (باشرت الدولة منذ سنتين في استرجاع 60% من العقار الصناعي غير المستغل).
- تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي (حملة باشرتها الحكومة منذ سنتين).

¹ للمزيد من التفاصيل راجع: القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016.

² حيثالة معمر، (2017)، "قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار"، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير، ص 5-6.

1-2-2- الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر: كنفذت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها إطار مؤسساتي متكامل لتسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات الجزائرية المختصة وإبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2-1- الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI):

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار¹ تم استبدال وكالة ترقية ومتابعة ودعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتتولى المهام التالية²:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة واللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية³.

¹ الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، مؤرخ في أول جمادى ثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، الجريدة رسمية رقم 2001.

² منصورى زين، " واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 2، 2005، ص 134-135.

³ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، من على الموقع: www.andi.dz، تاريخ الإطلاع: 2018/03/13.

1-2-2- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/08 المتعلق بتطوير الاستثمار ويتولى المهام التالية¹:

- صياغة استراتيجيات وألويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.
- المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.

1-2-3- الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Central):

تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن أجل رفع العوائق والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب²، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع³.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06-355 في 09 أكتوبر 2006، المتعلق بالصلاحيات والتشكيل وعمل المجلس الوطني للاستثمار.

² الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، (2006)، العدد 48، المؤرخة في 19 جويلية ص 17.

³ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي: www.andi.dz، تاريخ الإطلاع: 30/03/2018.

1-2-4- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF) :

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية¹.

1-2-5- صندوق دعم الاستثمار:

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافقة عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية (مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعميد الطرقات...) لتجسيد نشاطات المستثمرين².

من الطرح أعلاه حول الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر نلاحظ وجود تداخل في مهام بعض الهيئات المختصة بمتابعة الاستثمار، كما يوجد نزاع بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص منح الامتيازات للمستثمرين، إضافة إلى عدم تحديد بوضوح الجهة الوصية على أعمال الوكالة لتطوير الاستثمار، كل هذه الفجوات تخلق نوعا من العوائق الإدارية وتزيد من حالة عدم التيقن لاتخاذ قرار استثماري بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين في فهم نظام المزايا وطريقة منحها ما يستدعي وجود مركز وحيد يعمل بكل شفافية ووضوح.

¹ANIMA, (Octobre2009), La carte des Investissements en Méditerranée : Guide Sectoriel à Travers des Politiques Publiques pour Investissement en Méditerranée, Etude N°7, ANIMA Investment Net Work, P11.

www.invest-in-med.eu/.../20091002122109inv_carteinvestmed-final.fr

² ناجي بن حسين، (2007/2006)، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص126.

1-3-3- حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الحوافز والضمانات قصد استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سيتم ذكر في هذا المطلب البعض منها.

1-3-1- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو¹. أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها... إلخ².

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام الخاص.

1-1-3-1- الامتيازات المتعلقة بالنظام العام:

تستفيد من امتيازات هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي. وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من امتيازات هذا النظام بفترة الانجاز فقط، وتمثل هذه الامتيازات في³:

- 1- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.
- 2- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعبء فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- 3- تطبيق النسبة المحفظة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

¹ يوسف رشيد، (2005)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، ص162.

² طالبي محمد، (2009)، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، ص316.

³ المادة رقم 9 من الأمر رقم01-03، المؤرخ في 20/08/2001، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر يوم 22/08/2001، ص5-6.

هذا بخصوص امتيازات النظام العام وفق الأمر 01-03 والتي تخص فترة الانجاز فقط دون فترة الاستغلال، وهي الفترة التي منحها، الأمر رقم 06-08 السابق الذكر، امتيازات أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط¹، أي خلال فترة استغلال الاستثمار.

أما فترة الانجاز فتم تثبيت الامتيازان (1) و(2) أعلاه وعدل الامتياز (3) بمنح الإعفاء الكلي² من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال.

1-3-1-2- الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي (الخاص): تستفيد من امتيازات هذا النظام:

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار،
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

وتتوزع امتيازات هذا النظام بين فترة الانجاز وفترة الاستغلال على النحو التالي:

- أ- بخصوص فترة الانجاز: تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من:
 - الامتيازان (1) و(2) السابق ذكرهما في امتيازات النظام العام أعلاه،
 - تطبيق حق تابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال،
 - تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار،
 - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار غير إن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الأمر رقم 01-03 بالأمر رقم 06-08.
- ب - بخصوص فترة الاستغلال: تتلخص الامتيازات الممنوحة وفقا للأمر رقم 01-03 في:
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي (VF)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP).

¹ المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 19/07/2006، ص 18.

² المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الامتلاك.

ويطبق هذا النظام على المناطق الخاصة التي أعطاها المشرع الجزائري مفهوما واضحا، حيث صنفها إلى مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي. ويسجل تعيينها وضبط حدودها في إطار تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال التهيئة العمرانية وتصنف المناطق الخاصة في الجزائر إلى صنفين هما:

➤ المناطق المطلوب ترقيتها:

وهي المناطق المحرومة والفقيرة التي لها دور هام على مستوى الوطني أو الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز والمداخليل، وتم تحديد هذه المناطق باتخاذ أربعة معايير: النمو الديمغرافي فيها، المعطيات الطبيعية، المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أو درجة التجهيز، والمعطيات المالية. كما أن هدفها الأساسي هو تطمين المستثمرين في هذه المناطق على استمرار السياسة المساعدة للاستثمار من طرف السلطات العمومية¹.

➤ مناطق التوسع الاقتصادي:

وهي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بفضاءات اقتصادية التي تشمل خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها².

¹ دحمان سامية، (2001)، "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1988-1998"، الجزائر، ص198.

² كمال مرداوي، (2004/2003)، "الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة - حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص396.

1-3-2- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح)¹. إذ اعتمدت الجزائر على مجموعة من الضمانات قصد تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من بين هذه الضمانات نجد الضمانات القانونية والتحكيم كضمانة قضائية.

1-3-2-1 الضمانات القانونية: إن حركة رؤوس الأموال مرتبطة ارتباطا طرديا بمدى الحماية والضمانات المقدمة من الدول المضيفة لهذه الأموال، لأن المستثمرين الأجانب عموما يبحثون عن الموقع الذي تتوفر فيه الحماية والضمان، وهذا ما تم العمل عليه في الجزائر على عدة مستويات سواء عن طريق التشريع الداخلي أو عن طريق الاتفاقيات الدولية.

أولا: حماية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الداخلية:

عمدت التشريعات الداخلية للعديد من الدول على احتواء الدساتير والقوانين أحكاما مختلفة، الغرض منها توفير الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي، لذلك كرس المشرع الجزائري بعض قواعد الحماية للاستثمارات الأجنبية منها:

أ- الضمانات الدستورية:

تضمن دستور 1996² مبدأ يظهر الحماية للاستثمارات الأجنبية من خلال حماية الملكية الخاصة مهما كانت جنسية صاحبها وعدم المساس بها إلا بالقانون، وتنص المادة 20 من دستور 1996 على: "لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض قبلي عادل ومنصف" إذ نلاحظ أن هذه المادة لم تحدد من هو الشخص المعني بحماية الملكية، لكن المادة 67 حددت أن الشخص المعني هو الأجنبي وجاءت كما يلي: "يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون".

أما في ظل دستور 2016³، تتجلى حماية المستثمر الأجنبي في إقرار مبدأ حرية الاستثمار بصفة صريحة حسب المادة 43، كما تدعم هذا المبدأ في المادة 64 منه، بتكريس مبدأ الحق في الملكية الخاصة.

¹ يوسف رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² دستور 1996 معدل وتمتم، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر. 1996، عدد 76، صادر في 08 ديسمبر 1996.

³ دستور 2016، المعدل والمتمم لدستور 1996، مؤرخ بموجب القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر. عدد 14، صادر في 2016.

ب- الحماية التشريعية:

لقد قام المشرع الجزائري بفتح المجال أكثر بتقديم عدة ضمانات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار¹، الذي ألغيت أحكامه لاحقا بالأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم²، إذ طرأت على الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار عدت تعديلات بموجب قوانين المالية المكتملة له³.

من خلال هذه الضمانات الدستورية والتشريعية يظهر لنا أن الجزائر تسعى إلى جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والعمل على منافسة الدول الأخرى في مجال الاستثمار.

ثانيا: الضمانات الاتفاقية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية: تكملة لسياسة تهيئة المناخ المناسب للاستثمار قامت الجزائر بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية والثنائية المتعددة الأطراف لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إليها من الدول المتعاقد معها، وأيضا منح الحماية والضمان اللازمين لهم ومن بين هذه الاتفاقيات:

➤ الاتفاقيات الثنائية: بعد تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بفعل عمليات التأميم ونزع الملكية كان لا بد من إيجاد وسيلة قانونية تساهم في حماية أموال المستثمر الأجنبي، وهو ما حصل مع ظهور الاتفاقيات الثنائية⁴، ومن بينها:

أ- الاتفاق المبرم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية: تم التوقيع على الاتفاق المبرم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في 22 جوان 1990⁵، حيث تضمن العديد من الضمانات المتعلقة بالاستثمار والتي من بينها الالتزام بتحويل المداخيل ورؤوس الأموال.

ب- الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي

اللوكسمورغي: تم التوقيع على هذا الاتفاق في 24 أبريل 1991 وذلك بالمرسوم الرئاسي رقم

¹ مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 64، صادر في 10 أكتوبر 1993، (ملغى).

² أمر رقم 01-03، يتعلق بتطوير الاستثمار مؤرخ في 20 أوت 2001، ج ر عدد 52، صادر في 22 أوت 2001.

³ نذكر بعض هذه القوانين:

- أمر رقم 10-01 مؤرخ في 26 أوت 2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج ر، عدد 49، صادر في 29 ديسمبر 2010.

- أمر رقم 11-16 مؤرخ في 18 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012، ج ر، عدد 72، صادر في 29 ديسمبر 2011.

- قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر عدد 72، صادر في 31 ديسمبر 2015.

⁴ حرزي لونس، (2013)، "دور الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار"، مذكرة ماجستير في القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 9.

⁵ مرسوم رئاسي رقم 90-319 مؤرخ في 5 أكتوبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية والولايات المتحدة الأمريكية، ج ر، عدد 45 صادر سنة 1990.

91-354¹، وقد جاءت هذه الاتفاقية بضمانات متعلقة بالتعويضات التي يتحصل عليها المستثمر عند نزع الملكية.

➤ الاتفاقيات المتعددة الأطراف: من أهم الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر نجد مايلي:

أ- الاتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي: تم التوقيع على الاتفاقية بالجزائر بتاريخ 20 جويلية 1990، بالمرسوم الرئاسي رقم 90-420²، وقد جاءت هذه الأخيرة لتشجيع وضمان الاستثمار بين اتحاد دول المغرب العربي فأقرت هذه الاتفاقية بإمكانية المستثمرين التصرف بحرية في الاستثمار بجميع أشكال التصرف القانونية التي تسمح بها طبيعته، كنقل ملكيته جزئيا أو كليا... إلخ³.

ب- الاتفاقية الدولية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

لتعزيز الجهود في مجال الاستثمار قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاقية الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من خلال الأمر الرئاسي رقم 95-05 المؤرخ في جانفي 1995⁴، وقد احتوت هذه الاتفاقية على عدة بنود تخص تشجيع الاستثمار حيث تم في هذه الاتفاقية الإقرار بقيام الوكالة لضمان الاستثمارات ضد الخسائر المترتبة عن المخاطر التي قد تحدث مثل خطر تحويل العملة وكذا إصدار ضمانات حول المشاركة في التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح الاستثمارات في دولة عضو والتي تصدر من الدول الأعضاء الأخرى⁵.

¹ مرسوم رئاسي رقم 91-354 مؤرخ في 5 أكتوبر 1991، يتضمن المصادقة على الاتفاق الجزائري مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي يتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، ج، عدد 46، صادر سنة 1991.

² مرسوم رئاسي رقم 90-420 مؤرخ في 22 ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، ج، عدد 6، صادر سنة 1990.

³ كاكي عبد الكريم، (2011)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ص 175.

⁴ أمر رقم 95-05 مؤرخ في 21 جانفي 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية المنشأة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج ر عدد 07، صادر سنة 1995.

⁵ كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 177-178.

1-3-2-2- التحكيم كضمانة قضائية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعد تسوية المنازعات عن طريق التحكيم أهم ضمانة تقدم للمستثمر الأجنبي، ولذلك تلجأ الدول المضيفة إلى النص في تشريعاتها الداخلية على منح المستثمر الأجنبي إمكانية اللجوء إلى التحكيم، فالتسوية العادلة والمنصفة تمنح للمستثمرين الأجانب الثقة والطمأنينة¹، لذلك أصبح التحكيم هو القضاء الطبيعي في مجال الاستثمار بعد توفر مجموعة من الشروط².

1-4-4- عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن عند مستوى الطموحات المأمولة، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية، ويرجع ذلك إلى العوائق التالية:

1-4-4-1- العراقيل الإدارية والقانونية:

تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي، ومن أهم ما يميز هذا الجانب في الجزائر هو البيروقراطية في الإجراءات ونقص الخبرات المتخصصة في الميدان وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بينها، هذا فضلا عن انتشار الفساد والرشوة³.

1-4-4-2- عراقيل على مستوى الجهاز المالي:

تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يفتقد للفعالية والقدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض، بالإضافة إلى مايلي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى عمال البنوك، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

¹ حسيني يمينة، (2011)، "تراضي الأطراف على التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 65-69.

² عكاشة خالد كمال، (2014)، "دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار - دراسة مقارنة لبعض التشريعات في الدول العربية والأجنبية والاتفاقيات الدولية وخصوصة مركز واشنطن"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الأردن، ص 170.

³ محمد زعلاني، (2011)، "شمولية الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري"، أبحاث إدارية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة محمد خضير، بسكرة، ص 209.

- ضعف أداء بورصة الجزائر.
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.
- 1-4-3- عائق العقار:** يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار وتوطن المستثمرين، ومن أهم العناصر التي يمكن إدراجها ضمن هذا العنصر ما يلي:
 - عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها.
 - ارتفاع أسعار العقارات.
 - طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله إضافة إلى تقل الإجراءات الإدارية والقضائية.
- 1-4-4- عائق القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة:**

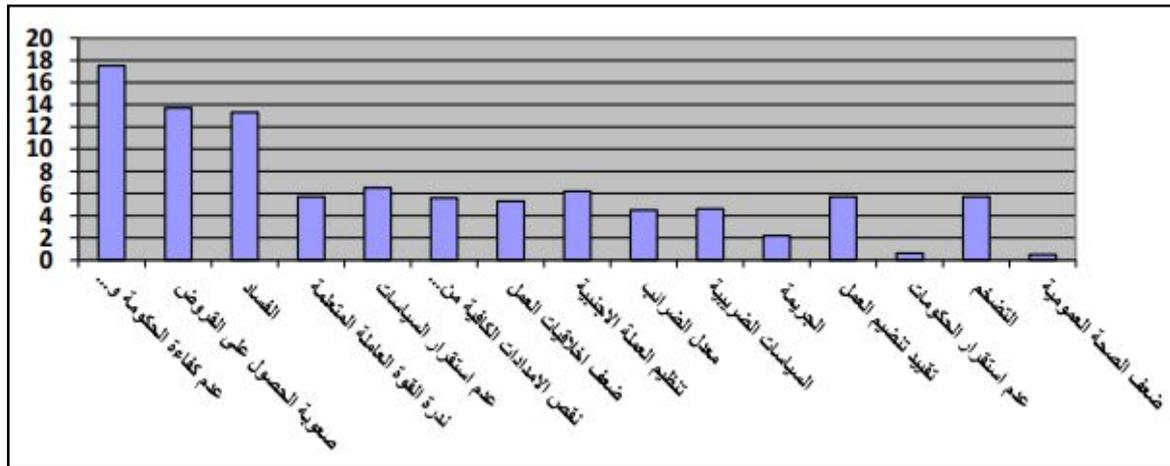
يعبر القطاع الموازي (القطاع غير الرسمي) عن مجموعة النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للقوانين المنظمة للاقتصاد، وبالتالي هو أحد أوجه المنافسة غير المشروعة، حيث يسيطر القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40% من الكتلة النقدية في السوق الوطنية¹. وقد تنامت الظاهرة من جراء تراكم مجموعة من العوامل أهمها:

- ضيق الأسواق المحلية وانخفاض الدخل الفردي.
- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم بحيث كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى ضرائب مرتفعة كلما كان ذلك دافعا للتوجه نحو الاقتصاد الموازي.

¹ محمد طالبي، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص326.

1-4-5- عوائق أخرى: حسب الدراسة التي قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2017¹ والتي ضمنها في تقريرها "تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017"، أظهر أهم العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين عند الاستثمار في الجزائر. والشكل الموالي يظهر نتائج هذه الدراسة:

الشكل (13): أهم عوائق الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي



Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016-2017, P96.

حدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال عدم كفاءة الحكومة والبيروقراطية على رأس قائمة العراقيل بواقع نسبة (17.5%) ثم الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك بنسبة (13.7%)، ثم الفساد في المرتبة الثالثة، ثم عدم استقرار السياسات في المرتبة الرابعة. يلاحظ من هذا أن أغلب العراقيل التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر لها علاقة بالمؤسسات، وبهذا يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الحل الذي يعتري مناخ الاستثمار في الجزائر ليس راجع لافتقار الجزائر للمقومات الاقتصادية بقدر ما هو راجع لوجود خلل في النوعية المؤسساتية.

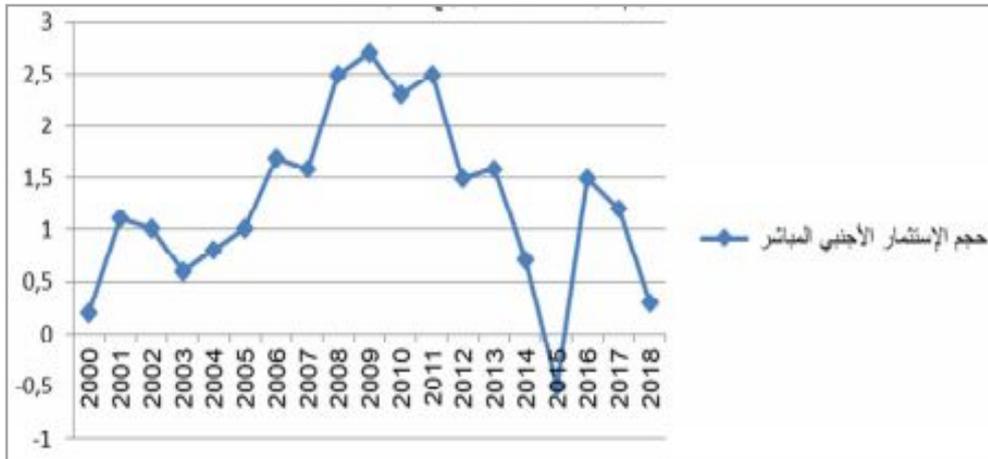
¹ World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016-2017, P96.

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حاولنا في هذا المبحث التركيز على تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وذلك من خلال دراسة تطور تدفقاته، وكذا دراسة التوزيع القطاعي والجغرافي له.

2-1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة (2000-2018) :

الشكل (14): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، <https://data.worldbank.org>

كما هو واضح في الشكل البياني أعلاه، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة من 1990 إلى 2016، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999، إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي تميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية¹، إذ مع مطلع الألفين تخطت الحكومة الجزائرية هذا الوضع و تمكنت من إعادة الاستقرار السياسي في البلد وسجلت خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر²، لا سيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين

¹ OECD,(2006), "MENA-OECD Investment Programme: Investment Climate and Regulation of International Investment in MENA Countries", OECD Publishing,France .

² Chine.L,Djeddi.T & Haidouchi.A, (2017), "Foreign Direct Investment as an Instrument to Promote Entrepreneurship in Algeria: Structural Analysis Using MICMAC Method", Journal of Business and Management Sciences, Vol.5, No.4,120-124.

الأجانب كذلك، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية¹.

وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية، بما في ذلك: مراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي للشركات، وتم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات. وتشمل التدابير الأخرى تطوير المناطق الصناعية لتسهيل الترحيب بالمستثمرين، وتعديل التشريعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي (مراجعة شروط منح الامتيازات للأراضي العامة، وما إلى ذلك)²، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير سنة 2009 إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الاستخراجية، لاسيما موارد التعدين والطاقة، وعموما يرجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: النمو الاقتصادي القوي والمستقر، الطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بيئة الاستثمار³.

أما الانخفاض المسجل بعد هذه الفترة فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51، وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددون في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية⁴.

¹ Unit, E.I., (2007), "World Investment Prospects to 2011: Foreign Direct Investment and the Challenge of Political Risk", Economist Intelligence Unit Written with the Columbia Program on International Investment.

² Bank A.D., (2011), "People's Democratic Republic of Algeria", Dialogue Note 2011-2012, African Development Bank Group.

³ Salim, R., (2008). "Foreign Direct Investment: The Growth Engine to Algeria", Korea Review of International Studies, 79-98.

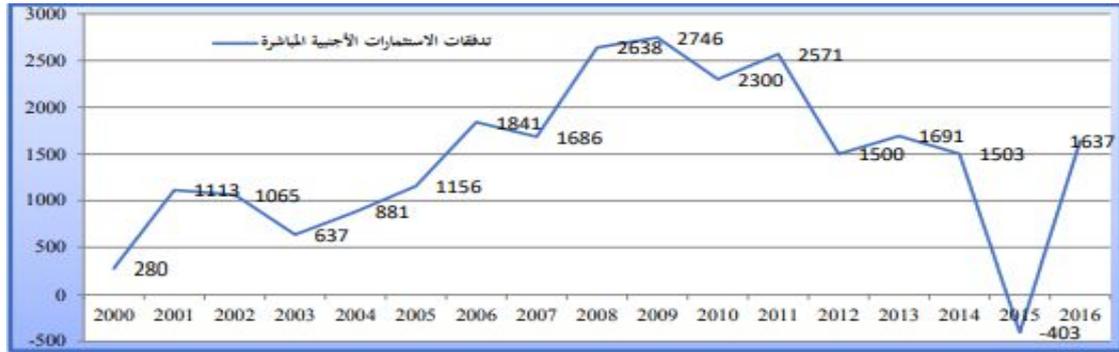
⁴ Mohammed K.S, Benhabib, A., Lazrag .M & Zenagui, S., (2015), "The effect of Foreign Direct Investment on Algerian Economy", International Journal of Economy, Commerce and Management, United Kingdom, 3.

■ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

سجلت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر كما تركزت هاته الاستثمارات في قطاعي الصناعة والخدمات.

الشكل (15): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2016)

الوحدة مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المتوفرة على الرابط: <https://data.worldbank.org> تاريخ الاطلاع:

2017/02/15

يشير الشكل أعلاه إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر، حسب التقرير الصادر عن مؤسسة البنك الدولي لسنة 2016، حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 أين كان حجم هاته الاستثمارات يقدر بـ 0.280 مليار دولار لتنتقل إلى أعلى قيمتها سنة 2009 والتي قدرت بـ 2.746 مليار دولار، بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص التدريجي من عبء المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف... كما نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية حافظت على نفس النسق في الفترة (2007-2009)، لتتخفف بعدها إلى أدنى قيمة لها -0.403 مليار دولار سنة 2015 بفعل الأزمة النفطية وتراجع أسعار البترول في السوق العالمية، لترتفع سنة 2016 إلى ما قيمته 1.637 مليار دولار، ورغم هذا الارتفاع يبقى حجم هاته الاستثمارات بعيد كل البعد عن المستويات المطلوبة.

2-2- التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر: لقد عملت الجزائر جاهدة على استقطاب أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تهيئة المناخ المناسب له والقيام بالعديد من الإصلاحات المؤسساتية، ما أدى إلى زيادة تدفقاته في الألفية الجديدة من مختلف مناطق العالم وفي شتى القطاعات.

2-2-1- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة (2002-2018):

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة ORASCOM المصرية في قطاع الاتصالات سنة 2001، وفي الإسمنت سنة 2004، كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004، واستثمرت شركة (DANONE) الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وشركة (PEISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (ISPAT) الهندية في قطاع الحديد والصلب، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات¹. ففي الفترة (2002-2018) توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (14): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة (%)	عدد المناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي القيمة (%)	القيمة المحققة (مليون دينار جزائري)	النسبة من إجمالي عدد المشاريع (%)	عدد المشاريع	القطاع الاقتصادي
0.48	641	0.23	5768	1.44	13	الزراعة
17.91	23928	3.28	82593	15.76	142	البناء
60.95	81413	81.37	2050277	61.93	558	الصناعة
1.64	2196	0.54	13572	0.67	6	الصحة
1.80	2407	0.57	18966	2.89	26	النقل
5.73	7956	5.09	128234	2.11	19	السياحة
10.36	13842	5.20	130980	15.09	136	الخدمات
1.12	1500	3.55	89441	0.11	1	الاتصالات
100	226471	100	2519831	100	901	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/26

¹ UNCTAD, (décembre 2003), « Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie », Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Nations Unies, pp9-10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558 مشروع خلال الفترة (2002-2018)، بقيمة إجمالية قدرت بـ 2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 61.93% من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل. ليليه قطاع البناء بـ 142 مشروع، وقيمة 82593 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل أكثر من 15% من إجمالي عدد المشاريع الواردة في الجزائر. ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات بـ 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل كذلك أكثر من 15% من التدفقات الواردة. ليأتي فيما بعد قطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة، تزيد عن 2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبـ 19 و 26 مشروع على التوالي، وبتقديرات 18966 و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي. أما النسبة المتبقية فتتمثل بـ 2.22% فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44%، بـ 13 مشروع، بقيمة 5768 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67% وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11%، مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري. من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى، وبنسبة جد مرتفعة وذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات الاستثمار الأجنبي.

2-2-2- التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة (2002-2018):

الجدول (15) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمرة فيها:

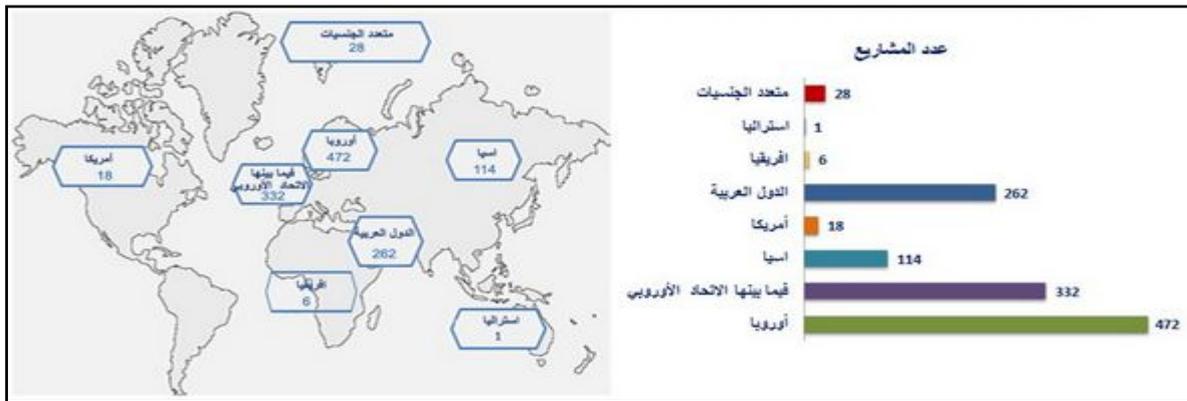
الجدول (15): يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمرة فيها

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
إفريقيا	6	39686
الدول العربية	262	1057257
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/03/26.

الشكل (16): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمرة فيها



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/03/26.

من الجدول (15) والشكل (16) يتضح جليا استحواذ الإقليم الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدر بـ 472 مشروع وبقيمة مالية بلغت 1148208 مليون دج، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية إذ استحوذ على ما يقارب 322 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 666499 مليون دج، نظرا للقرب الجغرافي وبمحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة بما يعادل 262 مشروع وكان نصيب المبلغ المالي المخصص لها يقدر بـ 105725 مليون دج، أما عن الدول الآسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر، إذ بلغت عدد مشاريعها 114 مشروع وبغلاف مالي قدر بـ 169732 مليون دج، وتعد الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية التي استثمرت في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، لتحظى أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقريبتها إذ بلغ نصيبها 18 مشروع بغلاف مالي قدره 68813 مليون دج، أما الحصة الأصغر فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي 6 و1 مشروع على التوالي وبغلاف مالي قدره 39686 مليون دج و 2974 مليون دج على الترتيب. بالإضافة إلى تواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر وحصولها على نصيب لا بأس به من إجمالي المشاريع بما يقدر بـ 28 مشروع وبقيمة مالية قدرت بـ 33160 مليون دج.

2-3- المحددات الاقتصادية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

2-3-1- الاستقرار الاقتصادي الكلي:

من خلال الجدول أسفله نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017) كانت مستقرة نسبيا وتعتبر ملائمة للنشاط الاستثماري عدا معدل التضخم الذي بعض الارتفاع والذي كان ناتج عن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الدولة سنة 2001-2004.

الجدول (16): المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المؤشر	2017	2016	2015	2014	2013-2000
معدل التضخم	5.5	6.4	4.8	2.9	3.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1.5	3.3	3.7	3.8	3.7
فائض أو عجز الموازنة كنسبة من الناتج	-3.5	-13.7	-15.7	-8.0	3.7
الحساب الجاري كنسبة من الناتج	-13	-16.5	-16.5	-4.4	12.5
الدين الخارجي	2.4	2.5	1.8	1.7	16.3
الاحتياطات الدولية (بالمليار دولار)	93	112.9	142.6	177.4	99.5

المصدر: صندوق النقد الدولي (FMI, Octobre 2017)

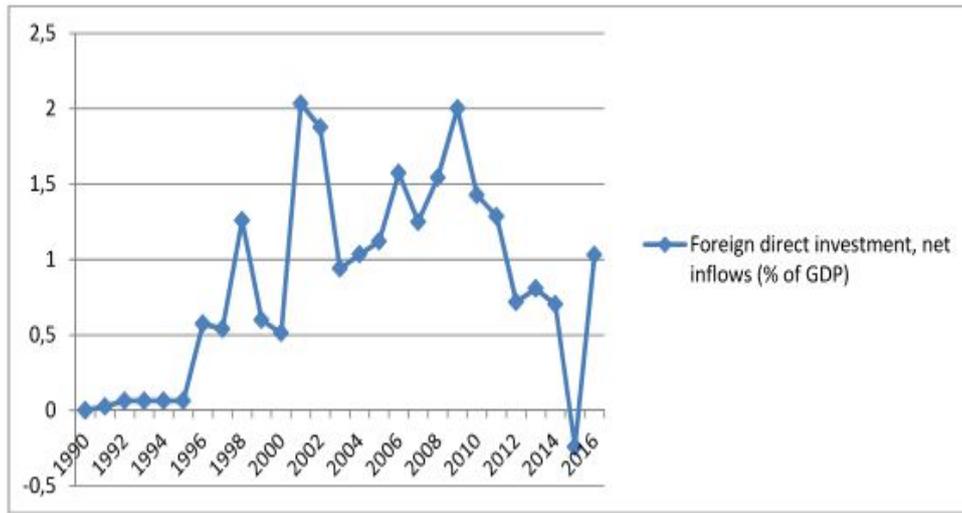
فلقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وكذلك عملية الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية في خلق مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي والمحلي، أضف إلى ذلك تمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية نذكر منها:

- موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، وتمثل مدخل إفريقيا كما تمتلك ثروة من الموارد البشرية شبابية ذات كفاءات مختلفة المستوى.
- قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف زيادة كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.
- البنية التحتية: قابلة للاستعمال حديثة وتتوافق مع المعايير الدولية تمثلت: في شبكة طرق تقدر بـ 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا)، 36 مطار منها 16 مطار دولي، و45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، منائين للنفط، 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه، وتمتد السكك الحديدية على

شبكة طولها 4498 كلم، كما تتوفر على متر واحد بطول 5.9 كلم مع ثلاث امتدادات بطول 4.9 كلم في طور الانجاز، و3 ترامواي في المدن الكبرى¹.

السوق: بالنسبة للجزائر يقدر عدد السكان بـ 40606053 مليون نسمة ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3895 دولار لسنة 2017، فالمقياس الأول يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق واحتمالاته المستقبلية، أما المؤشر الثاني يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري.

الشكل (17): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (كنسبة من GDP الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

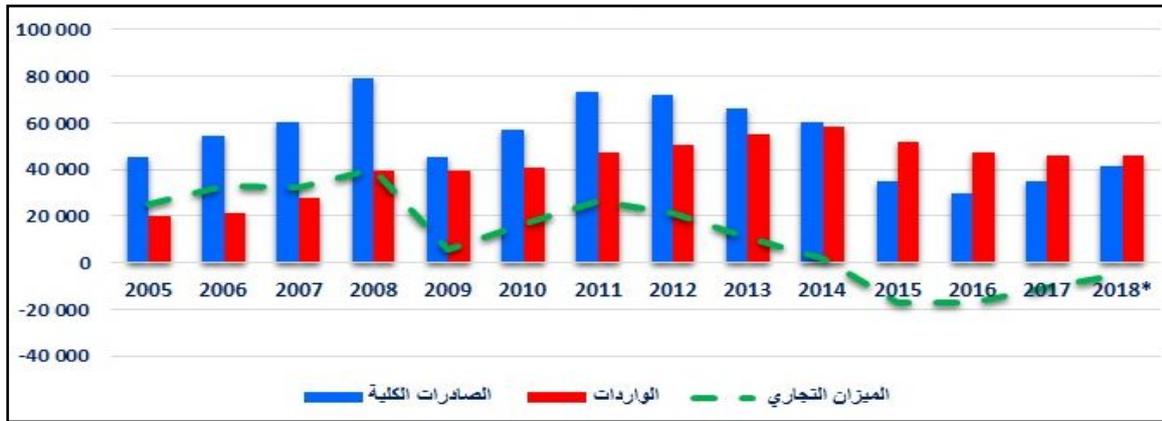
من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت انخفاضا شديدا في الفترة 1990-1996، ثم بعد هذه الفترة لوحظ ارتفاع نسبي في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن انخفضت هذه التدفقات مجددا سنة 2000، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد هذه السنة عرفت ارتفاعا ملحوظا، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص التدريجي من عبء المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف، إضافة لإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم بعد سنة 2009 انخفضت التدفقات وبلغت أدنى قيمة لها سنة 2015 وذلك بسبب نتائج أزمة انخفاض سعر البترول (سنة 2014) لتعاود الارتفاع تدريجيا في السنوات التي تلتها، لكن عموما ظلت هذه التدفقات أدنى من الحجم الذي طمحت الدولة الجزائرية استقطابه.

¹الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2017)، تاريخ الاطلاع 20/03/2018، من <http://www.andi.dz/index.php/ar>

2-3-2- حصيلة التجارة الخارجية:

من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن الميزان التجاري حقق تذبذبات طفيفة إيجابية خلال الفترة (2005-2013) ليسجل عجزا في الميزان التجاري بعد نهاية سنة 2014 ليتمدد إلى غاية سنة 2018، حيث بلغ العجز المسجل سنة 2018 قيمة 5.03 مليار دولار أمريكي، ويعود تسجيل العجز إلى أزمة النفط وتراجع أسعار البترول بالإضافة إلى أن أغلب صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات، فقد بلغت حصة الصادرات من المحروقات سنة 2018 نسبة 93.13%، فحين قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات في نفس السنة 6.87% ما يعادل 2.83 مليار دولار.

الشكل (18): تطور التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2005-2018 الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> تاريخ الاطلاع:

.2018/03/15

المبحث الثالث: مؤشرات البيئة المؤسساتية في الجزائر:

يعطي المستثمر أهمية كبيرة لترتيب الدولة المستهدفة في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار وخاصة المؤشرات التي تقيس نوعية البيئة المؤسساتية، وقد أدركت الجزائر أهمية هذه النقطة فعملت على إعطاء أهمية كبيرة لعملية تحليل وتقييم البيئة المؤسساتية من خلال تخفيض القيود والعراقيل وكلما من شأنه تسهيل ممارسة الأعمال وتخفيض التكاليف المتعلقة بممارسة الأعمال. في هذا المبحث سيتم عرض أهم مؤشرات النوعية المؤسساتية في الجزائر.

3-1-1- النوعية المؤسساتية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل مؤشر سهولة أنشطة الأعمال وكذا مؤشر الحرية الاقتصادية التي تندرج ضمن النوعية المؤسساتية الاقتصادية مع ربطها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

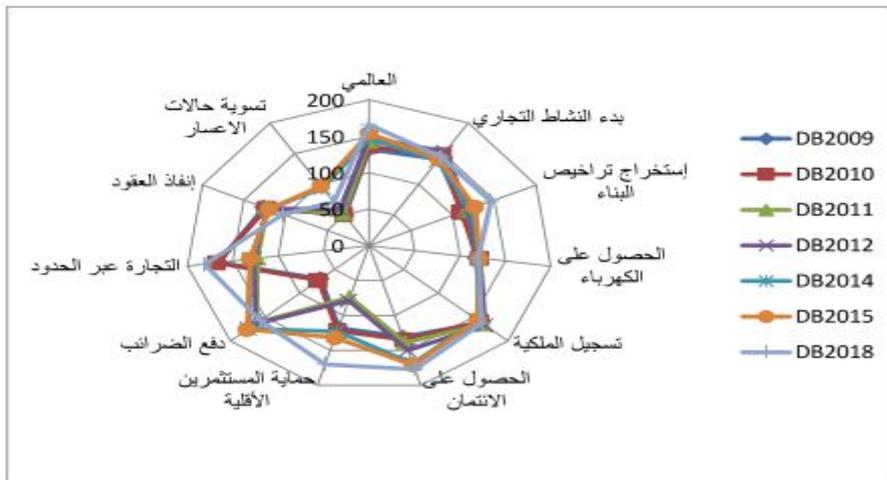
3-1-1- مؤشر سهولة أنشطة الأعمال:

في أحدث طبعة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 احتلت الجزائر والمغرب وتونس المرتبة 156 و68 و77 على التوالي بين 190 بلدا، وتدفع هذه البلدان قدما الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال في مجموعة واسعة من السياقات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من شغل الجزائر المركز 156، استطاعت الجزائر إحداث تحسن كبير في بيئة الأعمال سنة 2016، وتصدر بلدان المغرب العربي التي أجرت إصلاحات حيث قفزت سبعة مراكز. ويرجع هذا التحسن الملحوظ إلى اعتماد أربعة إصلاحات لإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، وتبسيط الحصول على رخصة بناء، وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، وخفض معدل ضريبة الأعمال¹.

يتم تصنيف الاقتصاديات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190، وتعني مرتبة عالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية أكثر ملائمة لبدء وإدارة شركة محلية.

الشكل (19): رتبة سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر للفترة من 2009-2018



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال www.doingbusiness.org

¹ Bank World, (2016), "Doing Business 2017 : Encouraging Results For Maghreb Countries", <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/10/26/encouraging-results-for-the-countries-of-the-Maghreb> .

والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر أداء الأعمال لسنة 2017 بالمقارنة مع بعض الدول العربية:

الجدول(17): ترتيب الجزائر في مؤشر أداء الأعمال لسنة 2017 بالمقارنة مع بعض الدول العربية

الترتيب عالميا 190 دولة										
الدول	المؤشر العام	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات على الائتمان	الحصول على الحماية المستثمر	دفع الضرائب	عبر الحدود	انفاذ العقود	اغلاق المشروع
السعودية	92	13	5	4	2	5	8	14	8	18
البحرين	66	4	7	9	3	8	3	6	10	5
قطر	83	5	3	6	4	11	2	7	12	9
الامارات	21	3	1	1	1	2	1	8	1	2
تونس	88	7	12	3	11	6	17	9	6	1
مصر	128	9	9	11	15	3	20	16	18	8
المغرب	69	2	2	7	9	7	6	4	3	11
الجزائر	166	15	15	15	18	16	17	19	9	3

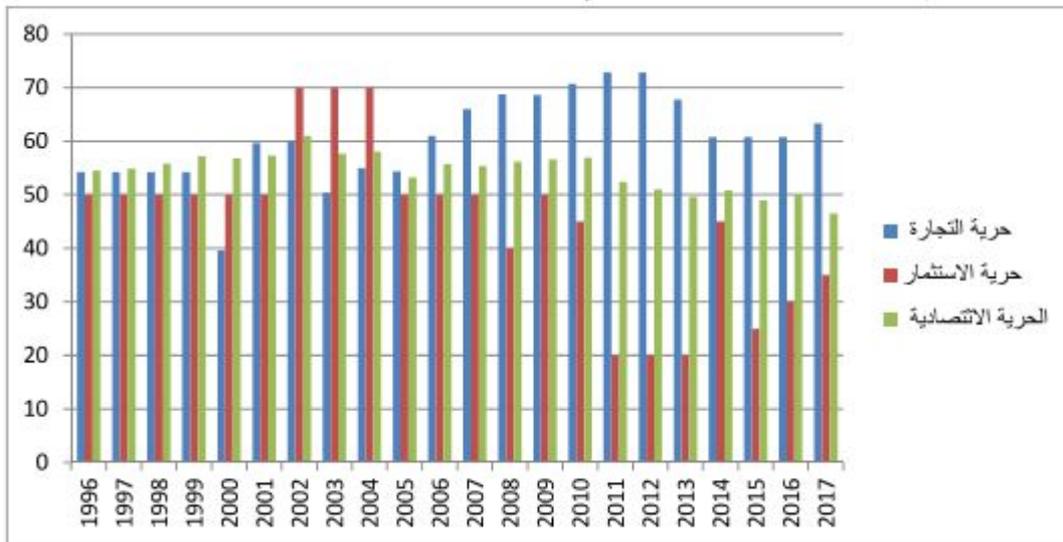
المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، 2017، مجموعة البنك الدولي، متوفرة على الموقع: <http://www.doingbusiness.org/>

3-1-2- مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر:

وبالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر فقد شهد تقلبات كبيرة، وتتلقى الجزائر تصنيفا منخفضا مقارنة بمعظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعدة أسباب، مثل الإنفاق الحكومي التوسعي، وعدم فعالية النظام التجاري، والقيود المفروضة على حقوق الملكية، تقييد التجارة ووضع حواجز جمركية، ضعف القطاع المالي، والنظام القضائي المستقل. والفساد على نطاق واسع، من المهم ملاحظة أن قطاع المحروقات المهيمن لا يولد الحوافز اللازمة لفتح الاقتصاد الجزائري¹.

¹ Foundation.H, (2013), " 2013 Index of Economic Freedom". The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc , Washington, DC, USA.

الشكل (20): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر 1996-2017



المصدر: الحرية الاقتصادية، 2017، <https://www.heritage.org>

ويتضح من خلال الشكل (20) أن مؤشر الحرية الاقتصادية يسجل مستويات منخفضة وهذا ما يعكس الحالة الاقتصادية للجزائر من خلال القيود المفروضة على حركة التجارة ووضع الحواجز الجمركية، بالإضافة إلى تقييد حرية الأعمال، التجارة والاستثمار¹، وهذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعت الجزائر إلى إصلاح البيئة المؤسساتية والسياسات الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتعظيم فوائده في الاقتصاد المحلي، حيث أصبحت الجزائر أكثر ليبرالية في سياساتها الاقتصادية، بهدف جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة نموها الاقتصادي، مما ساعد على التخفيف من حدة الفقر².

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 الصادر عن UNCTAD، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 707 مليار دينار جزائري في سنة 2006 (مقارنة بمبلغ 81.1 مليار دولار أمريكي تحقق في عام 2005). ومع ذلك، فإن إنجازات الجزائر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت منخفضة مقارنة بإمكانياتها وأدائها بين بلدان أخرى في المنطقة، يجب أن يقال إن هذا مرتبط بفترة الأزمة الكبيرة التي واجهت البلاد في التسعينات، وكذلك بعض الحواجز الأخرى، حيث أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تأثيرا هامشيا على النمو الاقتصادي، في مجالات التمويل والعمالة ونقل التكنولوجيا وهيكل الصادرات³. ويرجع ذلك أساسا إلى الآثار

¹ Foundation, (2013), Op cit,

² Salim.R,(2008), opt cit , p8.

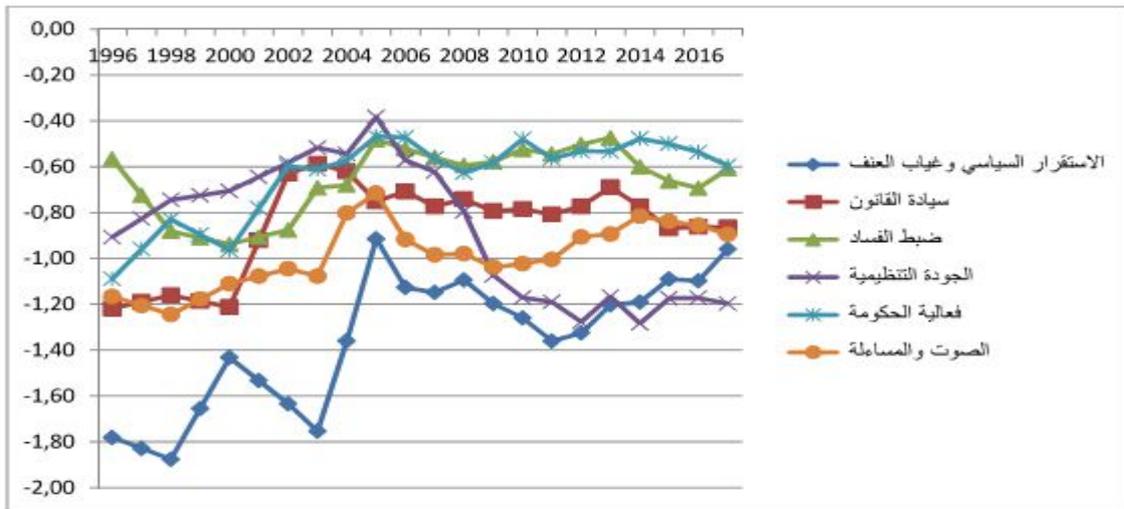
³ UNCTAD, (2004), "Examen de la Politique de L'Investissement-Algérie-"New York et Genève: UNCTAD.

المرتبطة بالبيئة المؤسساتية السياسية والانفتاح الاقتصادي، فضلا عن الإطار المؤسسي والاستثماري الذي يتميز بسياسة استثمارية ضعيفة ومع ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في تسهيل عملية الانتقال في الجزائر إلى اقتصاد مفتوح¹.

3-2- النوعية المؤسساتية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لدراسة النوعية المؤسساتية السياسية ومدى تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنعتمد على المؤشرات الستة للحكومة التي يصدرها البنك الدولي، والمتمثلة في إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد². وفيما يلي نستعرض تطور مؤشرات الحكومة في الجزائر للفترة الممتدة من 1996 إلى 2016.

الشكل (21): تطور مؤشرات الحكومة في الجزائر للفترة من 1996-2016



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحكومة العالمية، <https://data.worldbank.org>

ويتضح من خلال الشكل (21) أن النوعية المؤسساتية السياسية في الجزائر لا تزال هشة وضعيفة نتيجة البيانات السلبية لمؤشرات الحكومة العالمي فقد اتسمت العشرية السوداء بالعنف الشديد والاضطرابات الاجتماعية، والفساد المتفشي في قطاعي الأعمال والقطاع العام في الجزائر، وخاصة قطاع الطاقة، في عام احتلت الجزائر المرتبة من بين 174 دولة شملتها الدراسة الاستقصائية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 لمنظمة الشفافية الدولية، بالإضافة

¹ Aghrout.A & Bougherira.R.M,(2004), "Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects". Routledge, p87.

² Jha.S& Zhuang.J, (2014), "Governance Unbundled", IMF, Vol51(2), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/06/index.htm>

إلى ذلك افتقار التنوع الاقتصادي بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. ومع ذلك، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات قليلة لتنشيط البيئة المؤسساتية، مثل إلغاء قانون الطوارئ وبعض التحسينات في حرية الصحافة وتوسيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية¹.

كما عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي للبلد، وهي الإستراتيجية التي تسعى من خلالها السلطات الجزائرية إلى تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للبلد، من خلال الحد من تعدد التشريعات التي تحكم الاستثمار بغية تحقيق الشفافية والوضوح للمستثمرين الأجانب، وقد تجلّى ذلك من خلال مراجعات متعددة لجميع القوانين والقرارات والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار منذ عام 2001، ويعكس هذا الاتجاه اهتمام الحكومة بتعزيز وتطوير بيئة الاستثمار من خلال اعتماد قوانين جديدة وإضافة حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وبالتالي فإن تطوير كل من الأطر التشريعية والمؤسساتية هو واحد من أهم السياسات التي اعتمدها الجزائر من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن حتى اعتبارها المنصة التي تنفذ منها سياسات الجذب الأخرى.

ومع ذلك، فإن أحد إنجازات الجزائر في هذا المجال هو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي هيئة حكومية ذات طبيعة إدارية، أنشئت لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء تم إنشاء هذه الوكالة في عام 1993 بموجب قانون تطوير الاستثمار في الجزائر، وأصبحت على مر السنين المرجع الأساسي لجميع الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تحظى بأهمية كبيرة، وذلك بفضل مجموعة من القوانين التي تحكم الاستثمار، على هذا الأساس بدأت الجزائر في الآونة الأخيرة في محاولة توفير مناخ استثماري مناسب مع جميع إمكانيات المساعدة والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال إنشاء وسائل قانونية وتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين².

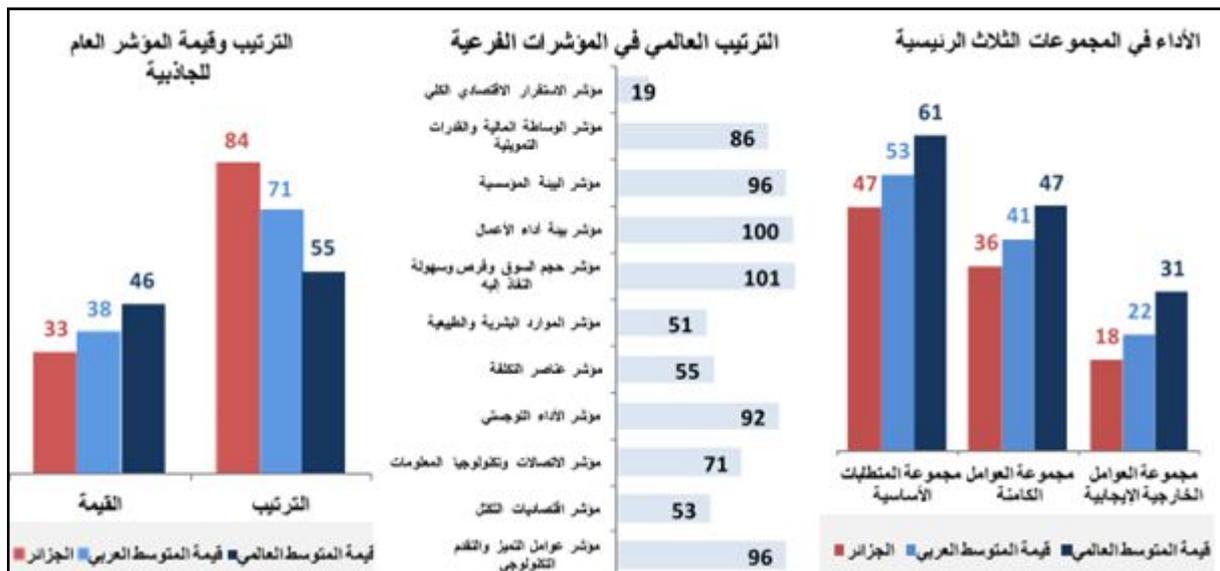
¹ House.F,(2013), "Freedom in the World 2013", Available online at: <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/algeria>

² Salim.R, (2008), op cit, P95.

3-3- مؤشر جاذبية الاستثمار:

هو مؤشر مركب يوضح مدى إمكانيات جذب القطر للاستثمارات، من خلال تكوين مجموعة عناصر فرعية تتضمن 58 متغيراً موزعة على 11 مؤشراً فرعياً، يتضمن العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والمؤسسية، حيث يتم التنقيط على أساس 100 نقطة، ويمنح كل متغير من المتغيرات درجة معينة، وفي الأخير يتم ترتيب الدول على هذا الأساس من الأعلى إلى الأسفل. فهذا المؤشر يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية رئيسية وهي: مجموعة المتطلبات الأساسية وتتضمن استقرار الاقتصاد الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال، مجموعة العناصر الكامنة وتتضمن حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه والموارد البشرية والطبيعية وعناصر التكلفة والأداء اللوجستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية وتشمل اقتصاديات التكتل والتميز والتقدم التكنولوجي¹.

الشكل(22): مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر بمقارنة مع المستوى العربي والمستوى العالمي لسنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2019)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

نلاحظ من خلال الشكل(22)، أن الجزائر حققت 33 نقطة على مؤشر الجاذبية للاستثمار، وهو معدل أدنى من المعدل العربي المقدر بـ 38 نقطة والمعدل العالمي المقدر بـ 46 نقطة، حيث سمحت هذه القيمة بحلول الجزائر في المرتبة 84 عالمياً، كما نلاحظ أن الأمر يتحقق على جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر جاذبية الاستثمار، حيث وصلت

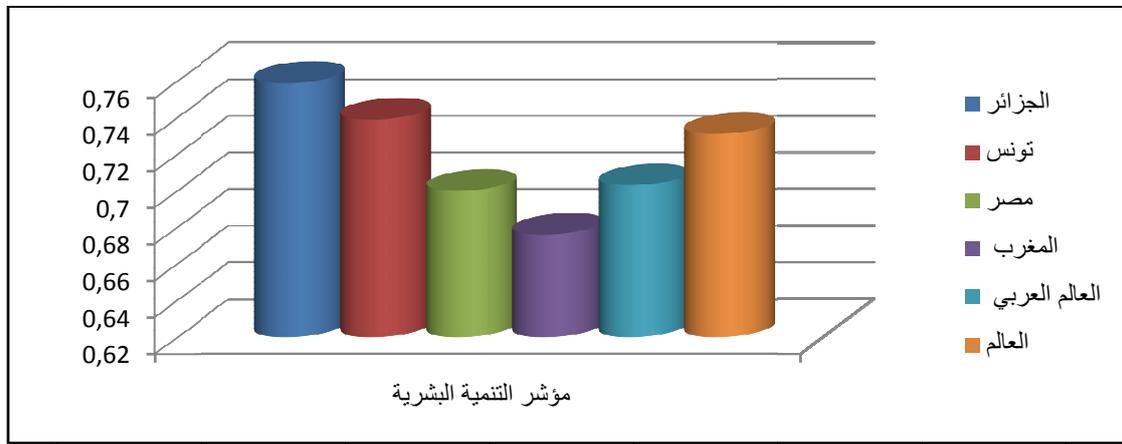
¹ المؤسسة العربية لضمان الصادرات، (2017)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص 27.

قيمة مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية للجزائر بـ47 نقطة، ومجموعة العوامل الكامنة 36 نقطة، ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية بـ18 نقطة، إضافة إلى أنها احتلت المراتب الأخيرة عالميا فيما يخص مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه (المرتبة 101 عالميا)، والمرتبة 100 في مؤشر بيئة الأعمال.

3-4- مؤشر التنمية البشرية:

من خلال تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر في سنة 2019، الذي يغطي 189 دولة في العالم وباعتماد على الشكل أدناه، أن الجزائر تحتل مرتبة 82 عالميا، ما يجعلها ضمن الدول التي تحظى بمستوى تنمية بشرية مرتفعة حيث بلغت قيمة المؤشر 0.759، كما نستقرأ من الشكل أعلاه أن هذا المعدل يتجاوز المعدل العالمي الذي يقدر بـ 0.731 نقطة، والمعدل العام للعالم العربي بـ 0.703 نقطة، كما يتجاوز معدل التنمية البشرية في الجزائر المعدل المسجل في كل من تونس (0.739 نقطة)، مصر (0.700 نقطة) والمغرب (0.676 نقطة). والشكل الآتي يوضح تموقع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية بالمقارنة مع الدول الشقيقة (تونس، المغرب، مصر)، والعالم العربي وكذا على المستوى العالمي خلال سنة 2018.

الشكل (23): مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر وباقي العالم لسنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2019, « Au-delà des revenus, des moyennes et du temps présent : les inégalités de développement humain au XXIe siècle », sur le site : http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_french.pdf, Vu le 19/01/2019.

3-5- مؤشر مدركات الفساد(الشفافية):

الجدول (17) يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر حيث يبين احتلال الجزائر للمراتب الأخير بين الدول، وذلك راجع لممارسات الفساد(من اختلاسات، إبرام صفقات مشبوهة، الرشاوي، التهرب الضريبي) على كل القطاعات، لعل أهمها قطاع الطاقة وقطاعي الأشغال العمومية والنقل، وهي القطاعات التي استفادت من أكبر إيرادات المحروقات على غرار الفساد الذي مس شركة النفط العمومية سوناطراك التي سجلت مداخيل تصل إلى 700 مليار دولار منذ 1999 خلال إبرام صفقات مشبوهة مع شركات أجنبية استفادة إطارات الشركة من عمولات ورشاوي تجاوزت 200 مليون دولار في قضية "الطريق السيار شرق غرب"، بالإضافة إلى الفضائح المالية وعلى رأسها فضيحة بنك الخليفة (1.5 مليار يورو)، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وصندوق الامتياز الفلاحي، وفساد قطاع الصحة، ما جعل الجزائر تصنف من الدول الأكثر فسادا في العالم¹.

الجدول(18):تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	105	112	105	100	88	108	112	105
الدرجة	29	28	34	36	36	34	33	35

Source: Transparency International, « Corruption Perceptions Index (2012,2013, 2014, 2015, 2016,2017, 2018) », From: www.transparenc.org, seen 05/04/2018.

- الدرجة من 0 الى 100 (حيث 0 فاسد للغاية و100 نظيف للغاية)

¹ جمال بوتلجة،(نوفمبر،2016)، " النفط بين النعمة والنقمة:حالة الجزائر(2000-2015)", مجلة المستقبل العربي،العدد453، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،ص45.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نلاحظ أن الجزائر تبنت مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية، إلى جانب سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تتضمن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لتحفيز المستثمرين الأجانب، بداية من الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم قانون الاستثمار لسنة 2001 إلى غاية قانون الاستثمار لسنة 2016، إضافة إلى قيامها بإنشاء مجموعة من الوكالات والمؤسسات الخاصة بدعم وترقية الاستثمار الخارجي من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)، إضافة إلى منح مجموعة من الحوافز تضمنت امتيازات و ضمانات قانونية، قصد جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية التي كانت تهدف الدولة إلى استقطابها خارج قطاع المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب، إضافة إلى أن تقييم الهيئات الدولية التي تعني بإصدار مؤشرات النوعية المؤسساتية تنظر سلبيا إلى البيئة المؤسساتية الجزائرية، إذ نرى بوضوح غياب الاقتصاد المؤسساتي من القطاعات المختلفة والذي أدى بدوره إلى الكثير من الفساد والمشاكل وجلب الكثير من العواقب في القطاعات الجزائرية المختلفة مثل مجال التوظيف، والموارد الطبيعية، ومجالي التنمية المحلية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، ومحاربة الفقر، وغيرها من القطاعات التي عندما تتحد مشاكلها مع بعضها البعض تنتج خلافا ضخما يؤثر بالتأكيد سلبا على تقدم أي دولة، خصوصا وإن كانت دولة نامية ما تزال في طريقها إلى التقدم وهذا ما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مقدمة الفصل الثاني

بعد أن قمنا في الفصل السابق بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودراسة توزيعاتها القطاعية والجغرافية إضافة إلى دراسة محدداتها الاقتصادية، وكذا تحليل مؤشرات النوعية المؤسساتية بشقيها النوعية المؤسساتية الاقتصادية والسياسية، سيشمل هذا الفصل الدراسة القياسية وذلك بهدف معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الاعتماد على فترتي دراسة 1984-2018 و1996-2018 على حسب بيانات المتوفرة، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب الاقتصادية القياسية المستخدمة (منهجية الدراسة).

المبحث الثاني: دراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018.

المبحث الثالث: دراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1984-2018 في الجزائر.

المبحث الرابع: دراسة أثر مركبات مؤشرات النوعية المؤسساتية (مركبات مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية، المخاطر السياسية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018.

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب الاقتصادية القياسية المستخدمة (منهجية الدراسة):

سيتم عرض في هذا المبحث الخلفية النظرية لمختلف أساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة في الدراسة القياسية، بداية بشرح مفهوم اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وذلك اعتماداً على اختباري Augmented Dickey Fuller Test (ADF) و Phillips-Perron (PP) Test، ثم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، يليها منهج اختبار Johansen- Juselius Test، وفي الأخير الإطار النظري لمراحل تطبيق نموذج تصحيح الخطأ الموجه Vector Error Correction Model (VECM).

1-1- اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية Stability of time series :

تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود انحدار زائف (Spurious Regression) ومشكلات في التحليل والإستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، ويقصد بإستقرارية السلسلة الزمنية عدم وجود إتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، فضلاً عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، مما يجعل البيانات تنذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن¹.

ويهدف إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات، والتأكد من مدى إستقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ ، أما إذا إستقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$ ، أما إذا إستقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الثاني فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا²، ولأجل فهم اختبارات جذر الوحدة لابد من التعرف على نوعين من السلاسل الزمنية غير الساكنة هما³:

¹ LEE C. ADKINS & R. CARTER HILL. (2011). "Using STATA For Principles of Econometrics", 4th Edition, Wiley, p391.

² Dickey & Fuller, (1979). "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of the American Statistical Association, 74(366), p433.

³ محمد شبيخي، (2012)، "طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر، عمان الأردن، ص207.

أ. سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (TS) (Trend Stationary): هذه السلاسل تبرز عدم سكونية تحديدية (Determinist)، وتستخدم غالباً طريقة المربعات الصغرى من أجل إعادتها مستقرة وتأخذ

$$Y_t = f(t + \varepsilon_t) \quad \text{الصيغة الآتية:}$$

ب. سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (DS) (Difference Stationary): هذه السلاسل تبرز عدم سكونية عشوائية (Random) في مركبة الاتجاه العام، وغالباً ما تستخدم معادلة الفروق الأولى من أجل

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \quad \text{إعادتها مستقرة وتأخذ الصيغة الآتية:}$$

وتتطلق نقطة البدء للكشف عن وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{حيث أن: } -1 \leq \rho \leq 1$$

ε_t : حد الخطأ العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي مساوي للصفر $E(\varepsilon_t)=0$ ، وتباين ثابت $Var(\mu_t)=\sigma^2$ ، وتباين مشترك مساوياً للصفر $Cov(\varepsilon_t, \varepsilon_{t-k})=0$.

حيث توضح هذه المعادلة الأخيرة إجراء الانحدار لمتغير السلسلة الزمنية (Y_t) بوصفه متغير تابع مع المتغير نفسه ولكن بتباطؤ مدة واحدة، فإذا كانت المعلمة (ρ) المقدره تساوي واحد فهذا يعني إنّ السلسلة الزمنية (Y_t) تحتوي على جذر الوحدة، ومن ثم افتقار السلسلة الزمنية لصفة السكون (عدم إستقرارية السلسلة الزمنية)، وهذه هي فكرة اختبار جذر الوحدة بصورة عامة ومبسطة¹. ولاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها سوف نتطرق إلى أهم اختبارات جذر الوحدة التي تم استخدامها في هذه الدراسة وهي:

-1-1-1 إختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller Test :

طور كل من (Dickey-Fuller) عام (1981) صيغتهم البسيطة لإختبار طبيعة السلاسل الزمنية، وذلك من أجل تفادي السليبيات التي تحتويها تلك الصيغة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، إذ إن البواقي في نموذج الانحدار البسيط غالباً ما تكون مرتبطة ذاتياً، ولتفادي ذلك يتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع². ويطبق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال تقدير واحد أو أكثر من النماذج الآتية:

¹ Gujarati, D. (2004). "Basic Econometrics". 4th Edition, McGraw-Hill Companies, New York, P814.

² Dickey & Fuller, (1981), "The Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With a Unit Root", Econometrica, 49(4), p105.

$$\Delta Y_t = BY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = a_0 + BY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 t + BY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots (3)$$

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 t + B_1 Y_{t-1} + (B_2 Y_{t-1})^2 + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots (4)$$

حيث أن:

Δ : الفرق الأول. a_0, a_1, B : المعلمات المطلوب تقديرها. Y : المتغير المراد اختباره.
 P : عدد فترات الإبطاء. ε_t : عنصر الخطأ العشوائي. t : الزمن على شكل اتجاه عام.

والقرار في المعادلات المذكورة أعلاه يكون بمقارنة قيمة (t) المحتسبة مع قيمة (t*) الجدولية بعد تقدير الصيغ أعلاه باستخدام طريقة (OLS)، فإذا كانت القيمة المطلقة المحتسبة ل (t) أكبر من القيمة الجدولية (t*) فإننا نرفض فرضية العدم (H₀: B=0) ونقبل الفرضية البديلة (H₁: B>0)، مما يدل على معنوية المعلمة الإحصائية وعدم وجود جذر الوحدة، أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة والعكس صحيح، أما إذا كانت القيمة المطلقة المحتسبة ل (t) أصغر من القيمة الجدولية (t*) فإننا نقبل فرضية العدم (H₀: B=0) ونرفض الفرضية البديلة (H₁: B>0) أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة. لذا نقوم باختبار إستقرارية الفرق الأول للمعادلات أعلاه وإذا كانت غير مستقرة نكرر الاختبار للفرق الثاني وهكذا¹.

-2-1-1 اختبار Phillips-Perron Test (PP)²:

ظهر هذا الاختبار عام (1988) واستطاع التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال إجراء تعديل معلمي لتباين النموذج ليأخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، وأيضاً ليعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة. ويستند هذا الاختبار على طريقة إحصائية لا معلمية (Non-Parametric) لتباين النموذج على عكس اختبار (ADF) الذي يستخدم طريقة إحصائية معلمية، فضلاً عن إن اختبار (PP) أكثر دقة من اختبار (ADF) فيما يخص العينات صغيرة الحجم، لأنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، كما إن اختبار (PP) غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدي، ويتطلب هذا الاختبار تقدير المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = a + BY_{t-1} + \varepsilon_t$$

¹ Dickey & Fuller, (1981), op cit, p251.

² See more: Philips, P. and Perron, P. (1988). "Testing for unit root in time series regressions", Biometrika, 75, pp335-346.

واتخاذ القرار يكون مشابه لخطوات اختبار (ADF). وتستخدم القيم الحرجة نفسها للاختبارين، لأن الاختبارين لهما التوزيع نفسه في العينات الكبيرة فقط. علماً إن القيم الحرجة لـ (t) لاختبار فرضية العدم تعتمد على قيم (Mackinnon) أيضاً، وفي حالة رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) فهذا يدل على إن السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة)، وخلاف ذلك فإنه يدل على إن بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة وتحتوي على جذر الوحدة.

1-2- منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

تتطلب اختبارات التكامل المشترك مثل (Engel & Granger, Johansen) أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما إن هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات¹. ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model ARDL) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل (Pesaran et.al) عام (2001)، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر².

ويتميز نموذج (ARDL) بعدة مزايا منها:

- 1- لا يستلزم اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $I(0)$ أو من الرتبة الأولى $I(1)$ ، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$ فقط.
- 2- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
- 3- إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية³.

¹ Hassler, U& W, Jürgen, (2005). "Autoregressive distributed lag models and cointegration", Discussion Papers 2005/22, Free University Berlin, School of Business & Economics,p5.

² Pesaran & et.al, (2001), " Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", Journal of Applied Econometrics,Vol 16(3),p289.

³ Pesaran & et.al, (2001),op cit, p293.

4- إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج، والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى - Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي $I(0)$ و $I(1)$ أو مزيج منهما.

5- إن استخدام هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.

6- إن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

7- إن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وإن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير¹.

8- من خلال نموذج (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعدّ معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك.

والصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابع (Y) و (K) ومن المتغيرات التفسيرية (X_1, X_2, \dots, X_K) يكتب النموذج $(P, q_1, q_2, \dots, q_K)$ بالشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t \dots (5)$$

حيث:

Δ : الفروق الأولى. C: الحد الثابت. ε_t : حد الخطأ العشوائي.

B: معلمات العلاقة طويلة الأجل. λ : معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

$(P, q_1, q_2, \dots, q_K)$: تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات $(Y, X_1, X_2, \dots, X_K)$ على الترتيب.

إذ يتم اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في المعادلة (1) من خلال استخدام أنموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:

¹Narayan.P.K,(2004). "Fiji's Tourism Demand: The ARDL Approach to Cointegration", vol10(2),p205.

1- معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969) ويأخذ الصيغة الآتية:

2- معيار معلومات أكايكي (Akaike Information criterion-1973) ويأخذ الصيغة الآتية:

3- معيار معلومات شوارز (Schwarz Criterion-1978) ويأخذ الصيغة الآتية:

4- معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion-1979) ويأخذ الصيغة الآتية:

5- معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test).

حيث:

K: عدد المتغيرات في النموذج. T: عدد المشاهدات. P: عدد فترات الإبطاء.
 $\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج.

وتتفق جميع تلك الاختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الاختبار.

1-2-1- اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test):

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار (Wald) أو إحصائية اختبار (F)، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التالية¹:

$$H_0: B_1 = B_2 = \dots = B_{K+1} = 0$$

التي تعبر عن عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (انعدام التكامل المشترك بين المتغيرات)، أما (الفرضية البديلة)، فتمثل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_{K+1} \neq 0$$

¹ Pesaran & et.al, (2001),op cit, p294.

وبعد احتساب قيمة إحصائية (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل (Pesaran et.al) عام (2001)، ونظراً لأن اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له:

– قيمة الحد الأدنى: وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر **I(0)**.

– قيمة الحد الأعلى: وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى **I(1)**.

والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-Statistics أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرضية العدمية، أما إذا كانت قيمة F-Statistics أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية العدمية، أما إذا كانت قيمة F-Statistics محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة عندها لا يمكن أن نقرر¹.

1-2-2-2- تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج (ARDL) وفق المعادلة (5) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك استناداً إلى عدد فترات الإبطاء المثلى المحددة.

1-2-2-3- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL):

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

1-2-2-4- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

وقبل اعتماد هذا النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية²:

أ- اختبار مضروب لاكرانج للإرتباط التسلسلي بين البواقي.

Lagrange Multiplier Test of Residual { Brush-Godfrey } (BG)

¹ Pesaran & al(2001), op cit, p300.

² الشوربجي، مجدي، (2009)، "اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص 159.

ب- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي.

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)

Jarque Bera (JB)

ت- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

Ramsey (RESET)

ث- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي.

Multicolinearty Test

ج- اختبار الازدواج الخطي (التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة).

ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تمتلك أقل قيمة من المعايير الإحصائية المذكورة أعلاه.

1-2-5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر:

وفقا ل¹ Pesaran & Pesaran (1997)، فإن هذه الخطوة تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات

الأجلين القصير والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر

الزمن و لتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cumulative Sum

of Recursive Residual, CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cumulative

Recursive Residual Sum of Square ,CUSUMSQ).

1-3-1- اختبار Johansen-Juselius Test:

يوجد عدة اختبارات لاختبار التكامل المشترك مثل: اختبار Engle-Granger، و CRDW Test، إلا أن

اختبار Johansen-Juselius Test يتفوق على الاختبارين السابقين في أنه يصلح للعينات صغيرة الحجم

وكذلك في حالة الانحدار المتعدد (أكثر من متغير مستقل)²، ولذلك سيتم اعتماد هذا الاختبار في دراستنا.

يقترح (Johansen 1991) و (Johansen & Juselius 1990) كتابة نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR

على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} r_i \Delta Y_{t-1} + \emptyset D_t + \varepsilon_t \dots (6)$$

¹ Pesaran .M and Pesaran.B,(1997). "Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis".Oxford: Oxford University .Press.

²العبدلي عابد، (2007)، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ص24.

وبغض النظر عن دلالات هذا النموذج فإن ما يهمنا من هذا النموذج هو (Γ) رتبة المصفوفة Π (عدد متجهات التكامل المشترك¹)، إن المصفوفة Π تحتوي على معلومات عن العلاقة طويلة الأجل، ويمكن كتابة هذه المصفوفة على الشكل التالي: $\Pi = \alpha\beta'$ ، حيث تمثل α سرعة التكيف للمعاملات و β' مصفوفة معاملات العلاقة طيلة الأجل. ويقوم هذا الاختبار على خمسة خيارات (افتراضات) أساسية²:

1. المتغيرات (البيانات) في المستوى لا تملك اتجاه عام ومعادلة التكامل المشترك (ومعادلة الانحدار الذاتي المتجه VAR) لا تملك قاطع أو اتجاه.
 2. المتغيرات (البيانات) في المستوى لا تملك اتجاه عام ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه)، ومعادلة VAR لا تملك قاطع.
 3. المتغيرات (البيانات) في المستوى تملك اتجاه عام خطي ولكن معادلة التكامل المشترك (ومعادلة الانحدار الذاتي المتجه VAR) تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه).
 4. المتغيرات (البيانات) في المستوى تملك اتجاه عام خطي ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، (ومعادلة الانحدار الذاتي المتجه VAR) لا تملك قاطع.
 5. المتغيرات (البيانات) في المستوى تملك اتجاه عام تربيعي (الشكل قطع مكافئ) ولكن معادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، (ومعادلة الانحدار الذاتي المتجه VAR) تملك قاطع.
- وعلى الرغم من وجود هذه الافتراضات الخمسة إلا أن عملية تحديد الخيار الأمثل تتطلب اختبارات إحصائية قياسية موسعة³، وإعادة إجراء الاختبار عدة مرات وبافتراضات مختلفة، وقد تم اعتماد في هذه الدراسة على الفرض الثالث في اختبار فرضيات البحث.

¹ متجهة التكامل المشترك تعني أنه على الرغم من وجود انحرافات (نبضات) للمتغيرات في الأجل القصير، إلا أن العلاقة بين المتغيرات تتجه لوضع التوازن في الأجل الطويل (الاطلاع على: عطيه عبد القادر، (2005)، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ص671).

² Johansen, S. R. (1994). "The role of the constant and linear terms in cointegration analysis of nonstationary variables". *Econometric reviews*, 13(2), pp. 205-229.

³ بسبب صعوبة تحديد الخيار الأفضل فإن معظم الدراسات العربية والانجليزية تجري الاختبار وفق الفرضية الثالثة فقط، على الرغم من أن Johansen بين عدة خطوات للتحقق من مدى وجود قاطع واتجاه عام وهي: تخفيض رتبة الانحدار، اختبار إحصاءات رتبة التكامل المشترك، اختبار عدم وجود اتجاه في المكونات الثابتة الاتجاه، اختبار سكون الاتجاه. (Johansen S.R, 1994).

يقترح كل من Juselius وJohansen اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك (r) وهما:

1-3-1- اختبار الإمكانية العظمى The Max-Eigenvalue Test:

ويحسب من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{\max}(r, r + 1) = -T \ln (1 - \lambda'_{r+1}) \dots (7)$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

λ'_{r+1} : الجذور المميزة Eigenvalues المقدره للمصفوفة Π .

يسمح هذا الاختبار بالتحقق من صحة فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r) مقابل الفرضية القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r + 1).

1-3-2- اختبار الأثر The Trace Test:

ويحسب من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{\text{trace}}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \ln (1 - \lambda'_{r+1}) \dots (8)$$

يسمح هذا الاختبار بالتحقق من صحة فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة (المميزة) تقل أو تساوي (r).

ووجود متجهات للتكامل المشترك يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. إلا أن اختبار التكامل المشترك يختبر وجود العلاقة طويلة الأجل، وبعد التحقق من وجود العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار Johansen لا بد لنا من تقدير معادلة التكامل المشترك وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

4-1- نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM):

بعد أن يتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل Long-run Relationship بين متغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار Johansen Juselius للتكامل المشترك، لا بد من تقدير معادلة التكامل المشترك بين المتغيرات، ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وتأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ بعين الاعتبار العلاقة طويلة الأجل والقصيرة الأجل¹. فإذا افترضنا أنه لدينا متغيران فقط X_t متغير مستقل و Y_t متغير تابع وقد رنا العلاقة بينهما:

$$Y_t = a'_0 + a'_1 X_t + \varepsilon_t \quad \dots(9)$$

$$\varepsilon_t = ECT_{t-1} = Y_t - a'_0 - a'_1 X_t \quad \dots(10) \quad \text{وبالتالي فإن:}$$

وتسمى المعادلة رقم (10) حد تصحيح الخطأ وبعد إضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية (أي أن المتغير يتأثر بقيمة السابقة وقيم المتغير الأخر) وبالتالي تصبح معادلتنا نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM على النحو التالي²:

$$\Delta X_t = a_0 + \sum_{i=1}^m a_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n a_j \Delta X_{t-j} + \lambda_1 ECT_{t-1}^1 + Z_t^1 \quad \dots(11)$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \lambda_2 ECT_{t-1}^2 + Z_t^2 \quad \dots(12)$$

حيث m, n : عدد الفجوات الزمنية. i, j : رقم الفجوة.

Δ : الفرق، Z_t : الضججة البيضاء White noise.

β_j, a_i : التغير القصير الأجل، $\sum_{i=1}^m, n$.

$\lambda(Y_t - a'_0 - a'_1 X_t)_{t-j}$: التغير الطويل الأجل.

¹العلاقة الطويلة الأجل باحتوائها على متغيرات ذات فجوات زمنية، والعلاقة قصيرة الأجل بإدراج فروق السلاسل الزمنية التي تعبر عن التغير في القيم من سنة لأخرى. (عطيه، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 687).

² Mishra.P.K,(2012), "The Nexus between Resource Mobilization by mutual Funds and Economic growth in India ", Global Business Review,13(1),p130.

λ : معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment (معامل حد تصحيح الخطأ) وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا. للتحقق من العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات يتم معاينة قيمة هذا المعامل ومعنويته الإحصائية، والتي يمكن تلخيصها في الحالات التالية:

- إذا كان λ_1 فقط سالب ومعنوي، فإن العلاقة السببية الطويلة الأجل تحديدا أحادية الاتجاه من Y إلى X ، مما يعني أن المتغير Y يؤثر في المتغير X ولكن ليس العكس. أما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فإن ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي انه بدون أي معنى إحصائي.
- أما إذا كان λ_2 فقط سالب ومعنوي، فإن العلاقة السببية الطويلة الأجل تحديدا أحادية الاتجاه من X إلى Y ، مما يعني أن المتغير X يؤثر في المتغير Y ولكن ليس العكس. أما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فإن ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي انه بدون أي معنى إحصائي.
- أما إذا كان كل من معاملات حد تصحيح الخطأ (λ_1, λ_2) في كلا المعادلتين سالبة ومعنوية، فالعلاقة السببية الطويلة الأجل تحديدا ثنائية الاتجاه (تبادلية).

ويشترط لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه أن يكون بين المتغيرات تكامل مشترك وفقا لاختبار Johansen السابق.

1-4-1- معادلة متجه التكامل المشترك:

بعد القيام باختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه، يتم كتابة معادلة متجه التكامل بين المتغيرات بالاعتماد على المعادلة رقم (9) على الشكل التالي:

$$Y_t = a'_0 + a'_1 X_t \dots (13)$$

وفي حال وجود اتجاه عام في معادلة التكامل المشترك تكون المعادلة كما يلي:

$$Y_t = a'_0 + a'_1 T + a'_2 X_t \dots (14)$$

حيث T تشير إلى عامل الزمن (الاتجاه العام Trend).

1-4-2- اختبار جرانجر للسببية¹ Granger Causality Test:

بعد القيام من التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وتقديرها، لابد من التحقق من العلاقة الآنية الديناميكية (العلاقة قصيرة الأجل Short run relationship) للتعرف على ماهية هذه العلاقة هل هي تبادلية (باتجاهين) أو أنها أحادية (باتجاه واحد)، وإذا كانت أحادية أي متغير هو مؤثر وأيها هو المتأثر بالمتغير الآخر. يتم ذلك من خلال جرانجر للسببية (Granger, 1988) ويعتمد هذا الاختبار على نموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM السابق، ويختبر مدى المعنوية الإحصائية لمعاملتي الأجل القصير β_j , a_j في المعادلتين رقم (11) ورقم (12)، ونكون أمام الحالات التالية:

- a_j فقط معنوي، وبالتالي يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل أحادية الاتجاه، والمتغير Y يسبب المتغير X في الأجل القصير.
- β_j فقط معنوي، وبالتالي يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل أحادية الاتجاه، والمتغير X يسبب المتغير Y في الأجل القصير.
- β_j, a_j معنويان، وبالتالي يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل تبادلية، وكل متغير يسبب الآخر في الأجل القصير.

ولا يشترط إجراء الاختبار السابق وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (العلاقة طويلة الأجل)، وإنما يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من وجود العلاقة قصيرة الأجل. وتتطابق نتائج الاختبار السابق مع نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه في حال كانت معادلة التكامل المشترك لا تتضمن اتجاه عام Trend أما في حال وجود الاتجاه العام في معادلة التكامل المشترك قد تختلف النتائج بينهما.

¹ Gourieeroux C. et Monfort A. (1990), « Séries temporelles et modèles dynamiques », Ed. Economica, Paris, pp442-446.

1-4-3- تحليل التباين Variance Decomposition ودالة الاستجابة النبضية (الفورية) Impulse Response function:

يستخدم تحليل التباين Variance Decomposition لوصف السلوك الحركي للنموذج، ويتم من خلاله قياس تأثير الصدمات على متغيرات النموذج عبر الزمن، وذلك عن طريق تقسيم تباين الخطأ بين المتغيرات ما يبين أثر الصدمات غير المتنبئ بها على كل متغير من متغيرات النموذج¹. ورغم أن نماذج VAR بشكل عام تقوم على افتراض أساسي وهو عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية، فإن هذا لا يمنع من وجود تأثير متزامن للأخطاء في متغيرات النموذج، ولتفادي هذه المشكلة يتم الاعتماد على Cholesky والذي يعتمد على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج².

أما دالة الاستجابة النبضية (الفورية) Impulse Response Function فهي طريقة أخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج إذ ترصد تأثير الصدمات Shocks تتعرض لها المتغيرات عبر الزمن، ويتم قياس أثر الصدمة بطريقتين³: الأولى قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد، والثانية قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة، كما يجدر الإشارة إلى أنه عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإنها تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة وأن أي صدمة تحدث لأحد المتغيرات ستعمل على التأثير على وضعية التوازن ثم لا تلبث أن يتلاشى تأثير هذه الصدمة وتعود المتغيرات لحالة التوازن شرط عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت⁴.

¹ نوال محمود حمود، (2011)، "استخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(7)، ص 183.

² ألاء بركة، (2014)، "محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية -دراسة قياسية-"، أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ص 74.

³ نبيل مهدي الجنابي، (2012)، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St.Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 22(8)، ص 65.

⁴ حمود، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 183.

المبحث الثاني: دراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018:

من أجل تحديد أثر كل من النوعية المؤسساتية الاقتصادية والنوعية المؤسساتية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر تم أخذ بيانات سنوية امتدت من سنة 1996 إلى غاية سنة 2018، حيث تم قياس النوعية المؤسساتية السياسية بمؤشرات الحوكمة الستة لـ Kaufmann، أما النوعية المؤسساتية الاقتصادية فتم التعبير عنها من خلال مؤشرات الحرية الاقتصادية (12 مؤشر) وذلك وفقا للنظرية الاقتصادية وحسب الدراسات السابقة الذكر منها دراسة (Sabir.S et al.(2019), Kaufmann, Kaary, & Mastruzzi.(2011), Hossain & Rahman.(2017), Andrés R. & Gilles C. (2017), Mihaela Peres et al.(2018)).

2-1- النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة:

قصد معرفة أثر النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 1996-2018، تم صياغة النموذج الرياضي على الشكل الآتي:

$$FDI = f'(GOV, EF) \dots (15)$$

حيث:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي): ويمثل المتغير التابع باعتباره مؤشر يقيس صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد استخدم هذا المؤشر في جل الأدبيات والدراسات الاقتصادية ذات الاهتمام الواسع بقياس أثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

GOV: متغيرات مستقلة، تمثل مؤشرات الحوكمة الستة،

EF: متغيرات مستقلة، تمثل مؤشرات الحرية الاقتصادية (12 مؤشر)،

■ كما يمكن كتابة النموذج الرياضي أيضا على الشكل التالي:

$$FDI = f'(CC, GE, PS, RQ, RL, VA, PR, GI, TB, GS, BF, LF, MF, TF, IF, FF) \dots (16)$$

الجدول (19): متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	World Bank
CC	مؤشر مراقبة الفساد	The Worldwide Governance Indicators
GE	مؤشر فعالية الحكومة	
PS	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	
RQ	مؤشر الجودة التنظيمية	
RL	مؤشر سيادة القانون	
VA	مؤشر حق التعبير والمساءلة	
PR	مؤشر حقوق الملكية	Heritage Foundation
GI	مؤشر نزاهة الدولة	
TB	مؤشر العبء الضريبي	
GS	مؤشر الإنفاق الحكومي	
BF	مؤشر حرية الأعمال	
LF	مؤشر حرية العمال	
MF	مؤشر حرية النقدية	
TF	مؤشر حرية التجارة	
IF	مؤشر حرية الاستثمار	
FF	مؤشر الحرية المالية	

المصدر: من إعداد الباحثة

2-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة Unit Root Test:

من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف، يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ADF، واختبار PP والجدول أسفله يعرض نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول (20): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF و Philips-Perron

القرار	نوع الاختبارات		نموذج ثابت واتجاه عام عند:	المتغيرات
	Phillips-Perron	Augmented Dickey-Fuller		
I(1)	-3.1714 (0.1156)	-3.2414 (0.1024)	المستوى	FDI
	-13.3836 *** (0.0000)	-6.0042 *** (0.0004)	الفرق الأول	
I(1)	-4.3253 ** (0.0127)	-1.6496 (0.7354)	المستوى	CC
	-10.1616 *** (0.0000)	-10.4788 *** (0.0000)	الفرق الأول	

I(0)	-6.6181 *** (0.0001)	-7.0060 *** (0.0000)	المستوى	GE
	-36.4181 *** (0.0000)	-11.8798 *** (0.0000)	الفرق الأول	
I(1)	-4.0759 ** (0.0210)	-3.4939 (0.2800)	المستوى	RL
	-10.2748 *** (0.0000)	-10.0985 *** (0.0000)	الفرق الأول	
I(0)	-3.8456 ** (0.0332)	-3.8329 ** (0.0340)	المستوى	VA
	-7.9934 *** (0.0000)	-7.5639 *** (0.0000)	الفرق الأول	
I(1)	-2.2685 (0.4322)	-2.2685 (0.4322)	المستوى	PR
	-6.5194 ** (0.0002)	-6.0977 *** (0.0004)	الفرق الأول	
I(1)	-2.0384 *** (0.5495)	-1.9687 (0.5854)	المستوى	GI
	-4.5654 (0.0082)	-4.5605 *** (0.0083)	الفرق الأول	
I(1)	0.0064 (0.9935)	-0.6356 (0.9638)	المستوى	TB
	-11.1585 *** (0.0000)	-8.1023 *** (0.0000)	الفرق الأول	
I(1)	-2.5888 (0.2879)	-2.6003 (0.2833)	المستوى	GS
	-5.9928 *** (0.0004)	-5.3100 *** (0.0018)	الفرق الأول	
I(1)	-1.3375 (0.8506)	-1.4561 (0.8137)	المستوى	LF
	-6.3184 *** (0.0002)	-6.3301 *** (0.0002)	الفرق الأول	
I(1)	-1.9417 (0.5992)	-1.8551 (0.6430)	المستوى	MF
	-5.0097 *** (0.0033)	-5.0035 *** (0.0034)	الفرق الأول	
I(1)	-2.5085 (0.3211)	-2.5085 (0.3211)	المستوى	TF
	-6.5476 *** (0.0001)	-5.7349 *** (0.0008)	الفرق الأول	
I(1)	-2.6995 (0.2459)	-2.7124 (0.2413)	المستوى	IF
	-5.9512 *** (0.0005)	-5.4148 *** (0.0015)	الفرق الأول	
I(1)	-1.7458 (0.6958)	-1.7458 (0.6958)	المستوى	FF
	-5.5729 *** (0.0011)	-5.3952 *** (0.0015)	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

ملاحظة: تشير *** و ** و * على دلالة إحصائية عند 1%، 5%، 10%، أما بالنسبة للقيم في الجدول تمثل الإحصائية (t-statistic).

من جدول نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips-Perron

نلاحظ أنه لا يمكن رفض فرضية العدمية القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة للمتغيرات (FDI, CC, RL, PR,)

المتغيرات (FF, IF, TF, MF, LF, GS, TB, GI)، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه

المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1))، في حين أن المتغيرات (GE, VA) ساكنة

عند المستوى أي من الرتبة $I(0)$ ، ما عدى ثلاث متغيرات (PS,RQ,BF) التي كانت متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ فقمنا بحذفها من النموذج الرياضي، ليتضح من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ ، وبالتالي فإن هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق منهجية (ARDL).

2-3- تطبيق منهجية (ARDL):

يمتاز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع عن غيره من النماذج أنه يتعامل مع قياس علاقات الطويلة الأجل والتكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الإبطاء الزمني VAR مثل نموذج Johanson ونموذج تصحيح الخطأ¹. ولقد طورها كل من (Pesaran and Shin 1999 & Pesaran et al.2000) وقد استخدمت على نطاق واسع في النماذج التجريبية بسبب الخصائص المرغوب فيها ويتميز هذا النوع من الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها².

ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمتغيرات محل الدراسة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta FDI = & c + B_1 FDI_{t-1} + B_2 CC_{t-1} + B_3 GE_{t-1} + B_4 RL_{t-1} + B_5 VA_{t-1} + \\ & B_6 PR_{t-1} + B_7 GI_{t-1} + B_8 TB_{t-1} + B_9 GS_{t-1} + B_{10} LF_{t-1} + B_{11} MF_{t-1} + \\ & B_{12} TF_{t-1} + B_{13} IF_{t-1} + B_{14} FF_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta CC_{1t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta GE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{3i} \Delta RL_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{4i} \Delta VA_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_5-1} \lambda_{5i} \Delta PR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \lambda_{6i} \Delta GI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_7-1} \lambda_{7i} \Delta TB_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_8-1} \lambda_{8i} \Delta GS_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_9-1} \lambda_{9i} \Delta LF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_{10}-1} \lambda_{10i} \Delta MF_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_{11}-1} \lambda_{11i} \Delta TF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_{12}-1} \lambda_{12i} \Delta IF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_{13}-1} \lambda_{13i} \Delta FF_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots(17) \end{aligned}$$

2-3-1- اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test):

التكامل المشترك وفقا ل (Pesaran , Shin & Smith,2001) في نماذج (ARDL) يتركز على اختبار

الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = B_7 = B_8 = B_9 = B_{10} = B_{11} = B_{12} = B_{13} = B_{14} = 0 \\ H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq B_8 \neq B_9 \neq B_{10} \neq B_{11} \neq B_{12} \neq B_{13} \neq B_{14} \neq 0 \end{cases}$$

¹ Mohmaed Hashem Pesaran , Youngcheol shine , and Richard j. Smith ,(2001), "Bound testing approaches to the analysis of level relationships", Journal of Applied Econometrics, Vol 16, PP 289- 326.

² Hicham Ayad.(2016). "Inequality and Economic Growth in Algeria: An ARDL Approach", Journal of Social and Economic Statistics, Vol 5,p7.

حيث تمثل H_0 الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، في حين H_1 تمثل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج، ويعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistics.

الجدول(21): نتائج اختبار الحدود ARDL BoundsTest

F-Bounds Test Test Statistic	Null Hypothesis: No levels relationship			
	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.24846	10%	1.76	2.77
k	13	5%	1.98	3.04
		2.5%	2.18	3.28
		1%	2.41	3.61

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة $F\text{-Statistics}=17.24846$ أكبر من كل قيم الحد الأعلى $I(1)$ عند كل مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%). مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي.

2-3-2- تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

حيث يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لعلاقة الأجل الطويل وفق نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta FDI = & c + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta CC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta GE_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{3i} \Delta RL_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{4i} \Delta VA_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \lambda_{5i} \Delta PR_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_6-1} \lambda_{6i} \Delta GI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_7-1} \lambda_{7i} \Delta TB_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_8-1} \lambda_{8i} \Delta GS_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_9-1} \lambda_{9i} \Delta LF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_{10}-1} \lambda_{10i} \Delta MF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_{11}-1} \lambda_{11i} \Delta TF_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_{12}-1} \lambda_{12i} \Delta IF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_{13}-1} \lambda_{13i} \Delta FF_{t-i} + \varepsilon_t \dots (18) \end{aligned}$$

■ تم تحديد فترات الإبطاء وفقا لمعيار AIC وبالاعتماد على مخرجات Eviews 10 كانت النتائج كالتالي :

الجدول(22): فترات الإبطاء وفقا لمعيار ACI

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	23.001461	-0.631733	0.213292	-0.488721	0.881801	ARDL(3, 0)
3	20.072792	-0.533978	0.211632	-0.407791	0.919560	ARDL(1, 0)
2	20.090463	-0.430575	0.364742	-0.295976	0.892947	ARDL(2, 0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد فترات الإبطاء المثلى وفق AIC هو الذي تكون فيه قيمة AIC أصغر، ومنه النموذج الأمثل للدراسة هو $ARDL(2, 0)$

■ كما تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول(23): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCC	-0.100514	0.588739	-0.170727	0.8700
GE	-1.377217	1.027437	-1.340440	0.2286
DRL	-0.128822	0.660724	-0.194971	0.8519
VA	-0.362211	0.760741	-0.476129	0.6508
DPR	-0.007810	0.013461	-0.580172	0.5829
DGI	-0.025482	0.009708	-2.624892	0.0393
DTB	-0.019537	0.014302	-1.366061	0.2209
DGS	0.014362	0.006744	2.129752	0.0772
DLF	0.005518	0.040297	0.136943	0.8956
DMF	-0.012077	0.022430	-0.538416	0.6097
DTF	0.040180	0.009912	4.053616	0.0067
DIF	0.013784	0.005590	2.465732	0.0487
DFF	0.021969	0.010639	2.064951	0.0845
C	-1.098596	0.481926	-2.279594	0.0628

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من الجدول أعلاه لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن متغيرات مؤشرات الحكومة (CC, GE, RL, VA, PR) لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار في المدى الطويل لكنها ليست معنوية، أما

بخصوص مؤشرات النوعية المؤسساتية الاقتصادية يتضح أن مؤشر نزاهة الحكومة GI هو معنوي وله تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى طويل، إذ أن الزيادة في GI بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.254%، غير أن مؤشر الإنفاق الحكومي GS هو معنوي ويؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى طويل، إذ أن الزيادة في GS بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0143%، كما أن مؤشر حرية التجارة TF له تأثير معنوي وإيجابي على FDI في المدى الطويل حيث تؤدي الزيادة في TF بـ 1% إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0401%، ونلاحظ أيضا أن مؤشر حرية الاستثمار IF له تأثير معنوي وإيجابي على FDI في المدى الطويل حيث تؤدي الزيادة في IF بـ 1% إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0137%، كما أن مؤشر الحرية المالية FF هو معنوي وله تأثير إيجابي على FDI في المدى الطويل، حيث تؤدي الزيادة في FF بـ 1% إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0219%.

2-3-3- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL):

توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقا لمنهجية ARDL أن معامل تصحيح الخطأ سلبي وذو دلالة إحصائية $CointEq(1-) = -1.55$ مما يؤكد وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM أن أي اختلال في التوازن يصحح بـ 155% سنويا، كما نلاحظ أيضا أن معامل التحديد $R^2 = 97.73\%$ مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على شرح أكثر من 90% من الانحراف في المتغير التابع.

الجدول (24): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقا لمنهجية ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.554905	0.052947	-29.36704	0.0000
R-squared	0.977333	Mean dependent var		0.008808
Adjusted R-squared	0.977333	S.D. dependent var		1.057323
S.E. of regression	0.159184	Akaike info criterion		-0.791061
Sum squared resid	0.506792	Schwarz criterion		-0.741322
Log likelihood	9.306142	Hannan-Quinn criter.		-0.780266
Durbin-Watson stat	1.858029			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

2-3-4- الاختبارات التشخيصية للنموذج :

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متنسقا، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (25): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر

الاختبار	Value	Prob-Value
Serial Correlation LM Test	F-statistic =0.009825	0.9902
	Obs*R-squared=0.102655	0.9500
Jarque Berra	0.987581	0.610309
ARCH	F-statistic =0.794080	0.3846
	Obs*R-squared=0.845032	0.3580
Ramsey RESET Test	t-statistic = 0.839555	0.4394
	F-statistic =0.704853	0.4394

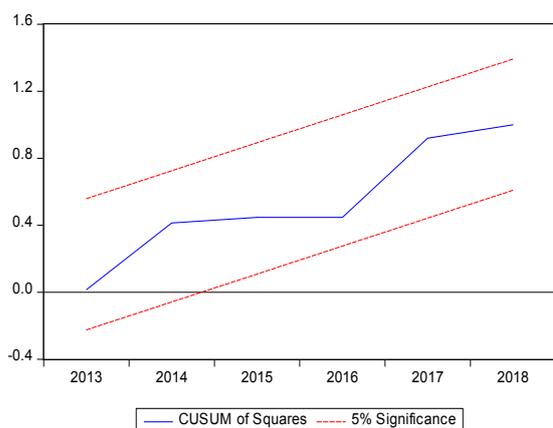
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM Test يتضح عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت (Prob-value=0.9902) ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أما عن اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque Berra يشير نفس الجدول أن قيمة الاحتمال الحرج له أكبر من 5% حيث بلغت (Prob-value JB = 0.610309) ما يعني قبول الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعا طبيعيا، ويسمح لنا اختبار الأثر ARCH إلى قبول أو رفض فرضية ثبات التباين وانطلاقا من قيمة Obs*R-squared حيث أن قيمة الاحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0.3580 أي أكبر من قيمة 5% مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين. أما عن اختبار Ramsey RESET تظهر أن قيمته الاحتمالية تساوي 0.4394 أي أكبر من المعنوية 5% وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.

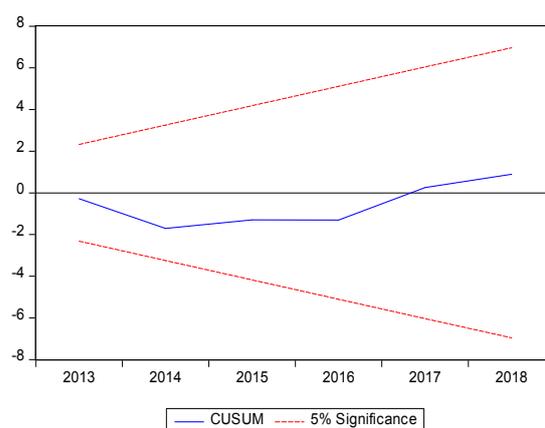
2-3-5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

يتضح من خلال الشكلين (رقم 24 و 25) أسفله أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير ونتائج المدى الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين CUSUM و CUSUMQ لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (25): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ



الشكل (24): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

4-2- مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها:

من خلال العرض السابق يبدو جليا أن النتائج المتحصل عليها تتوافق مع واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية، حيث دلت النتائج على عجز النوعية المؤسساتية السياسية في استقطاب المستثمرين الأجانب، نظرا لضعف مؤشرات الحوكمة التي تميزت بتفشي قضايا الفساد، عدم وجود نوعية تنظيمية جيدة وعدم كفاءة النظام القضائي، إلى جانب كثرة العراقيل البيروقراطية، كل هذه العوامل تساهم في ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وخلق حالة من عدم اليقين ما يزيد من درجة المخاطر، ما يؤدي إلى ردع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تتوافق مع دراسة كل من (Gangi & Abulrazak, 2012), Sabir & al. (2019), Mihaela Peres et al. (2018)،

في حين كان للنوعية المؤسساتية الاقتصادية أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، وذلك راجع للإصلاحات الاقتصادية والمالية والجبائية التي تبنتها الجزائر مع مطلع التسعينات قصد جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تبين أن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على FDI، وذلك نتيجة للطفرة النفطية التي عرفتها الجزائر في سنة 2009 وما ترتب عنها من زيادة في الإنفاق الحكومي خاصة على التجهيزات والبنية التحتية، ما ساهم في وجود بنية تحتية جيدة وهو ما يعمل على جذب المستثمرين الأجانب، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

كما تبين أن للمؤشرات الحرية التجارية TF والحرية المالية FF والحرية الاستثمار IF أثر إيجابي على FDI في الجزائر في الأجل الطويل، ما يدل على أن انفتاح الأسواق له أثر مهم وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

الجزائر، وهذه النتيجة تتطابق مع ما توصل إليه كل من (معط الله سهام (2017)، ناصور عبد القادر(2014)،
(Nahed zghidi & al (2016).

في حين أن نزاهة الدولة GI تؤثر سلبا على FDI في الجزائر في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية فغياب شفافية في السياسات الحكومية وانتشار الفساد بمختلف أنواعه إلى جانب عدم ثقة الجمهور في السياسيين، يشكل حالة من غياب الاستقرار الاقتصادي والذي قد ينتج عنه انتفاضات واحتجاجات في المستقبل تؤدي إلى زعزعت الاستقرار السياسي ما يرفع درجة الخطورة لدى المستثمرين الأجانب.

المبحث الثالث: دراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1984-2018 في الجزائر:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين النوعية المؤسساتية السياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1984 إلى غاية سنة 2018، حيث تم التعبير عن النوعية المؤسساتية بالاعتماد على مؤشرات المخاطر السياسية (12 مؤشر) كمتغيرات مستقلة ولقد تم الحصول على بياناتها من مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG (International Country Risk Guide) الصادرة عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS (Political Risk Services).

3-1- النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة :

تم اقتراح النموذج الرياضي التالي وذلك وفقا لدراسات السابقة:

$$FDI=f(PRISK) \dots(19)$$

حيث:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، ويمثل المتغير التابع.

PRISK: متغيرات مستقلة، تمثل مؤشرات المخاطر السياسية (12 مؤشر)،

الجدول (26): متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	World Bank
BQ	نوعية البيروقراطية	The International Country Risk Guide –PRS Group– (ICRG)
CO	الفساد السياسي	
DA	المساءلة الديمقراطية	
EC	النزاعات الخارجية	
ET	التوتر العرقي	
GST	استقرار الحكومة	
IC	النزاعات الداخلية	
IP	ملف الاستثمار	
LO	القانون والنظام	
MP	العسكر في السياسة	
RT	التوتر الديني (الدين في السياسة)	
SC	الظروف الاقتصادية والاجتماعية	

المصدر: من إعداد الباحثة

3-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة **Unit Root Test**:

من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف، يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار **ADF**، واختبار **PP** والجدول أسفله يعرض نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول (27): نتائج اختبارات **ADF** و **Philips-Perron**

القرار	نوع الاختبارات		نموذج ثابت واتجاه عام عند:	المتغيرات
	Phillips-Perron	Augmented Dickey-Fuller		
I(1)	-1.013383 (0.2732)	-0.678154 (0.4153)	المستوى	FDI
	-14.37962 **(0.000)	-6.7883 **(0.000)	الفرق الأول	
I(1)	-2.5267 (0.3142)	-1.6972 (0.4217)	المستوى	BQ
	-4.9469 *** (0.0018)	-6.8870 *** (0.000)	الفرق الأول	
I(1)	-1.6682 (0.743)	-1.15415 (0.7947)	المستوى	CO
	-7.6800 *** (0.000)	-6.9385 *** (0.000)	الفرق الأول	
I(1)	-3.0149 (0.1430)	-3.1720 (0.1069)	المستوى	DA
	-10.3855 *** (0.000)	-6.3948 *** (0.000)	الفرق الأول	
I(1)	-3.0555 (0.1329)	-3.8116 ** (0.0289)	المستوى	EC

	-5.7700 *** (0.0002)	-5.6468 *** (0.0003)	الفرق الأول	
I(1)	-2.7015 (0.2423)	-2.6879 (0.2475)	المستوى	ET
	-6.6381 *** (0.000)	-6.4655 *** (0.000)	الفرق الأول	
I(1)	-2.5116 (0.3209)	-2.4316 (0.3578)	المستوى	GST
	-6.1169 *** (0.001)	-6.1142 *** (0.0001)	الفرق الأول	
I(1)	-1.8329 (0.6664)	-1.8622 (0.6518)	المستوى	IC
	-6.6656 *** (0.000)	-6.6916 *** (0.000)	الفرق الأول	
I(1)	-2.5758 (0.2928)	-2.6348 (0.2684)	المستوى	IP
	-6.7213 *** (0.000)	-4.5797 *** (0.0049)	الفرق الأول	
I(0)	-3.3991 * (0.0683)	-2.5997 (0.2831)	المستوى	LO
	-7.3793 *** (0.000)	-4.6430 *** (0.0048)	الفرق الأول	
I(1)	-1.7698 (0.6971)	-1.7279 (0.7166)	المستوى	MP
	-5.5110 *** (0.0004)	-5.5110 *** (0.0004)	الفرق الأول	
I(0)	-1.6671 * (0.0897)	-1.6836 * (0.0868)	المستوى	RT
	-5.1218 *** (0.0012)	-5.1496 *** (0.0011)	الفرق الأول	
I(0)	-2.8997 * (0.0558)	-3.04267 * (0.0409)	المستوى	SC
	-7.9416 *** (0.000)	-4.4231 *** (0.0083)	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

ملاحظة: تشير *** و ** و * على دلالة إحصائية عند 1%، 5%، 10%، أما بالنسبة للقيم في الجدول تمثل الإحصائية (t-statistic).

من جدول نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips-Perron نلاحظ أنه لا يمكن رفض فرضية العدمية القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة للمتغيرات (FDI, BQ, CO, DA, EC, ET, GST, IC, IP, MP, LO, RT, SC)، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، في حين أن المتغيرات (LO, RT, SC) ساكنة عند المستوى أي من الرتبة I(0)، ليتضح من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة I(0) و I(1). ونظرا لوجود 12 متغير مستقل ولتعذر الحصول على نتائج (*)، تم تقسيم الدراسة إلى نموذجين كل نموذج يحتوي على 6 متغيرات مستقلة.

(*) بما أن المتغيرات محل الدراسة كانت مستقرة من الدرجة I(0) أو I(1) فإن منهجية ARDL هي الأنسب في هذه الحالة، لذلك قمنا بتطبيقها لكن تحصلنا في برنامج Eviews10 على مصفوفة أحادية، ويرجع ذلك لوجود 12 متغير مستقل ما يستلزم حذف البعض منها للتمكن من تطبيق منهجية ARDL، ونظرا لأهمية كل متغير فضلنا تقسيم الدراسة إلى نموذجين بدل حذف المتغيرات المستقلة.

النموذج الأول: نقترح الصيغة الرياضية الآتية:

$$FDI=f(BQ, CO, DA, EC, ET, GST) \dots (20)$$

النموذج الثاني: نقترح الصيغة الرياضية الآتية:

$$FDI=f(IC, IP, LO, MP, RT, SC) \dots (21)$$

3-3- دراسة النموذج الأول:

يمكن كتابة الصيغة القياسية لنموذج الأول على الشكل التالي:

$$FDI=B_1BQ+ B_2CO+ B_3DA+ B_4EC+ B_5ET+ B_6GST+ \varepsilon_t \dots (22)$$

بالاعتماد على الجدول (27) يتضح أن السلاسل الزمنية الخاصة بالنموذج الأول مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (1) فإنه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ **Johansen Test** الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل.

3-3-1- تحديد فترات الإبطاء الأنسب للنموذج **Lag Length Criteria**:

نظرا لحساسية اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار **Johansen** لعدد (أطول) فترة الإبطاء، يجب تحديد الإبطاء الأمثل للنموذج ويعتمد ذلك على نموذج الارتباط الذاتي غير المقيد (UVAR)، ونفترض أن عدد فترات الإبطاء الأقصى هما فترتين، يبين الجدول التالي النتائج الإحصائية لفترات الإبطاء المختلفة:

الجدول (28): فترات الإبطاء في النموذج

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
16.01728	16.22791	15.91047	0.019168	NA	-255.5228	0
10.97613	12.66118*	10.12165	6.29e-05	218.9629	-111.0073	1
10.76426*	13.92373	9.162120*	3.71e-05*	70.72614*	-46.17498	2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

*: تشير هذه العلامة إلى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل معيار.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد فترات الإبطاء المثلّي وفق لكافة المعايير يساوي فترتين باستثناء معيار SC الذي بين أن عدد فترات الإبطاء يساوي واحد، لكن سيتم الاعتماد على عدد فترات الإبطاء التي حددتها أغلب المعايير أي فترتين.

3-3-2- اختبار التكامل المشترك Johansen Test:

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (1)، فإنه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Test الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (29): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Test

القرار	اختبار الأثر Trace Test				
	Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
يوجد خمس متجهات للتكامل المشترك	0.0000	125.6154	289.6065	0.953400	None *
	0.0000	95.75366	191.4894	0.883357	At most 1 *
	0.0000	69.81889	122.7329	0.789204	At most 2 *
	0.0001	47.85613	72.91327	0.684012	At most 3 *
	0.0084	29.79707	36.04766	0.596937	At most 4 *
	0.5811	15.49471	6.970443	0.139806	At most 5
	0.1424	3.841466	2.151321	0.065019	At most 6
القرار	اختبار الإمكانية العظمى The Max-Eigenvalue Test				
	Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
يوجد خمس متجهات للتكامل المشترك	0.0000	46.23142	98.11710	0.953400	None *
	0.0000	40.07757	68.75648	0.883357	At most 1 *
	0.0003	33.87687	49.81964	0.789204	At most 2 *
	0.0024	27.58434	36.86561	0.684012	At most 3 *
	0.0031	21.13162	29.07722	0.596937	At most 4 *
	0.0031	21.13162	29.07722	0.596937	At most 5
	0.1424	3.841466	2.151321	0.065019	At most 6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

** : القيم النظرية p-values (Mackinnon-Haug-Michelis (1999) ومستوى الدلالة المعتمد هو 5%.

* : رفض فرضية العدم.

ملاحظة: تنص فرضية العدم في None: عدم وجود متجهات للتكامل، وبالتالي رفضها يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك. وتنص فرضية العدم في At most 1: وجود متجه واحد للتكامل، وبالتالي رفضها يوجد متجهين للتكامل المشترك، وهكذا حتى اختبار المتجهات المتبقية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن في اختبار الأثر عند At most 5 تكون القيمة الإحصائية (Prob= 0.5811)

أكبر من 5%، مما يعني فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، على عكس

الحالات الأخرى التي نرفض فيها فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقات تكامل

مشترك، نفس الشيء مع نتائج اختبار الإمكانية العظمى، وبالتالي عدد متجهات التكامل المتزامن هو خمس متجهات ($r=5$)، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، إلا أن هذا الاختبار لم يبين طبيعة هذه العلاقة، ولتحديد ذلك لا بد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM.

3-3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM:

بالاعتماد على المعادلتين رقم (11) و(12) وبوجود فترتي إبطاء يبين الجدول التالي نموذج تصحيح الخطأ الموجه للنموذج:

الجدول (30): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-2.026704	0.668084	-3.033606	0.0104
C(2)	0.209019	0.472851	0.442041	0.6663
C(3)	-0.074650	0.224744	-0.332157	0.7455
C(4)	0.062783	0.341566	0.183808	0.8572
C(5)	0.562677	0.268632	2.094600	0.0581
C(6)	0.578688	0.469143	1.233502	0.2410
C(7)	-0.253661	0.344242	-0.736867	0.4754
C(8)	0.066555	0.668717	0.099527	0.9224
C(9)	0.408926	0.374465	1.092026	0.2963
C(10)	1.247424	0.775909	1.607692	0.1339
C(11)	0.390492	0.538760	0.724797	0.4825
C(12)	-0.515519	0.391815	-1.315720	0.2129
C(13)	-0.002379	0.269787	-0.008816	0.9931
C(14)	0.005153	0.257321	0.020025	0.9844
C(15)	0.189841	0.196834	0.964473	0.3538
C(16)	0.224767	0.389191	0.577524	0.5743
C(17)	0.197140	0.193159	1.020613	0.3276
C(18)	-0.059678	0.140030	-0.426181	0.6775
C(19)	-0.067412	0.096788	-0.696492	0.4994
C(20)	0.081919	0.097092	0.843724	0.4153
R-squared	0.802128	Mean dependent var		6.25E-11
Adjusted R-squared	0.488830	S.D. dependent var		0.543443
S.E. of regression	0.388541	Akaike info criterion		1.216334
Sum squared resid	1.811568	Schwarz criterion		2.132419
Log likelihood	0.538659	Hannan-Quinn criter.		1.519990
F-statistic	2.560272	Durbin-Watson stat		2.251383
Prob(F-statistic)	0.049670			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT سالب ($C(1)=-2.026704$) ومعنوي إحصائياً، ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن أي تغيير في أحد المتغيرات المستقلة لا بد وأن يؤثر في النموذج ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل تبلغ 202.6%، كما تشير القيمة المرتفعة لمعامل التحديد ($R^2=80.21\%$) إلى أن النموذج المقدر مناسب لدراسة المتغيرات، مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على شرح 80% من الانحراف في المتغير التابع، كما تشير إحصائية Fisher إلى أن النموذج معنوي ككل ذلك لأن $F_{stat} = 2.56 > F_{tab} = 0.046$ ومنه قبول معادلة النموذج محل الدراسة.

3-3-4- الاختبارات التشخيصية للنموذج :

الجدول (31): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج VECM المقدر

الاختبار	Value	Prob-Value
Serial Correlation LM Test	F-statistic =1.705398	0.2305
	Obs*R-squared=8.138627	0.0171
Jarque Berra	0.987581	0.709023
ARCH	F-statistic =0.020593	0.8869
	Obs*R-squared=0.021997	0.8821

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

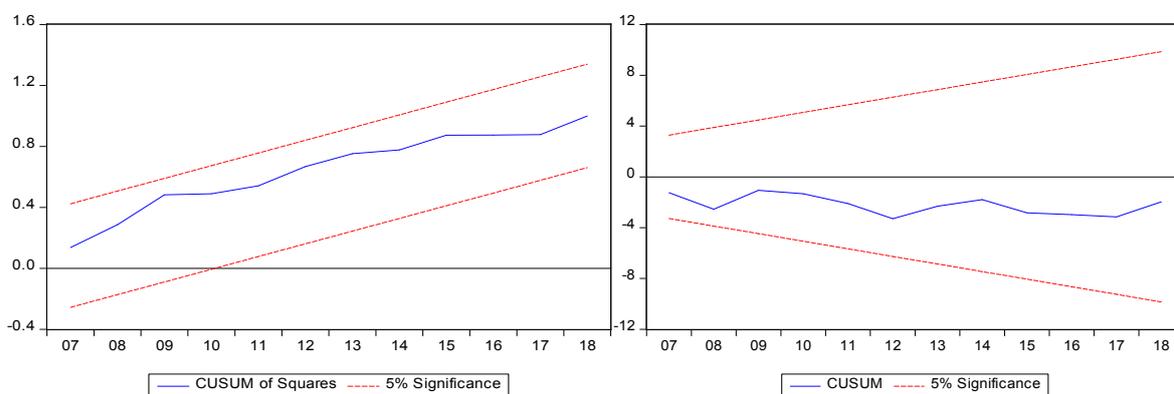
بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج VECM، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقاً، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كالتالي:

- من خلال اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM Test يتضح عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت ($\text{Prob-value}=0.2305$) ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أما عن اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque Berra يشير نفس الجدول أن قيمة الاحتمال الحرج له أكبر من 5% حيث بلغت ($\text{Prob-value JB}=0.709023$) ما يعني قبول الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعاً طبيعياً، ويسمح لنا اختبار الأثر ARCH إلى قبول أو رفض فرضية ثبات التباين وانطلاقاً من قيمة Obs*R-squared حيث أن قيمة الاحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0.8821 أي أكبر من قيمة 5% مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين.

3-3-5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج :

يقصد باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cumulative Sum of Recursive Residual, CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Recursive Residual Cumulative Sum of Square ,CUSUMSQ).

الشكل (26): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM الشكل (27): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من خلال الشكلين أعلاه أن المعاملات المقدرة لنموذج **VECM** المستخدم مستقر هيكلية عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج نتائج بين تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

3-3-6- معادلة متجه التكامل المشترك:

من خلال الشروط السابقة المتعلقة باختبار **Johansen Test** واختبار فترات التباطؤ فإنه سينتج لدينا نموذج بخمس متجهات وفترتي تأخير، والمعادلة الآتية توضح نتائج التقدير لنموذج **VECM**:

$$\begin{aligned} \Delta FDI = & C(1)*(FDI_{t-1} + 0.0938036306247*ET_{t-1} - 0.239055037475* \\ & GST_{t-1} + 0.567871689974) + C(2)*(BQ_{t-1} + 0.16770226384*ET_{t-1} + \\ & 0.019805456048*GST_{t-1} - 2.5880290166) + C(3)*(CO_{t-1} - \\ & 1.68160039249*ET_{t-1} - 0.0678809374183*GST_{t-1} + 3.71954188052) + \\ & C(4)*(DA_{t-1} - 0.449821922736*ET_{t-1} - 0.127549870714*GST_{t-1} - \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
& 0.776794815414) + C(5)*(EC_{t-1} - 0.195635197046*ET_{t-1} - \\
& 0.299276991525*GST_{t-1} - 7.12802108657) + C(6)*\Delta(FDI_{t-1}) + C(7)*\Delta \\
& (FDI_{t-2}) + C(8)*\Delta(BQ_{t-1}) + C(9)*\Delta(BQ_{t-2}) + C(10)*\Delta(CO_{t-1}) + \\
& C(11)*\Delta(CO_{t-2}) + C(12)*\Delta(DA_{t-1}) + C(13)*\Delta(DA_{t-2}) + C(14)*\Delta \\
& (EC_{t-1}) + C(15)*\Delta(EC_{t-2}) + C(16)*\Delta(ET_{t-1}) + C(17)*\Delta(ET_{t-2}) + \\
& C(18)*\Delta(GST_{t-1}) + C(19)*\Delta(GST_{t-2}) + C(20) \dots(23)
\end{aligned}$$

حيث:

C(1): معامل تصحيح الخطأ ،

C(2)، C(3)،...، C(19) : تمثل معاملات الأجل القصير في النموذج.

C(20): الخطأ العشوائي.

من خلال المعادلة (23) أعلاه وبالاعتماد على نتائج الجدول (30) نستنتج أن*:

- هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوترات العرقية ET في المدى الطويل، حيث الزيادة في ET بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0938%.
- هناك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الحكومي GST في المدى الطويل، حيث الزيادة في GST بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.239%.
- هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصراعات الخارجية EC في المدى القصير، حيث الزيادة في EC بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.5626%، وهذه النتيجة تتوافق مع المنطق السياسي حيث ساهم وجود الصراعات الخارجية وتدهور الوضع السياسي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كسوريا وليبيا، في جعل الجزائر أفضل وجهة للمستثمرين الأجانب.
- هناك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوترات العرقية ET في المدى القصير، حيث الزيادة في ET بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.11%،

* تم تحليل النتائج بالاعتماد على مستوى معنوية 10%.

- هناك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الحكومي GST في المدى القصير، حيث الزيادة في GST بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.1683%.
- هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية البيروقراطية BQ في المدى القصير، وهي غير مقبولة إحصائياً. $\text{Prob}(C(8), C(9))=(0.9224,0.2963)$
- هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد السياسي CO في المدى القصير، وهي غير مقبولة إحصائياً. $\text{Prob}(C(10), C(11))=(0.1339,0.4825)$
- هناك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساءلة الديمقراطية DA في المدى القصير، وهي غير مقبولة إحصائياً. $\text{Prob}(C(12), C(13))=(0.2129,0.9932)$

3-3-7- اختبار السببية Granger Causality بين متغيرات الدراسة:

دلت نتائج نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM (المعرضة في الجدول (30)) على وجود علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، كما بينت وجود علاقات قصيرة الأجل، وللتأكد من اتجاه العلاقة الآتية الديناميكية (العلاقة قصيرة الأجل) ولمعرفة إن كانت هناك علاقة تبادلية (باتجاهين)، أو أنها أحادية (باتجاه واحد) نستخدم اختبار السببية لـ Granger Causality، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (32): نتائج اختبار السببية لـ Granger Causality

القرار	Prob	F-Statistic	اتجاه العلاقة السببية
هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين المساءلة الديمقراطية DDA وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر DFDI، حيث التغيير في DDA يؤدي إلى التغيير في DFDI.	0.7727 0.0622	0.26066 3.12448	DFDI → DDA DDA → DFDI
هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الفساد السياسي DCO والتوترات العرقية DET، حيث التغيير في DCO يؤدي إلى التغيير في DET.	0.0765 0.6040	2.83220 0.51374	DCO → DET DET → DCO
هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين التوترات العرقية DET والنوعية البيروقراطية DBQ، حيث التغيير في DET يؤدي إلى التغيير في DBQ.	0.1819 0.0077	1.81627 5.85799	DBQ → DET DET → DBQ
هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الفساد السياسي DCO والمساءلة الديمقراطية DDA، حيث التغيير في DCO يؤدي إلى التغيير في DDA.	0.0127 0.2430	5.26749 1.50130	DCO → DDA DDA → DCO

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

3-3-8- تحليل التباين Variance Decomposition:

يعكس تحليل التباين أي المتغيرات لها قدرة تفسيرية أكبر في تفسير التباين في المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، كما أنه يبين الصدمات التي تعود للقيم السابقة للمتغير نفسه (التابع)، والصدمات التي تعود للمتغيرات الأخرى. فهو تحليل يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات محل الدراسة¹.

أ. تحليل التباين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: حيث نلاحظ *

من خلال الملحق (9) تظهر النتائج أن هناك تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بالفترة الأولى والبالغ 100% ترجع إلى المتغير نفسه، بينما يلاحظ تناقص هذه النسبة في الفترات الأخرى (2-10) لتصل إلى 36.28%، بمعنى مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر بـ 63.28%، وعليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات FDI ترجع بالدرجة الأولى إلى المساءلة الديمقراطية DA بنسبة 22.87% خلال الفترة 10 أي بالمدى الطويل، ثم الفساد السياسي حيث بلغ أعلى قوة تفسيرية له في الفترة 10 بنسبة 16.88%، تحتل النوعية البيروقراطية BQ المرتبة الثالثة في تفسير خطأ التنبؤ في FDI بنسبة 9.26% وذلك في الفترة 10، ثم يليه متغير الاستقرار الحكومي GST حيث ساهم في تفسير خطأ التنبؤ في FDI بنسبة 8.72% وذلك في الفترة 10، بينما كل من متغير الصراعات الخارجية EC والتوترات العرقية ET تميزا بقوة تفسيرية ضعيفة لم تتجاوز نسبة 4.30% و 1.66% في المدى الطويل على الترتيب.

ب. تحليل التباين للنوعية البيروقراطية: حيث نلاحظ:

من خلال نتائج الملحق (9) أن التغير في النوعية البيروقراطية BQ في الفترة الزمنية الأولى والبالغ 96.81% يعود إلى المتغير نفسه، بينما نلاحظ تناقص هذه النسبة في الفترات الأخرى (2-10) لتصل إلى 40.37% والباقي منها حوالي 59.63% يرجع لباقي المتغيرات محل الدراسة، حيث يحتل الفساد السياسي المرتبة الأولى في تفسير خطأ التغير في BQ بنسبة 30.27% وذلك في الفترة 10، ثم يليه متغير المساءلة الديمقراطية DA بنسبة 8.65% في الفترة 10، ليساهم الاستقرار الحكومي GST في تفسير خطأ التنبؤ في BQ بنسبة 7.96% وذلك في الفترة 10، فحين بلغت

¹ زبير عياش، بوسكي حليلة، (2018)، "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM خلال الفترة 1990-2016"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 5، ص 277.
* أنظر الملحق (9).

القوة التفسيرية للصراعات الخارجية EC نسبة 6.19% في الفترة 10، بينما كل من متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والتوترات العرقية ET تميزا بقوة تفسيرية ضعيفة لم تتجاوز نسبة 3.90% و2.62% في المدى الطويل على الترتيب.

ج. تحليل التباين للفساد السياسي: حيث نلاحظ:

من خلال نتائج الملحق (9) أن التغير في الفساد السياسي CO في الفترة الزمنية الأولى والبالغ 98.91% يعود إلى المتغير نفسه، بينما نلاحظ تناقص لهذه النسبة في الفترات الأخرى (2-10) لتصل إلى 73.17% والباقي منها حوالي 26.83% يرجع لباقي المتغيرات محل الدراسة، حيث تحتل النوعية البيروقراطية BQ المرتبة الأولى في تفسير خطأ التغير في CO بنسبة 15.17% وذلك في الفترة 10، ثم يليه متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بنسبة 5.59% في الفترة 10، لتحتل المساءلة الديمقراطية DA المرتبة الثانية في تفسير خطأ التنبؤ في CO بنسبة 4.18% في الفترة 10، في حين أشارت باقي المتغيرات الصراعات الخارجية EC والتوترات العرقية ET، الاستقرار الحكومي GST إلى قوة تفسيرية ضعيفة جدا حيث كانت نسبها على الترتيب: 1.27% و 0.36% و 0.23% وذلك في الفترة 10.

د. تحليل التباين للمساءلة الديمقراطية: حيث نلاحظ:

من خلال نتائج الملحق (9) أن التغير في المساءلة الديمقراطية DA في الفترة الزمنية الأولى والبالغ 34.93% يعود إلى المتغير نفسه، لتتخفف هذه النسبة في الفترة 10 إلى 12.51%، بينما بلغ الفساد السياسي CO أعلى قوة تفسيرية له في الفترة الأولى المدى المتوسط بنسبة 60.22% لتتخفف هذه النسبة في المدى الطويل (الفترة 10) إلى 43.97%، لتسجل النوعية البيروقراطية BQ أعلى قوة تفسيرية له في الفترة الثانية المدى المتوسط بنسبة 29.23% لتتخفف هذه النسبة في المدى الطويل (الفترة 10) إلى 26.82%، ليحتل FDI المرتبة الثانية في تفسير خطأ التنبؤ في CO بنسبة 10.71% عند الفترة 10، في حين أن باقي المتغيرات GST و EC و ET كان لها قوة تفسيرية ضعيفة حيث بلغت نسبها على الترتيب: 3.21%، 1.74%، و 0.96% وذلك في الفترة 10.

هـ. تحليل التباين للصراعات الخارجية: حيث نلاحظ:

من خلال نتائج الملحق (9) أن التغير في الصراعات الخارجية EC في الفترة الزمنية الأولى والبالغ 53.87% يعود إلى المتغير نفسه، لتتخفف هذه النسبة في الفترة 10 إلى 18.17%، بينما يحتل FDI المرتبة الأولى في تفسير التغير في

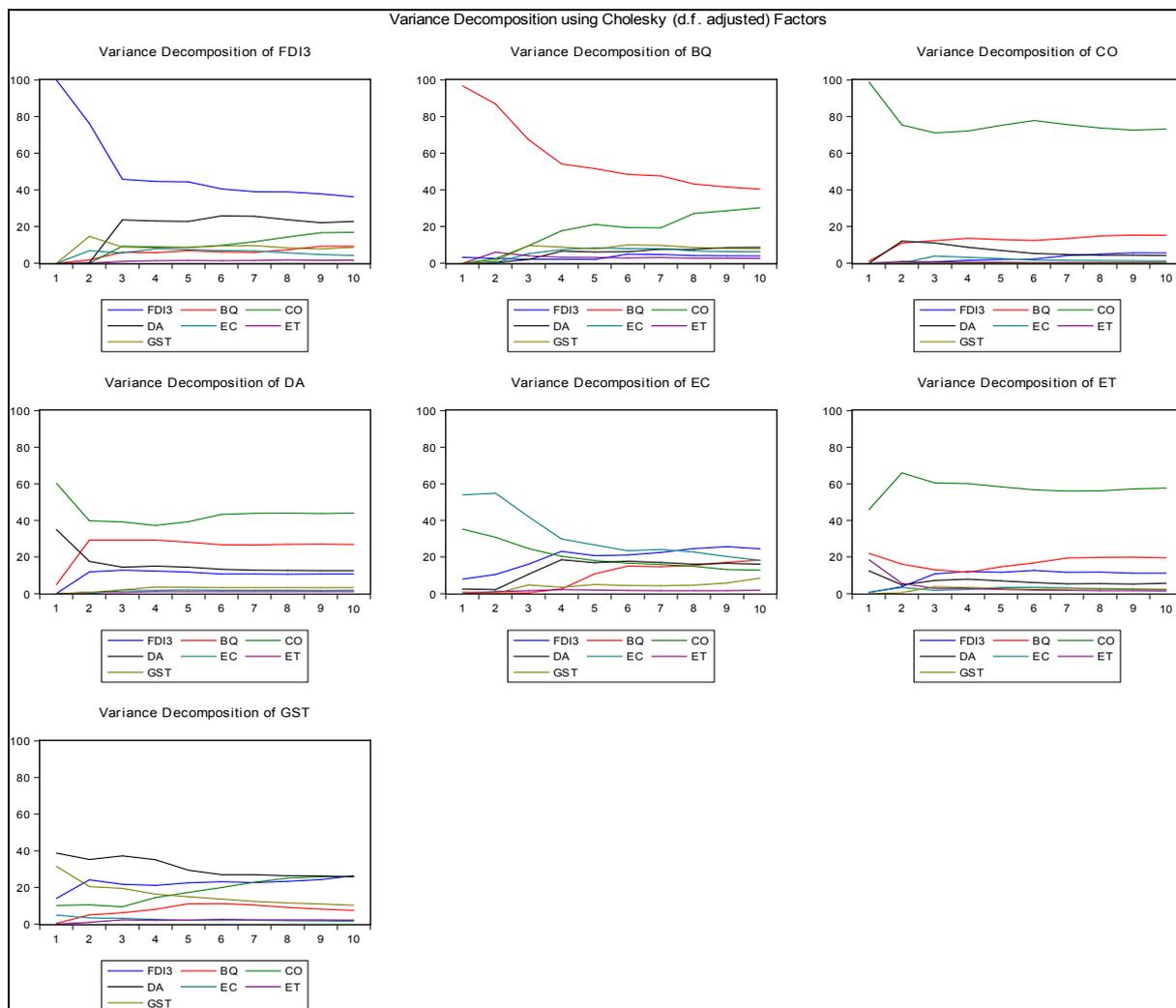
EC في الفترة 10 بنسبة 24.41 %، لتحتمل النوعية البيروقراطية BQ المرتبة الثانية في تفسير خطأ التنبؤ في EC بنسبة 18.26 % عند الفترة 10، ثم يليه متغير المساءلة الديمقراطية DA الذي يفسر التغير في EC في المدى الطويل بنسبة 16.01 %، وساهم الفساد السياسي CO في تفسير التغير في EC بنسبة 12.79 % عند الفترة 10، وتميزا كل من متغير GST و ET بقوة تفسيرية ضعيفة حيث بلغت نسبها على الترتيب: 8.47 % و 1.85 % وذلك في الفترة 10. و. تحليل التباين للتوترات العرقية: حيث نلاحظ:

من خلال نتائج الملحق (9) أن التغير في التوترات العرقية ET في الفترة الزمنية الأولى والبالغ 18.52 % يعود إلى المتغير نفسه، لتتخفف هذه النسبة في الفترة 10 إلى 1.5 %، كما نلاحظ أن متغير الفساد السياسي CO بلغ أعلى قوة تفسيرية له في الفترة 2 بنسبة 65.89 %، لتتخفف هذه النسبة تدريجيا في المدى الطويل إلى 57.59 %، لتحتمل النوعية البيروقراطية BQ المرتبة الثانية في تفسير خطأ التنبؤ في ET بنسبة 19.55 % عند الفترة 10، ثم يليه متغير FDI بنسبة 11.2 % عند الفترة 10، وامتازت باقي المتغيرات DA و GST و EC في الفترة 10 بقوة تفسيرية ضعيفة حيث بلغت نسبها على الترتيب: 5.62 % و 2.4 % و 2.1 %.

ز. تحليل التباين للاستقرار الحكومي: حيث نلاحظ:

من خلال نتائج الملحق (9) أن التغير في التوترات العرقية GST في الفترة الزمنية الأولى والبالغ 31.53 % يعود إلى المتغير نفسه، لتتخفف هذه النسبة في الفترة 10 إلى 10.26 %، حيث كان للمساءلة الديمقراطية أعلى قوة تفسيرية لتغير في GST في الفترة 10 بنسبة 38.82 %، لتتخفف هذه النسبة في المدى الطويل وتبلغ 25.8 %، ليساهم كل من FDI و CO في تفسير التغير في GST عند الفترة 10 بنسب متقاربة قدرت بـ 26.37 % و 26.13 % على الترتيب، ثم يليهما متغير النوعية البيروقراطية BQ الذي ساهم في تفسير خطأ التنبؤ في GST بنسبة 7.55 % عند الفترة 10، في حين كانت القوة التفسيرية لكل من ET و EC جد ضعيفة عند الفترة 10 حيث بلغت نسبها على التوالي: 2.23 % و 1.62 %.

الشكل (28): الأشكال البيانية لتحليل التباين بين متغيرات النموذج



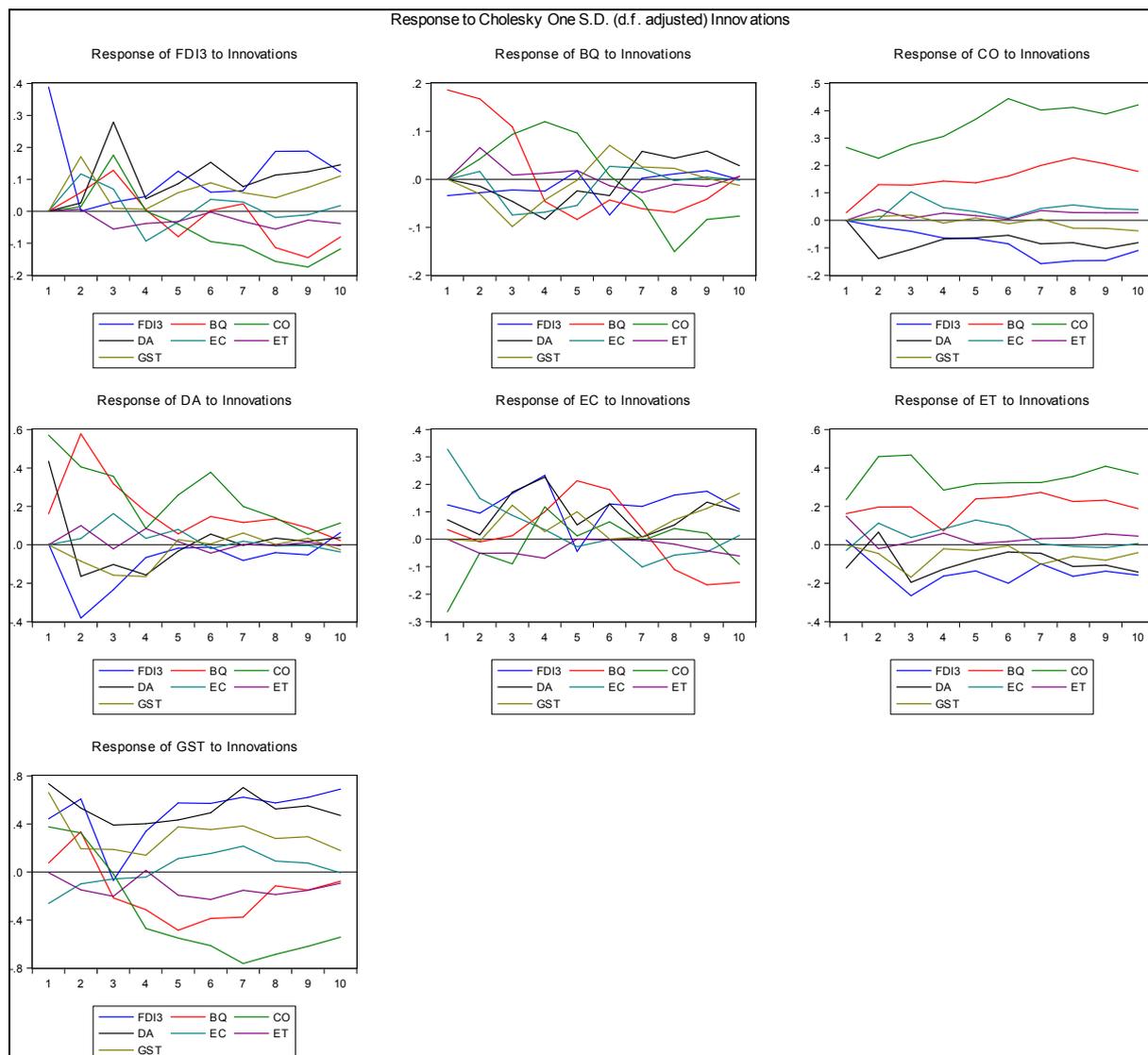
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

3-3-9- دالة الاستجابة النبضية (الفورية) Impulse Response Function:

تقيس دالة الاستجابة طبيعة كل أثر متغير من متغيرات النموذج في ذاته وفي المتغيرات الأخرى وتظهر ما إذا كان لهذا المتغير أثر إيجابي أو سلبي مع تتبع تطور هذا الأثر خلال مدة استقرار معينة¹. والشكل الموالي يظهر دوال الاستجابة الفورية بين متغيرات النموذج خلال 10 سنوات لانحراف معياري واحد للمتغيرات محل الدراسة:

¹ حسين على العمر، (2009)، "فنوات تأثير السياسة النقدية حالة الكويت"، مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، ص 261.

الشكل (29): الأشكال البيانية لدوال الاستجابة الفورية بين متغيرات النموذج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من الشكل أعلاه وبالاعتماد على الملحق (10) نلاحظ أن:

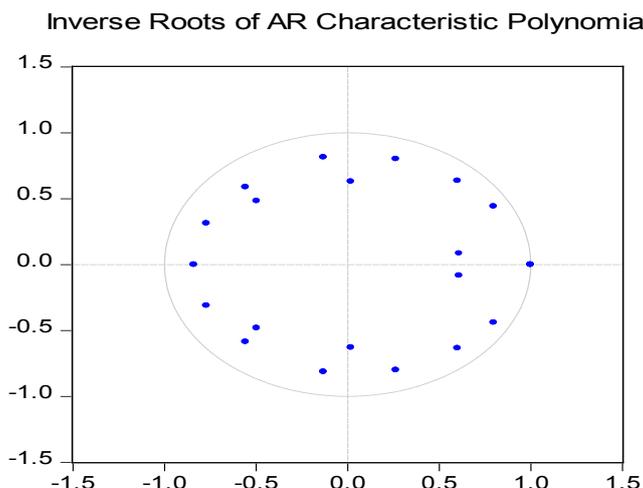
- الاستجابة الفورية لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI إثر وقوع صدمات في المتغيرات المستقلة (BQ, CO, DA, EC, ET, GST) كانت موجبة على طول الفترة (1-10)، حيث سجلت أدنى قيمة لها في الفترة الثانية لتعرف ارتفاع تدريجيا بعد ذلك وتبلغ أقصى قيمة لها في الفترة التاسعة أي المدى الطويل قدرت قيمتها بـ 0.187872، وهذه النتائج تتوافق مع النتائج السابقة المتوصل إليها وتؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

- الاستجابة الفورية لمتغير النوعية البيروقراطية **BQ** إثر وقوع صدمات في متغيرات النموذج (**FDI,CO**) كانت ايجابية في الفترة القصيرة لكنها سرعان ما تصبح سالبة من الفترة الرابعة إلى غاية الفترة التاسعة، ثم بعدها تصبح الاستجابة موجبة.
- الاستجابة الفورية لمتغير الفساد السياسي **CO** إثر وقوع صدمات في متغيرات النموذج (**FDI, BQ**) كانت ايجابية في الفترة القصيرة وكذلك في المدى الطويل.
- الاستجابة الفورية لمتغير المساءلة الديمقراطية **DA** إثر وقوع صدمات في متغيرات النموذج (**FDI,CO**) كانت ايجابية في الفترة الأولى لكنها سرعان ما تصبح سالبة من الفترة الثانية إلى غاية الفترة الرابعة، لتصبح الاستجابة موجبة في الفترة الخامسة ثم سالبة في الفترة السادسة، ثم تتغير في باقي فترات المدى الطويل وتصبح الاستجابة موجبة.
- الاستجابة الفورية لمتغير الصراعات الخارجية **EC** إثر وقوع صدمات في متغيرات النموذج (**FDI,CO**) كانت ايجابية في الفترة الأولى إلى غاية الفترة الرابعة، لكنها تصبح سالبة في الفترة الموالية لها إلى غاية الفترة التاسعة، ثم تصبح الاستجابة موجبة في الفترة العاشرة.
- الاستجابة الفورية لمتغير التوترات العرقية **ET** إثر وقوع صدمات في متغيرات النموذج (**FDI,CO, BQ**) كانت ايجابية في الفترة الأولى، لكنها تصبح سالبة في الفترة الثانية، ثم تصبح الاستجابة موجبة ما بين الفترة الثالثة والفترة العاشرة.
- الاستجابة الفورية لمتغير الاستقرار الحكومي **GST** إثر وقوع صدمات في متغيرات النموذج (**FDI,CO**) كانت موجبة في الأجلين القصير والطويل.

3-3-10- اختبار جذور الوحدة:

من الجدول أدناه نلاحظ أن كل جذور الوحدة المشار إليها بالنقاط الزرقاء موجودة داخل الدائرة الأحادية وقيمها أقل من 1 وبالتالي نموذج **VECM** ككل مستقر.

الشكل(30): نتائج اختبار جذور الوحدة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

3-4- دراسة النموذج الثاني:

يمكن كتابة الصيغة القياسية للنموذج الثاني على الشكل التالي:

$$FDI = B_1 IC + B_2 IP + B_3 LO + B_4 MP + B_5 RT + B_6 SC + \varepsilon_t \dots (24)$$

بالاعتماد على الجدول (27) يتضح أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ ، وبالتالي فإن نموذج الاقتصاد القياسي الأنسب لهذه الدراسة هو منهجية (ARDL).

ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمتغيرات محل الدراسة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta FDI = & c + B_1 FDI_{t-1} + B_2 IC_{t-1} + B_3 IP_{t-1} + B_4 LO_{t-1} + B_5 MP_{t-1} + \\ & B_6 RT_{t-1} + B_7 SC_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta IC_{1t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} IP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{4i} \Delta LO_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{5i} MP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \lambda_{6i} \Delta RT_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_6-1} \lambda_{7i} \Delta SC_{t-i} + \varepsilon_t \dots (25) \end{aligned}$$

3-4-1- اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test):

التكامل المشترك وفقاً ل (Pesaran , Shin & Smith, 2001) في نماذج (ARDL) يتركز على اختبار

الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = B_7 = 0 \\ H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq 0 \end{cases}$$

حيث تمثل H_0 الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، في حين H_1 تمثل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج، ويعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistics.

الجدول (33): نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test

F-Bounds Test Test Statistic	Null Hypothesis: No levels relationship			
	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.000277	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة $F\text{-Statistics} = 5.000277$ أكبر من كل قيم الحد الأعلى $I(1)$ عند كل مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%). مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي.

3-4-2- تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

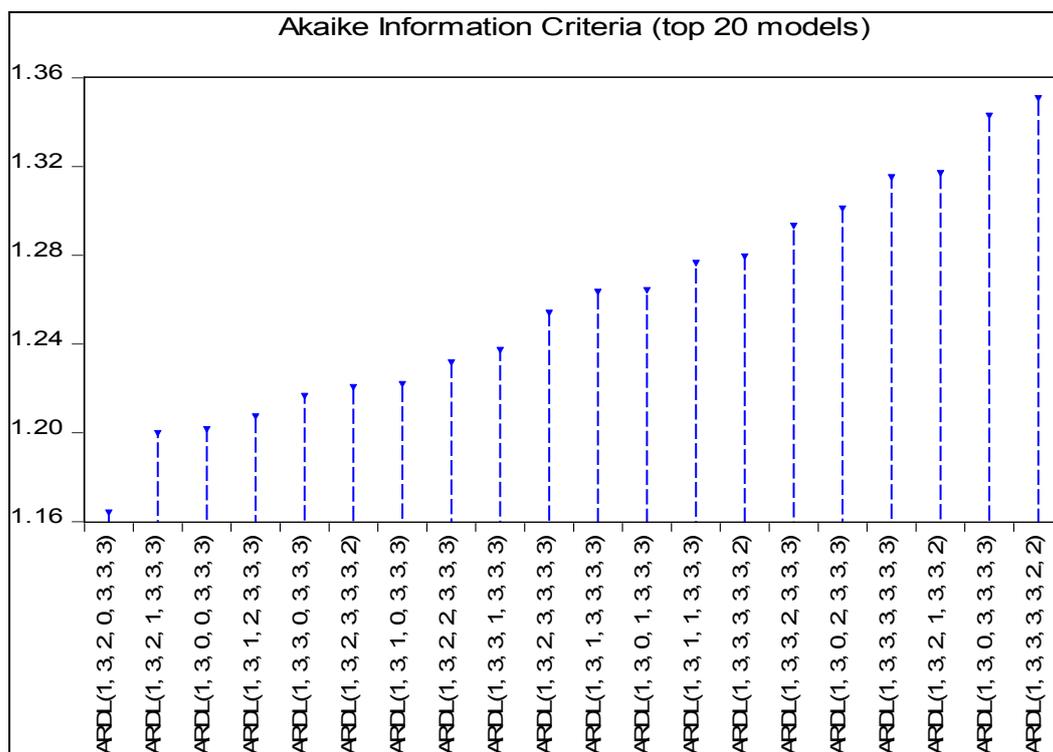
حيث يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لعلاقة الأجل الطويل وفق نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

$$\Delta FDI = c + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta IC_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} IP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{4i} \Delta LO_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{5i} MP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \lambda_{6i} \Delta RT_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \lambda_{7i} \Delta SC_{t-i} + \varepsilon_t \dots (26)$$

■ تم تحديد فترات الإبطاء وفقا لمعيار AIC وبالاعتماد على مخرجات Eviews 10، حيث نلاحظ من الشكل أدناه أن فترة الإبطاء المثلى تتحدد من خلال أصغر قيمة لمعيار AIC ومنه فالنموذج الأمثل

لِلدراسة هو: $ARDL(1, 3, 2, 0, 3, 3, 3)$

الشكل (30): فترات الإبطاء وفقا لمعيار AIC



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

- كما تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، وكانت النتائج التالية:

الجدول (34): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IC	0.773927	0.130506	5.930201	0.0002
IP	0.077003	0.083264	0.924812	0.3792
LO	0.212892	0.327407	0.650236	0.5318
MP	-0.627313	0.209095	-3.000138	0.0150
RT	-0.767116	0.182043	-4.213924	0.0023
SC	0.113915	0.223706	0.509220	0.6228
C	-3.270699	0.970157	-3.371309	0.0082

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من الجدول أعلاه لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن كل من (IP, LO, SC) لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل لكنها ليست معنوية إحصائياً، في حين أن متغير الصراعات الداخلية IC هو معنوي وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى الطويل، إذ

أن الزيادة في IC بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.773%، غير أن متغير العسكر في السياسة MP هو معنوي ويؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* في المدى طويل، إذ أن الزيادة في MP بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.627%، كما أن متغير التوتر الديني RT له تأثير معنوي وسالب على *FDI* في المدى الطويل حيث تؤدي الزيادة في RT بـ 1% إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.767%.

3-4-3- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL):

توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL أن معامل تصحيح الخطأ سلبي وذو دلالة إحصائية $CointEq(1-) = -1.53$ مما يؤكد وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM أن أي اختلال في التوازن يصحح بـ 153% سنوياً، كما نلاحظ أيضاً أن معامل التحديد $R^2 = 90.14\%$ مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على شرح 90% من الانحراف في المتغير التابع.

الجدول (35): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IC)	0.072678	0.068705	1.057821	0.3177
D(IC(-1))	-0.996053	0.137291	-7.255069	0.0000
D(IC(-2))	-0.452699	0.092874	-4.874347	0.0009
D(LO)	1.266016	0.284045	4.457093	0.0016
D(LO(-1))	-0.181399	0.161001	-1.126692	0.2890
D(LO(-2))	-0.640955	0.196737	-3.257930	0.0099
D(MP)	-0.701185	0.164224	-4.269699	0.0021
D(MP(-1))	1.326072	0.238250	5.565894	0.0003
D(MP(-2))	0.544458	0.163857	3.322765	0.0089
D(RT)	-0.190632	0.197016	-0.967596	0.3585
D(RT(-1))	-0.189599	0.143247	-1.323584	0.2183
D(RT(-2))	0.965634	0.153089	6.307652	0.0001
D(SC)	-0.524569	0.125520	-4.179171	0.0024
D(SC(-1))	-0.191440	0.061659	-3.104828	0.0126
D(SC(-2))	-0.670187	0.122147	-5.486743	0.0004
CointEq(-1)*	-1.534420	0.181955	-8.432974	0.0000
R-squared	0.901482	Mean dependent var	6.25E-11	
Adjusted R-squared	0.809121	S.D. dependent var	0.543443	
S.E. of regression	0.237428	Akaike info criterion	0.268951	
Sum squared resid	0.901956	Schwarz criterion	1.001819	
Log likelihood	11.69678	Hannan-Quinn criter.	0.511876	
Durbin-Watson stat	2.856237			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

وكما هو معروف فإن نموذج ECM يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. حيث توضح نتائج الجدول أعلاه أن التغير في الصراعات الداخلية IC هو معنوي وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى القصير، إذ أن الزيادة في IC بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0726%، كما أن في القانون والنظام LO هو معنوي وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى القصير، في حين أن متغير العسكر في السياسة MP هو معنوي ويؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى القصير، إذ أن الزيادة في MP بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.701%، كما يؤثر متغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى القصير، إذ أن الزيادة في بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.5245%.

3-4-4- الاختبارات التشخيصية للنموذج :

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقاً، وللتحقق قماً بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (36): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر

الاختبار	Value	Prob-Value
Serial Correlation LM Test	F-statistic =4.628930	0.0636
	Obs*R-squared=11.72908	0.0006
Jarque Berra	1.574216	0.455159
ARCH	F-statistic =0.218348	0.6438
	Obs*R-squared=0.231662	0.6303
Ramsey RESET Test	t-statistic = 1.191357	0.2677
	F-statistic =1.419331	0.2677

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

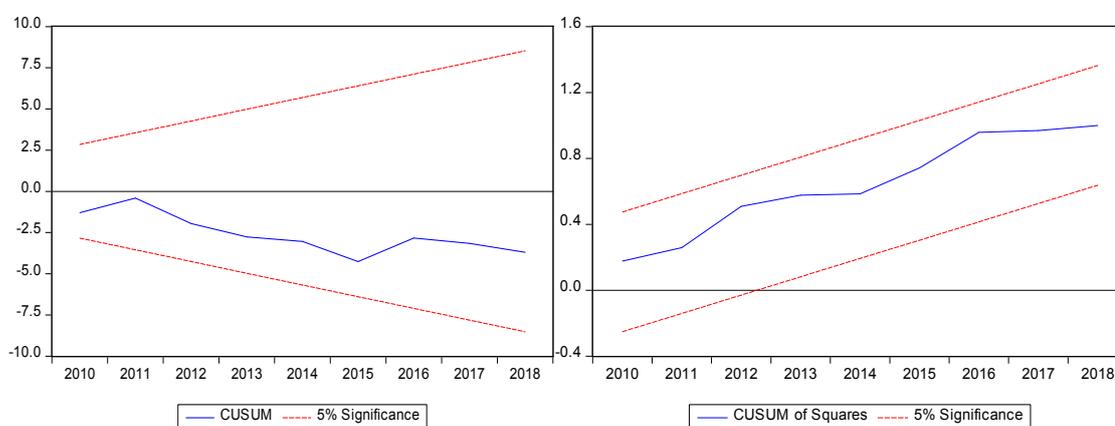
من خلال اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM Test يتضح عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت (Prob-value=0.0636) ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أما عن اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque Berra يشير نفس الجدول أن قيمة الاحتمال الحرج له أكبر من 5% حيث بلغت (Prob-value JB = 0.455159) ما يعني قبول الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعاً طبيعياً، ويسمح لنا اختبار الأثر ARCH إلى قبول أو رفض فرضية ثبات التباين وانطلاقاً من قيمة Obs*R-squared حيث أن قيمة الاحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0.6303 أي أكبر من قيمة 5% مما يعني تحقق فرضية

ثبات أو تجانس التباين. أما عن اختبار Ramsey RESET تظهر أن قيمته الاحتمالية تساوي 0.2677 أي أكبر من المعنوية 5% وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.

3-4-5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

يتضح من خلال الشكلين (رقم 31 و 32) أسفله أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير ونتائج المدى الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين CUSUM و CUSUMQ لهذا النموذج داخل الحدود المرحجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (31): المجموع التراكمي للبقاقي المتابعة CUSUM الشكل (33): المجموع التراكمي لمربعات البقاقي المتابعة CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

3-5- مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها:

تم أخذ في هذا المبحث مؤشرات المخاطر السياسية كمقياس للنوعية المؤسساتية قصد تحليل أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1984-2018، باستخدام منهجية ARDL ونموذج VECM، وتم الحصول على مجموعة من النتائج تمثلت في:

- يؤثر متغير الاستقرار الحكومي GST إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الأجل الطويل، ذلك أن الجزائر عرفت في فترة التي تلت العشرية السوداء حالة من ثبات واستمرار في الحكم ما شجع على جذب FDI، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فوجود استقرار حكومي يحفز المستثمرين الأجانب كونه يضمن حقوقهم، أما عدم وجود الاستقرار الحكومي الذي يتمثل في التغيير المتتابع والسريع

للوزارة، يعد بمثابة مؤشر على صراع في النظام السياسي ما قد يقود إلى ارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلا.

- لتغير الصراعات الخارجية EC والتوترات العرقية ET والصراعات الداخلية IC تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، حيث كانت هذه النتيجة غير متوقعة وهي تتفق مع ما توصل إليه (Lucke N, Eichler S, 2016) والتي بينت أن المستثمرين الأجانب يفضلون الاستثمار بالبلدان التي ليس لها استقرار سياسي، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال دراسة (James A. Robinson, 2008) التي ترى أن ضعف الهياكل المؤسساتية هي نتاج الاستعمار القديم الذي خلقه وخلفه قصد استغلال ثروات وموارد البلد، فوجود حالة من الصراعات الخارجية والداخلية والتوترات العرقية في بلد ما يجعل هذا الأخير يفقد الرقابة على موارده ما يحفز المستثمر الأجنبي على الاستيلاء على هذه الموارد.

- يؤثر متغير التدخل العسكري في السياسة MP والتوتر الديني RT سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات الباحثين (Grosse and Trevino(2005), Demirhan & Masca(2008), Erramilli & Rao(1993), Hany & Bazoumana (2017) الذين أكدوا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنخفض في حالة عدم وجود استقرار سياسي بالبلد والعكس صحيح.

من هذه النتائج يبدو واضحا أن النوعية المؤسساتية السياسية في الجزائر لازالت ضعيفة وهشة، كون أن أغلب مؤشرات المخاطر السياسية أثرت سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

المبحث الرابع: دراسة أثر مركبات مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية، المخاطر السياسية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص طبيعة العلاقة بين النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018 حيث تم أخذ بيانات سنوية، ما ميز هذه الدراسة أنه تم الاعتماد على مركبات مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية وكذا مركبات مؤشر المخاطر السياسية كمقياس للنوعية المؤسساتية، وذلك بغرض تحديد أي مؤشر من مؤشرات النوعية المؤسساتية له قدرة تفسيرية أعلى في استقطاب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

4-1- النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة:

بالاعتماد على دراسات السابقة منها دراسة (Sedik (2012) تم اقتراح الصيغة الرياضية التالية:

$$FDI = f(\text{COMGOV}, \text{COMPEF}, \text{COMPRISK}, \text{OILP}, \text{GDP})$$

حيث:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، ويمثل المتغير التابع.

COMGOV: متغير مستقل، مركب مؤشر الحكومة يمثل الوسط الحسابي لمؤشرات الحوكمة الستة

.KaufmannJ

COMPEF: متغير مستقل، مركب مؤشر الحرية الاقتصادية يمثل الوسط الحسابي لمؤشرات الحرية الاقتصادية.

COMPRISK: متغير مستقل، مركب مؤشر يمثل القيمة الوسط الحسابي لمؤشرات المخاطر السياسية.

OILP: متغير مستقل، يمثل أسعار النفط المقدرة بالدولار للبرميل الواحد.

GDP إجمالي الناتج المحلي: يعرف أيضا بالناتج المحلي الإجمالي للفرد أو معدل نمو السكان، أغلب الدراسات السابقة أخذت هذا المتغير كمؤشر لقياس حجم السوق (Market Size)، وفي هذه الدراسة أيضا سيتم اتخاذه كمؤشر للتعبير عن حجم السوق.

الجدول (37): متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	World Bank Data
COMGOV	مركب مؤشرات الحوكمة الستة	The Worldwide Governance Indicators
COMPEF	مركب مؤشرات الحرية الاقتصادية	Heritage Foundation
COMPRISK	مركب مؤشرات المخاطر السياسية	ICRG
OILP	سعر البترول	OPEC
GDP	إجمالي الناتج المحلي	World Bank Data

المصدر: من إعداد الباحثة

4-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة **Unit Root Test**:

من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف وتحديد النموذج القياسي المناسب، يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار **ADF**، واختبار **PP** والجدول أسفله يعرض نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول (38): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار **ADF** و **Philips-Perron**

القرار	نوع الاختبارات		نموذج ثابت واتجاه عام عند:	المتغيرات
	Phillips-Perron	Augmented Dickey-Fuller		
I(1)	-3.1714 (0.1156)	-3.2414 (0.1024)	المستوى	FDI
	-13.3836 *** (0.0000)	-6.0042 *** (0.0004)	الفرق الأول	
I(0)	-3.9784 ** (0.0255)	-3.9031 ** (0.0296)	المستوى	COMGOV
	-10.5509 *** (0.0000)	-11.6006 *** (0.0000)	الفرق الأول	
I(1)	-1.9316 (0.6044)	-2.1050 (0.5150)	المستوى	COMPEF
	-6.4922 *** (0.0002)	-6.5393 *** (0.0002)	الفرق الأول	
I(1)	-1.0168 (0.9207)	-1.0168 (0.9207)	المستوى	COMPRISK
	-3.2111 ** (0.0336)	-3.2943 *** (0.0022)	الفرق الأول	
I(1)	-0.8721 (0.9417)	-0.8540 (0.9439)	المستوى	OILP
	-4.7192 *** (0.006)	-4.1414 ** (0.0192)	الفرق الأول	
I(1)	8.9058 (1.0000)	2.7718 (1.0000)	المستوى	GDP
	-1.6493 * (0.0925)	-1.6493 * (0.0925)	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

ملاحظة: تشير *** و ** و * على دلالة إحصائية عند 1%، 5%، 10%، أما بالنسبة للقيم في الجدول تمثل الإحصائية (t-statistic).

يتضح من جدول نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillips-Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Perron أنه لا يمكن رفض فرضية العدمية القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة للمتغيرات (FDI, COMPEF, GDP, OILP, COMPRISK)، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، في حين أن المتغير (COMGOV) ساكن عند المستوى أي من الرتبة $I(0)$ ، هذا معناه أن متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ ، وبالتالي فإن النموذج القياسي الأنسب لهذه الدراسة هو منهجية (ARDL).

4-3- تطبيق منهجية (ARDL):

ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمتغيرات محل الدراسة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta FDI = & c + B_1 FDI_{t-1} + B_2 COMGOV_{t-1} + B_3 COMPEF_{t-1} + B_4 COMPRISK_{t-1} + \\ & B_5 OILP_{t-1} + B_6 GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta COMGOV_{1t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta COMPEF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{4i} \Delta COMPRISK_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{5i} \Delta OILP_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^{q_5-1} \lambda_{6i} \Delta GDP_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots(24) \end{aligned}$$

4-3-1. اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test):

التكامل المشترك وفقاً ل (Pesaran, Shin & Smith, 2001) في نماذج (ARDL) يتركز على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = 0 \\ H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq 0 \end{cases}$$

حيث تمثل H_0 الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، في حين H_1 تمثل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج، ويعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistics.

الجدول (39): نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	5.783630 5	10%	2.08	3
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة $F\text{-Statistics} = 5.783630$ أكبر من كل قيم الحد الأعلى $I(1)$ عند كل مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%). مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي.

2-3-4. تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

حيث يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لعلاقة الأجل الطويل وفق نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

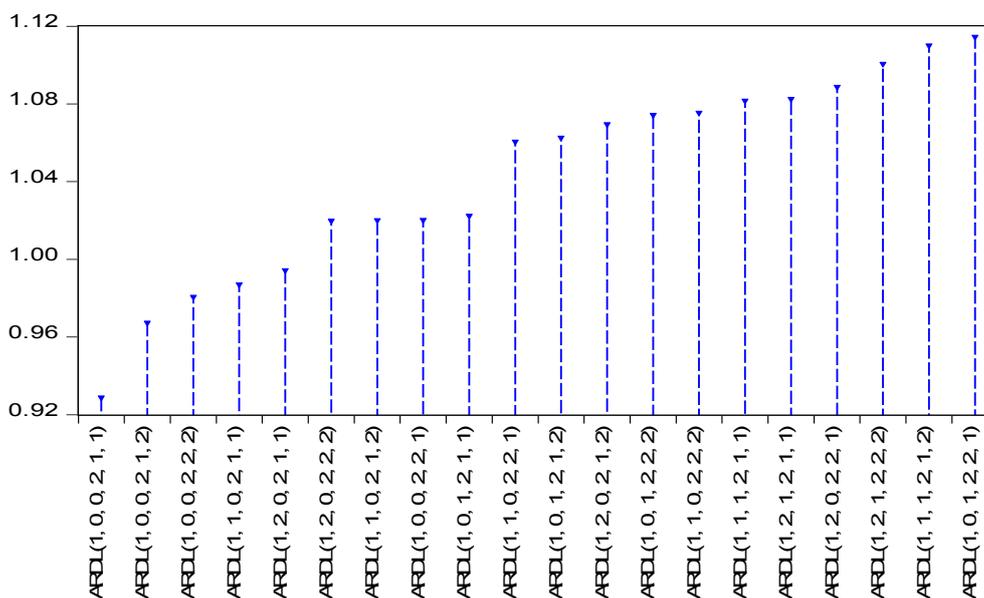
$$\Delta FDI = c + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta COMGOV_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta COMPEF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{4i} \Delta COMPRISK_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{5i} \Delta OILP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \lambda_{6i} \Delta GDP_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots (25)$$

■ تم تحديد فترات الإبطاء وفقا لمعيار AIC وبالاعتماد على مخرجات Eviews 10، حيث نلاحظ من الشكل أدناه أن فترة الإبطاء المثلى تتحدد من خلال أصغر قيمة لمعيار AIC ومنه النموذج الأمثل هو:

$$ARDL(1, 0, 0, 2, 1, 1)$$

الشكل (34): فترات الإبطاء وفقا لمعيار AIC

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

- كما تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، وكانت النتائج التالية:

الجدول (40): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COMGOV	-2.117364	0.954774	-2.217659	0.0509
COMPEF	0.181714	0.031831	5.708702	0.0002
COMPRISK	0.023815	0.022537	1.056725	0.3155
OILP	-1.625273	0.903976	-1.797917	0.1024
GDP	3.180728	0.939701	3.384829	0.0069
C	-50.44857	13.12563	-3.843516	0.0032

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من الجدول أعلاه لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن مركبات مؤشرات الحوكمة (COMGOV) معنوية ولها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، في حين أن متغير مركبات مؤشرات الحرية الاقتصادية COMPEF هو معنوي وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى طويل، إذ أن الزيادة في COMPEF بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.1817%، كما يؤثر إيجابيا متغير مركبات مؤشرات المخاطر COMPRISK على تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر *FDI* في المدى طويل غير أنه ليس معنوي، أما متغير أسعار البترول OILP فيؤثر سلبا على *FDI* في المدى الطويل إلى أنه ليس له دلالة إحصائية، أما متغير *GDP* فهو معنوي وله تأثير موجب على *FDI* في المدى الطويل.

3-3-4. تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL):

توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL أن معامل تصحيح الخطأ سلبى وذو دلالة إحصائية $CointEq(1-) = -1.42$ مما يؤكد وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM أن أي اختلال في التوازن يصحح بـ 14.2% سنويا، كما نلاحظ أيضا أن معامل التحديد $R^2 = 84.9\%$ مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على شرح 84.9% من الانحراف في المتغير التابع.

الجدول (41): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COMPRISK)	-0.051864	0.024468	-2.119675	0.0601
D(COMPRISK(-1))	0.109398	0.018424	5.937648	0.0001
D(OILP)	1.784241	0.847277	2.105853	0.0615
D(GDP)	-2.831870	0.771506	-3.670572	0.0043
CointEq(-1)*	-1.427799	0.177402	-8.048395	0.0000
R-squared	0.849301	Mean dependent var		0.022637
Adjusted R-squared	0.811627	S.D. dependent var		0.601809
S.E. of regression	0.261197	Akaike info criterion		0.357175
Sum squared resid	1.091584	Schwarz criterion		0.605871
Log likelihood	1.249663	Hannan-Quinn criter.		0.411148
Durbin-Watson stat	1.997696			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

وكما هو معروف فإن نموذج ECM يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. حيث توضح نتائج الجدول أعلاه أن التغير في *COMPRISK* هو معنوي ويؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* في المدى القصير، إذ أن الزيادة في *COMPRISK* بـ 1% يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0518%، أما التغير في *OILP* فهو معنوي وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* في المدى القصير، في حين يؤثر التغير في *GDP* سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* في المدى القصير.

4-3-4. الاختبارات التشخيصية للنموذج :

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متنسقا، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقى نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كالتالي:

الجدول(42): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر

الاختبار	Value	Prob-Value
Serial Correlation LM Test	F-statistic =1.980428	0.2001
	Obs*R-squared=6.954183	0.0309
Jarque Berra	0.277625	0.870391
ARCH	F-statistic =0.346604	0.5634
	Obs*R-squared=0.377840	0.5388
Ramsey RESET Test	t-statistic = 0.186616	0.8561
	F-statistic =0.034826	0.8561

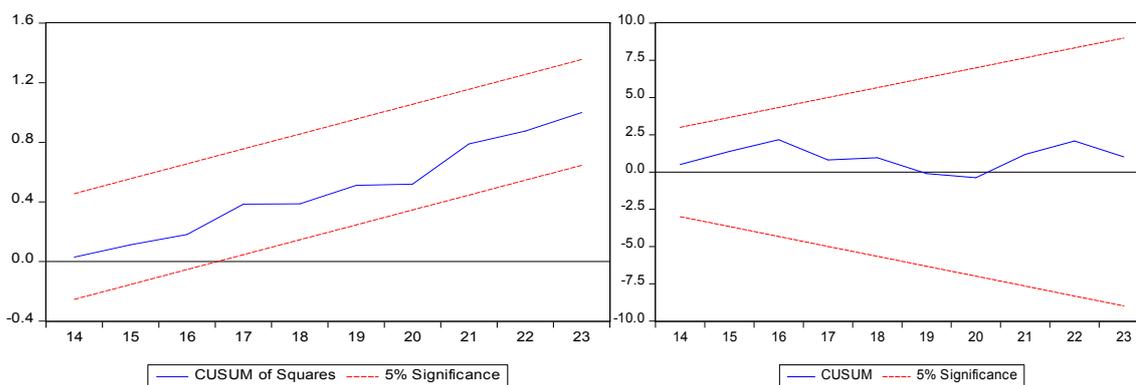
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقى LM Test يتضح عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت (Prob-value=0.2001) ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أما عن اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque Berra يشير نفس الجدول أن قيمة الاحتمال الحرج له أكبر من 5% حيث بلغت (Prob-value JB = 0.870391) ما يعني قبول الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعا طبيعيا، ويسمح لنا اختبار الأثر ARCH إلى قبول أو رفض فرضية ثبات التباين وانطلاقا من قيمة Obs*R-squared حيث أن قيمة الاحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0.5388 أي أكبر من قيمة 5% مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين. أما عن اختبار Ramsey RESET تظهر أن قيمته الاحتمالية تساوي 0.8561 أي أكبر من المعنوية 5% وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.

4-3-5. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

يتضح من خلال الشكلين (35 و36) أسفله أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير ونتائج المدى الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين CUSUM و CUSUMQ لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (34): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM الشكل (35): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

4-4 مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها:

من خلال دراسة أثر النوعية المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018، باستخدام مركبات مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية وكذا مركبات مؤشر المخاطر السياسية لقياس النوعية المؤسساتية، إضافة إلى كل من متغير GDP الذي يعكس حجم السوق ومتغير أسعار البترول OILP، واعتمادا على منهجية ARDL، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن مركبات مؤشرات الحوكمة (COMGOV) معنوية ولها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، وذلك ناتج عن عدم فعالية الحكومة وكثرة العراقيل البيروقراطية والإجراءات الإدارية إضافة إلى سوء النوعية التنظيمية وضعف القضاء وعدم استقلاليته، ما أدى إلى تفشي الفساد، هذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Saber & al.(2019), Gangi & Abulrazak.(2012), (Mihaela Peres et al.(2018)).
- أن النوعية المؤسساتية الاقتصادية تمثل عامل محفز في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فلقد تبين أن المؤشر المركب للحرية الاقتصادية COMPEF هو معنوي وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى طويل في الجزائر، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (معط الله سهام، (2017)، ناصور عبد القادر(2014), (Nahed zghidi & al (2016)).
- أن متغير أسعار البترول OILP يؤثر إيجابيا على FDI الواردة إلى الجزائر في المدى القصير، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، فكما هو معلوم تتمتع الجزائر باقتصاد ريعي إذ بلغت صادرات البلد في القطاع النفطي أكثر من 95%، إضافة إلى أن قطاع المحروقات أخذ حصة الأسد من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة مع باقي القطاعات، وذلك يرجع لارتفاع أسعار البترول ما يرفع من عائدات الاستثمار في هذا القطاع ويشكل عامل جذب للمستثمر الأجنبي المباشر ذلك لأنه يعكس وجد استقرار اقتصادي.

– أما متغير **GDP** فهو معنوي وله تأثير موجب على **FDI** في المدى الطويل في الجزائر، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة ((Nahed zghidi & al (2016), Sedik.(2012))، وتتفق كذلك مع النظرية الاقتصادية كون الناتج المحلي الإجمالي للفرد **GDP** يعتبر محدد اقتصادي مهم لـ **FDI**، فهو يقيس حجم السوق (**Market Size**) وهذا المؤشر له أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فتوافر أسواق كبيرة ببلد ما يعمل على خفض التكاليف وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا من خلال هذا الفصل اختبار فرضيات البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث تم تقديم في المبحث الأول الخلفية النظرية لمختلف أساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة في الدراسة القياسية، أما بخصوص الدراسة القياسية فقلد تم تحديدها على أساس البيانات المتوفرة والتي حددت بفترتين 1996-2018 و1984-2018 مع اقتراح عدة نماذج رياضية، ففي المبحث الثاني تم دراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1996-2018، باستخدام منهجية ARDL حيث تم قياس النوعية المؤسساتية السياسية بمؤشرات الحوكمة الستة لـ Kaufmann، أما النوعية المؤسساتية الاقتصادية فتم التعبير عنها من خلال مؤشرات الحرية الاقتصادية، وبينت نتائج الدراسة ضعف النوعية المؤسساتية السياسية في استقطاب المستثمرين الأجانب، في حين كان للنوعية المؤسساتية الاقتصادية أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، أما المبحث الثالث خصص لدراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1984-2018 في الجزائر، حيث تم قياس النوعية المؤسساتية بمؤشرات المخاطر السياسية الصادرة عن PRS، ونظرا لوجود 12 مؤشر تم تقسيم الدراسة إلى نموذجين، نموذج رياضي تم تقديره باستخدام نموذج VECM والنموذج الثاني باستخدام منهجية ARDL، دلت النتائج أن النوعية المؤسساتية السياسية في الجزائر تتسم بالضعف والهشاشة، نظرا لأن أغلب مؤشرات المخاطر السياسية أثرت سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، وفي المبحث الرابع تم دراسة أثر مركبات مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية، المخاطر السياسية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018، واعتمادا على منهجية ARDL، تم التوصل إلى أن مركبات مؤشرات الحوكمة (COMGOV) معنوية ولها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، غير أن المؤشر المركب للحرية الاقتصادية COMPEF كان معنوي وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى طويل في الجزائر، وكذلك متغير أسعار البترول OILP له أثر إيجابي على FDI الواردة إلى الجزائر في المدى القصير، كما كان لمتغير GDP أثر إيجابي ومعنوي على FDI في المدى الطويل في الجزائر.

الخطمة العمة

مع أواخر التسعينات، تم حدوث طفرة في الأدبيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية إذ تحول التركيز من دراسة المحددات التقليدية لاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاهتمام بدراسة المحددات الحديثة المتمثلة في النوعية المؤسساتية، وذلك راجع للدور المهم لنوعية المؤسساتية بنوعيتها السياسي والاقتصادي في الأداء الجيد للاقتصاد وفي تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، فوجود نوعية مؤسساتية جيدة وقوية بالبلد المضيف يمنح الأمان للمستثمرين الأجانب، أما الدول التي تتسم بضعف النوعية المؤسساتية يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، وتجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضاً في مستويات رأس المال البشري والمادي، نمو العمالة وانخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي.

ونظراً للدور الايجابي الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى التنمية الاقتصادية وعلى اقتصاديات الدول المضيفة، قامت العديد من الدول بتحسين هيكلها المؤسساتية خصوصاً الدول النامية المعتمد اقتصادها على موارد محددة، ومن بينها الجزائر التي قامت بالاعتماد على إستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب، ما يعود تأويله إلى وجود خلل في البيئة المؤسساتية، وهذا ما قادنا إلى دراسة أثر مؤشرات النوعية المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر .

■ النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات:

سمحت هاته الدراسة بتحري مدى صحة الفرضيات من عدمها وذلك من خلال مجموعة من النتائج توصلنا إليها تتمثل في:

➤ في النموذج الذي درس أثر النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1996-2018، باستخدام منهجية ARDL حيث تم قياس النوعية المؤسساتية السياسية بمؤشرات الحوكمة الستة لـ Kaufmann، أما النوعية المؤسساتية الاقتصادية فتم التعبير عنها من خلال مؤشرات الحرية الاقتصادية، بينت نتائج الدراسة الخاصة بهذا النموذج:

- عجز النوعية المؤسساتية السياسية في استقطاب المستثمرين الأجانب، نظرا لضعف مؤشرات الحوكمة التي تميزت بتفشي قضايا الفساد، عدم وجود نوعية تنظيمية جيدة وعدم كفاءة النظام القضائي، إلى جانب كثرة العراقيل البيروقراطية، كل هذه العوامل تساهم في ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وخلق حالة من عدم اليقين ما يزيد من درجة المخاطر في البيئة المؤسساتية الجزائرية، ما يؤدي إلى ردع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى.
- في حين كان للنوعية المؤسساتية الاقتصادية أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، وذلك راجع للإصلاحات الاقتصادية والمالية والجبائية التي تبنتها الجزائر مع مطلع التسعينات قصد جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تبين أن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على FDI، وذلك نتيجة للطفرة النفطية التي عرفت الجزائر في سنة 2009 وما ترتب عنها من زيادة في الإنفاق الحكومي خاصة على التجهيزات والبنية التحتية، ما ساهم في وجود بنية تحتية جيدة وهو ما يعمل على جذب المستثمرين الأجانب، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثالثة.
- كما تبين أن للمؤشرات الحرية التجارية TF والحرية المالية FF والحرية الاستثمار IF أثر إيجابي على FDI في الجزائر في الأجل الطويل، ما يدل على أن انفتاح الأسواق بالجزائر له أثر مهم وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- في حين أن نزاهة الدولة GI تؤثر سلبا على FDI في الجزائر في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية فغياب شفافية في السياسات الحكومية وانتشار الفساد بمختلف أنواعه إلى جانب عدم ثقة الجمهور في السياسيين، يشكل حالة من غياب الاستقرار الاقتصادي والذي قد ينتج عنه انتفاضات واحتجاجات في المستقبل تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي ما يرفع درجة الخطورة لدى المستثمرين الأجانب.

➤ في النموذج الذي خصص لدراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1984-2018 في الجزائر، حيث تم قياس النوعية المؤسساتية بمؤشرات المخاطر السياسية الصادرة عن PRS، ونظرا لوجود 12 مؤشر تم تقسيم الدراسة إلى نموذجين، نموذج رياضي تم تقديره باستخدام نموذج VECM والنموذج الثاني باستخدام منهجية ARDL، تحصلنا على النتائج التالية:

- يؤثر متغير الاستقرار الحكومي GST إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الأجل الطويل، ذلك أن الجزائر عرفت في فترة التلت العشرية السوداء حالة من ثبات واستمرار

في الحكم ما شجع على جذب FDI، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فوجود استقرار حكومي يحفز المستثمرين الأجانب كونه يضمن حقوقهم، أما عدم وجود الاستقرار الحكومي الذي يتمثل في التغيير المتتابع والسريع للوزارة، يعد بمثابة مؤشر على صراع في النظام السياسي ما قد يقود إلى ارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً، وهذه النتيجة تتطابق مع الفرضية الثالثة.

- لتغير الصراعات الخارجية EC والتوترات العرقية ET والصراعات الداخلية IC تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، حيث كانت هذه النتيجة غير متوقعة، ويمكن تفسيرها بأن وجود حالة من الصراعات الخارجية والداخلية والتوترات العرقية في بلد ما يجعل هذا الأخير يفقد الرقابة على موارده ما يحفز المستثمر الأجنبي على الاستيلاء على هذه الموارد، وهذه النتيجة تتطابق مع الفرضية الثالثة.

- يؤثر متغير التدخل العسكري في السياسة MP والتوتر الديني RT سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الأجل الطويل. وهذه النتيجة تنفي صحة الفرضية الثالثة.

من هذه النتائج يبدو واضحاً أن النوعية المؤسساتية السياسية في الجزائر لازالت ضعيفة وهشة، كون أن هناك مؤشرات للمخاطر السياسية أثرت سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل وأخرى أثرت إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

➤ أما فيما يخص النموذج الذي درس أثر مركبات مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية، المخاطر السياسية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018، واعتماداً على منهجية ARDL، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن مركبات مؤشرات الحوكمة (COMGOV) معنوية ولها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، وذلك ناتج عن عدم فعالية الحكومة وكثرة العراقيل البيروقراطية والإجراءات الإدارية إضافة إلى سوء النوعية التنظيمية وضعف القضاء وعدم استقلاليتها، ما أدى إلى تفشي الفساد، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى.

- أن النوعية المؤسساتية الاقتصادية تمثل عامل محفز في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فلقد تبين أن المؤشر المركب للحرية الاقتصادية COMPEF هو معنوي وله تأثير

إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى طويل في الجزائر، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثالثة.

- أن متغير أسعار البترول OILP يؤثر إيجابيا على FDI الواردة إلى الجزائر في المدى القصير، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، فكما هو معلوم تتمتع الجزائر باقتصاد ريعي إذ بلغت صادرات البلد في القطاع النفطي أكثر من 95%، إضافة إلى أن قطاع المحروقات أخذ حصة الأسد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة مع باقي القطاعات، وذلك يرجع لارتفاع أسعار البترول ما يرفع من عائدات الاستثمار في هذا القطاع ويشكل عامل جذب للمستثمر الأجنبي المباشر ذلك لأنه يعكس وجد استقرار اقتصادي، وبالتالي هذه النتيجة تنفي الفرضية الرابعة، إذ يبدو أن للمحدد الاقتصادي الكلي "سعر البترول" أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقل عن أهمية المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP فهو معنوي وله تأثير موجب على FDI في المدى الطويل في الجزائر، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية كون الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP يعتبر محدد اقتصادي مهم لـ FDI، فهو يقيس حجم السوق (Market Size) وهذا المؤشر له أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يعبر عن حجم الطلب، فتوافر أسواق كبيرة ببلد ما يعمل على خفض التكاليف وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، فلقد عرفت الجزائر خلال الفترة 2010-2015 نموا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ أقصى قيمة له سنة 2014 بنسبة 3.8%، ما أدى إلى تحسن متوسط دخل الفرد وهذا الأخير جعل من المواطن الجزائري يتطلع إلى سلع جديدة، فوجود فجوة من هذا النوع يشكل فرصة جيدة لتدفق استثمارات أجنبية مباشرة جديدة تقوم بإشباع هذا الطلب المتزايد، وبالتالي نلاحظ أن المتغير الاقتصادي الكلي GDP يساهم في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، وهذه النتيجة لا تتطابق مع الفرضية الرابعة.

■ التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنفيذ سياسات وإجراءات تضمن الشفافية الكافية للمستثمرين المحتملين قبل استخدام تدابير أخرى لجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، من خلال محاربة الإجراءات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات المتبعة لإنشاء المؤسسات الخاصة لاسيما الإجراءات المعقدة والتي تردع المستثمر الأجنبي، إضافة إلى العمل على تكوين الإداريين وإدخال التكنولوجيا.
- القيام بتفعيل دولة الحكم الراشد والتركيز على إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض النزاعات .
- صياغة أطر سياسية لتحسين مناخ الاستثمار، والحد من القيود المفروضة على رأس المال وتحويل الأرباح.
- القضاء على الفساد المالي والإداري والسياسي الذي أصبح يشكل معضلة تنخر الاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق المساءلة وتشكيل مراكز وطنية خاصة بالرقابة.
- القيام بتحسين البيئة المؤسساتية من خلال السياسات الحكومية التي تؤسس هيكلًا قانونيًا يوفر تنفيذ منصف للعقود والمنازعات القضائية وسيادة القانون بعيدا عن أي تدخلات سياسية.
- العمل على حماية حقوق الملكية من كل أشكال الاعتداء وخاصة الاستيلاء والمصادرة والتأميم من خلال سن قوانين صارمة.
- تنويع أنشطة الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على قطاع المحروقات فقط، وتعزيز برامج التوعية القطاعية، وتشجيع التكامل الاقتصادي والتجاري من خلال إبرام اتفاقيات الاستثمار، وذلك من أجل جذب أكثر للمستثمرين الأجانب.
- الانضمام لمختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، التي تلقى اهتمام رجال الأعمال الأجانب، من خلال بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية وتوفر بشكل دوري مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والمؤسسية في الجزائر.
- العمل على دعم الاستقرار والإصلاح السياسي، وخلق مناخ ديمقراطي وتجاوز بين السياسيين والشعب والانفتاح على حرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية.

- تطوير القطاع المالي، وتعزيز القدرة المالية للمصارف، وتطوير وظائفها ووسائلها، وأيضا تطوير أسواق الأوراق المالية وشركات التأمين بما يساعد على زيادة الاستفادة من الموارد المالية المتوفرة وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.
 - القيام بإستراتيجية ترقية الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية وضرورة القيام بمراجعة هذه الوكالة لتستجيب للمعايير الدولية لجلب الاستثمار، كذلك لا بد عليها أن تعمل بشراكة مع مكتب التسويق الدولي لإظهار قدرات الجزائر وجاذبية أسواقها، وكذا تكوين إطارات في هذا المجال مهمتهم العمل على الإعلان لجاذبية السوق.
 - على الدولة الجزائرية أن تنفذ سياسات وإجراءات تضمن الشفافية الكافية للمستثمرين المحتملين قبل استخدام تدابير أخرى لجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- آفاق البحث:

رغم الإلمام بحثيات الدراسة التي تناولت نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أنه تبقى بعض النقاط التي تحتاج إلى المزيد من البحث، ويمكن اقتراح المواضيع التالية:

- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعي ونوعية المؤسسات.
- تأثير الموارد الطبيعية على الجودة المؤسسية وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- آليات توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات التنوع الاقتصادي.
- التنوع الاقتصادي كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحفز لتحسين النوعية المؤسسية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أميرة حسب الله مُجَد، (2005)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر، تركيا، وكوريا الجنوبية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 2- حازم الببلاوي، (1972)، "المجتمع التكنولوجي الحديث"، تقديم: زكي نجيب محمود، الإسكندرية.
- 3- حازم الببلاوي، (1995)، "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الشروق، الطبعة 1، بيروت.
- 4- دراز حامد عبد المجيد، (2002/2003)، "السياسات المالية"، الإسكندرية، دار الجامعية.
- 5- ديري زاهد مُجَد، (2011)، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
- 6- رضا عبد السلام، (2007)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، مصر.
- 7- رضا عبد السلام، (2002)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار السلام للطباعة، مصر.
- 8- زينب حسين عوض الله، (2005)، "الاقتصاد الدولي، العلاقات والنقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.
- 9- شلغوم عميروش محند، (2012) "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان.
- 10- صفوت أحمد عبد الحفيظ، (2005)، "دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- 11- عبد الحميد عبد المطلب، (2008)، "العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 12- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، (2014)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، طبعة 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 13- عبد السلام أبو قحف، (2001)، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية"، مؤسسة شباب الجامعة.
- 14- عبد السلام أبو قحف، (2003)، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 15- عبد الكريم كاكي، (2014)، "الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، "اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى كوز)"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 17- عكاشة خالد كمال، (2014)، "دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار - دراسة مقارنة لبعض التشريعات في الدول العربية والأجنبية والاتفاقيات الدولية وخصوصة مركز واشنطن"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الأردن.

- 18- عمر صقر، (2003)، "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، القاهرة.
- 19- عمر هاشم محمد صدقة، (2008)، "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 20- غازي عبد الرزاق النقاش، (2006)، "التمويل الدولي و العمليات المصرفية"، دار وائل، الأردن.
- 21- ماجد أحمد عبد الله، (2011)، "إدارة الاستثمار"، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان.
- 22- محمد سامي عبيد التميمي، (2008)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006"، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، الكوفة.
- 23- محمد عبد العزيز عبد الله، (2005)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن.
- 24- مدحت القريشي، (2007)، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، الأردن.
- 25- مدحت محمد أبو النصر، (2015)، "الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.
- 26- مراد محمودي، (2002)، "التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)"، دار الكتاب الحديث، الجزائر.
- 27- المسير محمد زكي، (1970)، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 28- النجار سعيد، (1992)، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، المنظم من طرف اتحاد المصارف العربية، القاهرة.
- 29- نزيه عبد المقصود مبروك، (2007)، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

ب- الرسائل والأطروحات:

- 30- أ محمد بلقاسم، (2012-2013)، "نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
- 31- بلال بوجمة، (2012-2013)، "سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 32- حساني بن عودة، (2010-2011). "أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر.

- 33- حسن بن رقدان المهجوع،(2006)، "اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي"، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- 34- حسيني يمينة،(2011)،"تراضي الأطراف على التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- 35- داودي مُجّد،(2012/2011)،"السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه،: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان.
- 36- دلال بن سمينة،(2013 /2012)، " تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجّد خضير بسكرة.
- 37- زرقين سورية،(2008)،" دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية"، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مُجّد خضير بسكرة.
- 38- عبد القادر ناصور،(2013-2014)،" إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- 39- عبد الكريم بعداش،(2008/2007)،"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره علماقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)"،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- 40- فارس فضيل،(2004)، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
- 41- فريد أحمد سليمان قبالان،(2006)،"مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- 42- فريد أحمد سليمان قبالان،(2006)،"مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.
- 43- كريمة فرحي،(2013/2012)، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 44- معط الله سهام،(2016-2017)، "أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

ت- المنشورات العلمية (المقالات والمدخلات والأيام الدراسية والندوات العلمية):

- 45- هيل عجمي جميل، (1999)، "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه و المستقبل، دراسات إستراتيجية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 32.
- 46- هيل عجمي جميل، (2001)، "تدفق رؤوس الأموال الأجنبي الخاصة إلى البلدان النامية و آثارها المتوقعة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 289.
- 47- عيسى مُجدّ الغزالي، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا-، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، العدد 33.
- 48- عثمانى أحسن وشعابنية سعاد، (2013)، "الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مقدمة في الملتقى الدولي، " دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة في الجزائر"، كلية علوم الاقتصادية و التسيير خنشلة، 9 و 10 أبريل.
- 49- حسن بن رfidان المهجوج، (2006)، " اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي"، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- 50- زيدان مُجدّ، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
- 51- بولرباح غريب، (2012)، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10.
- 52- أحمد زكريا صيام، (2005)، "أليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، الجزائر.
- 53- إبراهيم العيسوي، (2011)، "نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط المجلد الثالث عشر، العدد الأول.
- 54- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، (2012)، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 3، مستغانم، الجزائر.
- 55- مرداوي كمال، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبو بكر بلقايد تلمسان.
- 56- كرامة مروة، رايس حدة، (2012)، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد الثاني.
- 57- عبد المجيد أونيس، (2006)، "الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل، الجزائر.
- 58- مُجدّ زعلاني، (2011)، "شمولية الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري"، أبحاث إدارية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة مُجدّ خيضر، بسكرة.

- 59- المهران حسن، (يوليو 2000)، "الاستثمار الأجنبي المباشر و إمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول.
- 60- جمال بوثلجة، (نوفمبر، 2016)، "النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000-2015)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 453، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

ث- التقارير العلمية:

- 61- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي، (2010)، "تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2010"، واشنطن.
- 62- المنتدى الاقتصادي العالمي، (2010)، التقرير السنوي 2010/2009، واشنطن.
- 63- حسين عبد الله الأسرج، (2005)، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83.
- 64- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2019)، "مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجابية الاستثمار -"، تقرير مناخ الاستثمار.
- 65- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2011)، مناخ الاستثمار في الدول العربية،
- 66- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية المالية 2010، الأردن، من الموقع:
<http://www.jnco.gov.jo/static/arabic>
- 67- المؤسسة العربية لضمان الصادرات، (2017)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
- 68-

ج- التشريعات والقوانين والمراسيم:

- 57- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016.
- 58- الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، مؤرخ في أول جمادى ثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، الجريدة رسمية رقم 2001.
- 59- المادة رقم 9 من الأمر رقم 03-01، المؤرخ في 20/08/2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 22/08/2001.
- 60- المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 19/07/2006.
- 61- دستور 1996 معدل و متمم، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر. 1996، عدد 76، صادر في 08 ديسمبر 1996.
- 62- دستور 2016، المعدل و المتمم لدستور 1996، مؤرخ بموجب القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر. عدد 14، صادر في 2016.

المراجع

- 63- مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 64، صادر في 10 أكتوبر 1993، (ملغى).
- 64- أمر رقم 01-03، يتعلق بتطوير الاستثمار مؤرخ في 20 أوت 2001، ج.ر عدد 52، صادر في 22 أوت 2001.
- 65- أمر رقم 10-01 مؤرخ في 26 أوت 2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج ر، عدد 49، صادر في 29 ديسمبر 2010.
- 66- أمر رقم 11-16 مؤرخ في 18 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012، ج ر، عدد 72، صادر في 29 ديسمبر 2011.
- 67- قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج.ر عدد 72، صادر في 31 ديسمبر 2015.
- 68- أمر رقم 95-05 مؤرخ في 21 جانفي 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية المنشأة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج ر عدد 07، صادر سنة 1995.

د- المواقع الالكترونية:

- 69- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، من على الموقع: www.andi.dz
- 70- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، <https://data.worldbank.org>
- 71- بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>
- 72- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال www.doingbusiness.org
- 73- الحرية الاقتصادية، 2017، <https://www.heritage.org>
- 74- البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية، <https://data.worldbank.org>

المراجع باللغة الاجنبية:

A- Books :

- 75- Acemoglu J, Robainson, (2005), « Institutions As The Fundamental Cause Of Long Run Growth », Handbook of Economic Growth, Volume IA. Edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf.
- 76- Anton N.Oleinik, (2005), « The Institutional Economics of Russia's Transformation », Ashgate, England, UK.
- 77- Aoki.M ,(2001), « Toward a Comparative Institutional Analysis », The MIT press Cambridge, USA.
- 78- Bernard Hugenier, (1984), "L'investissement Direct", Economica, Paris.
- 79- Bertrand Raymond, (1997), « Economie Financière internationale », Edition PUF , Paris.

- 80- Chen.C. (2011), "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
- 81- D. Kaufman, et al, (2000), "Gestion des affaires publiques De l'évaluation à l'action" , Finance & développement, Ed du FMI.
- 82- Dunning, J.H, (1993), "The Theory of Transnational Corporations", The United Nations Library on Transnational Corporations, Routledge , London and New York.
- 83- Freeman R. Edward, (2001), "Stakeholder Theory Of Modern Cooperation", Ethical Theory and Business. 7th edition..
- 84- Gerrit Faber and Jan Orbie, (2007). "European Union Trade Politics and Development, Everything but Arms Unraveled", Routledge , Development Economics, New York, USA, Canada.
- 85- Iris A. Hauswirth, (2006). "Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective", Physica- Verlag Heidelberg , Germany.
- 86- James A. Robinson, (2008), "The Latin American Equilibrium in Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" Edited by Francis Fukuyama, Oxford University Press, New York, USA.
- 87- Jean Louis Mucchielli, (2005), « Relations Economiques Internationales », 4ème édition, Hachette Supérieure, Paris.
- 88- Jean Pierre Bibeau. (2000). "Introduction à L'économie International", 4ème édition, Gaétan Morin: Canada.
- 89- Kenneth A. Reinert , (2012), "An Introduction to International Economics: New Perspectives on the World Economy" , Cambridge University Press, 2Ed, New York, USA.
- 90- Marianne Van Der Steen, (1999). "Evolutionary Systems of Innovation: of Veblenian-Oriented Study into The Role of The Government Factor", Van Goran, The Netherlands.
- 91- Marianne Van Der Steen, (1999) , "Evolutionary Systems of Innovation: Of Veblenian-Oriented Study into The Role of The Government Factor", Uitgeverij Van Gorcum, The Netherlands.
- 92- North & Thomas, (1973), "The Rise of Western World", A New Economic History, Cambridge University Press, Cambridge
- 93- Oliver E. Williamson, (1975), « Market and Hierarchies : Analysis and antitrust implication », New York.
- 94- Parker. R , (2000). "Introduction on Comparative International accounting Financial Times", Prentice Hall, London..
- 95- Pierre Jacquemot, (1990), « La Firme Multinationale Introduction Economique », Ed Economica, Paris.
- 96- Pierre Vernimmen, (2002), « Finance d'Entreprise », 5eme édition , Dalloz, Paris.
- 97- Raymond Bertrand, (1971), "Economie financière international", Edition PUF, Paris,.
- 98- Rugman. A.R, (1988). "The Multinational Enterprise", Handbook of international management, P. Walter & T. Murray edition, New York.

- 99- Salmon.J, (2001). « Dictionnaire de Droit International Public », Bruxelles, Bruylant .
- 100- Singh, L.K.(2008), « Foreign Exchange Management and Air Ticketing » . ISHA Books, New Delhi, India.

B- Articles :

- 101- Abdul Jalil & al ,(2016)." Is Corruption Good or Bad for FDI? Empirical Evidence from Asia, Africa and Latin America ", PANOECONOMICUS, Vol. 63.
- 102- Addison, T. &Heshmati, A. (2003).”The New Global Determinants of FDI Flows to Developing Countries: The Importance of ICT and Democratization”. World Institute for Development Economic Research, Discussion Paper No.2003/45.
- 103- AlexandreHenri, Paquerot Mathieu,(2000,juin), “Efficacités des structures de Controle et Enracinement”, Des Dirigeants Finance controle stratégie,Vol3(2).
- 104- Alice Sindzingre, (2001), « Dimensions Economiques Des Reformes de L’Etat en Afrique Sub Saharienne en CEAN L’Afrique Politique : Reformes des Etats Africains », Ed Kharthala et centre D’etude D’Afrique Noire, CNRS, Paris, France.
- 105- Becchetti, L. &Hassan,I.(2004). "The Effects of Internal Integration of the MENA Region and its Integration with the EU: Impact on Real Effective Exchange-Rate Volatility, Institutional Quality and Growth for MENA Countries. Economic Research Forum, Working Papers 0428.
- 106- Ben Hamouda.H, Oulmane, N et Sandretto.R, (2009), « Emergence en Méditerranée:Attractive Des Investissements Internationaux et Délocalisations », L’Harmattan, France.
- 107- Bento,J.P.C,(2009), « Economic Integration, International Trade and the Role of FDI “, Deutsche National Bibliothek, Germany.
- 108- Bitzenis.A, (2009), « The Balkans: FDI and European Union Accession », Ashgate Publishing, London.
- 109- Bonnie G. Buchanan & al, (2012). "Foreign Direct Investment and Institutional Quality: Some Empirical Evidence", International Review of Financial Analysis, Elsevier,Vol.21©.
- 110- Chen.C, Chang.L,Zhang.Y,(1995)," The Role of Foreign Direct Investment In China’s Post Economic Development" , World Development, Elsevier Science LTD , Vol.23, No.4, Great Britain.
- 111- Coase, (1960),“The Problem of Social Cost”, Journal of Law and Economics, 3(1).
- 112- Dago, G. J., & Abdourahmane, D. I. A. W. (2018). "Qualité des institutions et volatilité des investissements directs étrangers en Afrique subsaharienne". Revue d’Economie Théorique et Appliquée, 1840.
- 113- Dago, G. J., & Abdourahmane, D. I. A. W. (2018). "Qualité des institutions et volatilité des investissements directs étrangers en Afrique subsaharienne". Revue d’Economie Théorique et Appliquée, 1840.
- 114- Damanpour,F.(1990), «The evolution of Foreign Banking in Institution in the United States : Developments in International Finance” , Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA.

- 115- Denisia, V.(2010). « Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories», European journal of Interdisciplinary Studies, Issue3.
- 116- Didier Chabaud, Claude Parthenay, Yannick Pérez.(2005), "Evolution de l'analyse Northienne des institutions: La prise en compte de idéologies". Ecole de Management de Normandie, Cahier de recherche, N°23.
- 117- Donika Lilova,(2009), "Bulgaria as a Target for Foreign Direct Investment", Deutsche National Bibliothek, Germany.
- 118- Driffield, N and R, (2004), "Foreign Direct Investment and the Creation of Local Linkages in Pacific Island Economies". Island of the World VIII International Conference, Taiwan.
- 119- Dunning.J.H(2006), "Towards a New Paradigm of Development: Implications for Determinants of International Business Activity", Transnational cooperations. 15(1),173-228.
- 120- ¹Dunning.J.H,(2002), "Determinants of Foreign Direct Investment: Globalization induced Changes and the Role of FDI Policies", Annual Bank Conference on Development Economics.
- 121- Eden, L.(1998), « Taxing Multinationals :Transfer Pricing and corporate Income Taxation in North America ». University of Toronto Press Incorporated, Canada.
- 122- Freeman R.Edward, (1984), "Strategic Management: A stakeholders Approach", Cambridge University press.
- 123- Grosse.R&Trevino.L.J(2005), "New Institutional Economics and FDI Location in Central and Eastern Europe", Management International Journal Review,45(2).
- 124- Guerid Omar, (juin 2008). « L'investissement direct étrangère en Algérie : Impacts, Opportunités et Entraves », Revue Recherches économiques et managériales, N03.
- 125- ¹GuermaziTida, (2006), « Enracinement des Dirigeants : Cas de la Tunisie »,27 ème Congres l'association Francophone de Comptabilité.
- 126- Hany Abdelatif & Bazoumana Ouattara , (2017)."FDI response to political shocks :What can the Arab Spring tell us ?", The Economic Research Forum ,Jordan , 23 Annual conference 18- 20 March2017.
- 127- Hany Abdelatif & Bazoumana Ouattara , (2017)."FDI response to political shocks :What can the Arab Spring tell us ?", The Economic Research Forum ,Jordan , 23 Annual conference 18- 20 March2017.
- 128- Hauser.F.(2005). "Country Risk and Foreign Direct Investment in Transition Countries", Retrieved from the Digital thesis of The University of Munich. http://edoc.ub.uni-muenchen.de/4900/Hauser_Frank.pdf
- 129- ¹Jaumotte,F.(2004), « Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The market Size Effect Revised», International Monetary Fund Working Paper 04/206,P2.
- 130- Jensen, M. C., & Smith, Jr., C. W. (2000)." Stockholder, Manager, and Creditor Interests : Applications of Agency Theory" , SSRN Electronic Journal , Vol1(1) , P2. (doi:10.2139/ssrn.173461)

- 131- Jensen.M etMeckling.W, (1976), « Theory Of The Firm: Managerial Behavior,Agency Costs And Ownership Structure”, Journal of Financial Economics,Vol3.
- 132- John Cubbin& Jon Stern,(2005), “Regulatory Effectiveness’s and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries”, World Bank Policy Research Working Paper3535, WB, London.
- 133- Josette ,Payrard,(2000), Gestion Financière internationale , Gaetan Morin, Québec.
- 134- Khader,B.andRoosens,C.(2004), “Belges et Arabes”, Lovain la Neuve, Presses Universitaire de Louvain, Belgique.
- 135- Kim, H. (2010). Does Corporate Governance or Transparency Affect Foreign Direct Investment?. International Journal of Human and Social Sciences, 5(13..
- 136- KiyodhiKojima,(1978), “Direct Foreign Investment: A Japanese model of multinational business operations”, Taylor&Francis, UK.
- 137- ¹Kobeissi, N. (2005). "Impact of governance, legal system and economic freedom on foreign investment in the MENA region". Journal of Comparative International Management, 8(1).
- 138- La Porta.R, Rafael La Porta, &Robert W & al, (1998, December), « Law and Finance », Journal of Political Economy, 106(6), Chicago.
- 139- Louis De Alessi, (1990), « Form,Substance and Welfare Comparisons in The analysis of Institutions », Journal of Institutional and Theoretical Economics,146(1).
- 140- Lucke N, Eichler S ,(2016).” Foreign direct investment: the role of institutional and cultural determinants”. Appl Econ 48(11).
- 141- Malcolm Rutherford,(2000) .«Understanding Institutional Economics: 1918-1929 », Journal Of The History of Economic Thought, N22.
- 142- Masten,C.R.M, (2008), «The impact of Exchange Rate Volatility on United States FDI, In Latin America », Proquest Information and Learning Company, United States.
- 143- Michael Mortimor, (2003), “Globalization and transnational corporation”, United Nation , New York and Geneva.
- 144- Mihaela.P & al, (2018). "*The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries*", Economic Research Istraživanja, Vol.31(1).
- 145- Mihaela.P & al, (2018). "*The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries*", Economic Research Istraživanja, Vol.31(1),p626-644.
- 146- Mohammed K.S,Benhabib.A,Lazrag.M &Zenagui.S,(2015), “The effect of Foreign Direct Investment on Algerian Economy”, International Journal of Economy, Commerce and Management, United Kingdom.
- 147- Nadia Cuffaro,(2001). “Population, Economic Growth And Agriculture In Less Developed Countries “, Routledge , London ,UK.
- 148- Nahed Zghidi , Imen Mohamed Sghaier & Zouheir Abida ,(2016). " Does Economic Freedom enhance the Impact of Foreign Direct Investment on Economic growth in North African Countries? A Panel Data analysis ", African Development Review, Vol.28(1).

- 149- Nicholas Boccoard,(2010). “ Industrial Organization, A Contract Based Approach”, Autores-Editores.
- 150- Nkoa, B. E. O., & Song, J. S. (2018). "La qualité des institutions réduit-elle la volatilité des investissements directs étrangers en Afrique?". Mondes en développement, (3).
- 151- Nkoa, B. E. O., & Song, J. S. (2018). "La qualité des institutions réduit-elle la volatilité des investissements directs étrangers en Afrique?". Mondes en développement, (3).
- 152- Nonnembreg M.B. & Cardoso de Mendonça.M(2004), “The determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries”, ANPEC Associação Nacion. al dos Centros de PosgraduaçãoemEconomia. Encontro National de Economi Retrieved From : <http://www.anpec.org.br/encontro2004/artigos/A04A061.pdf>
- 153- North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). “*The rise of the western world. A new economic history*”. Cambridge: Cambridge University Press.
- 154- North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). “*The rise of the western world. A new economic history*”. Cambridge: Cambridge University Press.
- 155- OliverE.Williamson, Daniel B.Klein and Others, (2013), “Ideolgical Profiles Of The Economics Laureates”, Econ Journal Watch,10(3).
- 156- Pigé Benoit , (1998, Septembre),”Enracinement des Dirigeants et Richesse des Actionnaires”, Finance contrôle stratégie, Vol1(3).
- 157- Rastoin J.L, and Ghersi G.(2010), “ Le Système Alimentaire Mondiale: Concepts et Méthodes, Analyses et Dynamiques”, Edition Quae, France, P396.
- 158- Rogman.A,(1980),” New Theories of The Multinatonal Enterprise:as Assessment of Internalization Theory”, Bulletin of Economic Research, Vol.38 .
- 159- Ronald Coase.H.(1937).” The Nature Of The Firm”, *Economica*, 4(16).
- 160- Rudolf Richter, (2005). “The New Institutional Economics, Its Start, Its Meaning, Its Prospects”,*European Business Organization Law Review* , 6(2).
- 161- Sabir et al,(2019). "*Institutions and FDI: Evidence from Developed and developing countries* ", Springer, 5:8, <https://doi.org/10.1186/s40854-019-0123-7>
- 162- Sabir et al,(2019). "*Institutions and FDI: Evidence from Developed and developing countries* ", Springer, 5:8, <https://doi.org/10.1186/s40854-019-0123-7>
- 163- Sedik, W. M. (2012). “The Impact of Country Risk and New Institutional Economics on Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Middle East and North Africa Region”. The 16th Meeting of the International Society for New Institutional Economics, University of Southern California on June.
- 164- SornarajahM.(2010). “The International law on FDI”, Third Edition,Cambridge University Press.
- 165- VintilaDenisia,(2010), “ Foreign Direct Investment Theories : An Overview of the Main FDI Theories”, *European Journal Interdisciplinary Studies*.Vol2, Issue2.
- 166- Wei,Y.andLiu,X.(2001), “FDI in China: Determinants and Impact”, Edward Elgar ,UK.
- 167- Williamson O.E,(1990), “ A Comparison Of Alternative Approaches To Economic Organization”, *Journal of Institutional and Theoretical Economics: JITE*,146(1).

- 168- Yan Wen Wu,(2009) ,“Advanced Technology in Teaching “,Proceeding of the2009,3rd International Conference on Teaching and Computational Science (WTCS 2009) ,Vol1 ,Chennai, India.

C- Reports :

- 169- UNCTAD (2006), “FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development”, World Investment report 2006, United Nations, New York & Geneva , p158-163. Retrieved from http://www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf
- 170- UNCTAD, (2013), « World Investment Report 2013 »,from www.unctad.org.
- 171- UNCTAD,(2019), « World Investment Report 2019, Special Economic Zones- Key Messages and Overview”,p20.
- 172- CNUCD,(2003), "Conseil Du Commerce et Du Développement -Commission des Entreprises de la Facilitation de Commerce et du Développement- ", 8 session, Genève.
- 173- UNCTAD,(décembre 2003), « Examen de la Politique de l’Investissement en Algérie », Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, NationsUnies, pp9-10.
- 174- Bank World,(2016),"Doing Business 2017 : Encouraging Results For Maghreb Countries", <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/10/26/encouraging-results-for-the-countries-of-the-Maghreb> .
- 175- Foundation.H, (2013), “ 2013 Index of Economic Freedom”. The Heritage Foundation and Dow Jones& Company, Inc , Washington, DC, USA.
- 176- UNCTAD, (2004), “Examen de la Politique de L’Investissement-Algérie- “New York et Genève: UNCTAD.
- 177- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016-2017, P96.
- 178- OECD,(2006), “MENA-OECD Investment Programme: Investment Climate and Regulation of International Investment in MENA Countries”, OECD Publishing, France.
- 179- Bingham Centre for the rule of law, British Institute of International and Cooperative Law,(2015),"Risk and Return Foreign Direct Investment and the Rule of Law”,Hogan Lovells
- 180- IMF,(2009),”Balance of Payments and International Investment Position Manual”,Sixth Edition.
- 181- IMF ,(November,2004), “Issues paper :Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term’s “,Prepared by Art Ridge Way, IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITTEG),Canada.
- 182- UNCTAD, (Dec1998), "Foreign Direct Investment and Development,"UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements, Geneva,.
- 183- World Bank, (1991),"The role of Foreign Direct Investment in Development", Development Committee Meeting. Washington.
- 184- Economic and Social Commission For Western Asia..(2003),“ Survey Of Economic And Social Development In TheESCWA Region 2001-2002: partII ,Reform Of Economic Institutions inESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies”, New York.

- 185- Charles Oman et autre(1989), « Les Nouvelles Formes d'Investissement dans les Pays en voie de Développement », OCDE, Paris.
- 186- United Nations (2003), "FDI in Central Asian Economics: Policies and Issues, Economic and Social Commission? For Asia and Pacific: Studies in Trade and Investment (50)", United Nations Publications.
- 187- UNCTAD (2006), "FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development", World Investment report 2006, United Nations, New York & Geneva, . Retrieved from http://www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf
- 188- OECD(2002a), « IDE Au Service Du Développement : Un Maximum D'Avantages Pour Un Minimum De Coûts », France.
- 189- Rama, R. (2005), "Multinational Agribusinesses", New York: Food Product Press.
- 190- Stein.E and Daude.C (2001), Institutions Integration and The Location of FDI ,In New Horizons for FDI by OECD Global Forum on International Investment, OECD, Inter- American Development Bank.
- 191- Walsh.J.P and Yu.J, (2010, July)," Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach »,IMF Working Paper , WP/10/187.

D- Sites:

- 192- GENERAL MOTORS, 2018 Sustainability Report, From site : <https://www.gmsustainability.com/manage/products.html>
- 193- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/06/index.htm>
- 194- House.F,(2013), "Freedom in the World 2013", Available online at: <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/algeria>
- 195- UNDP, « Capacity Development: A UNDP Primer », From : https://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/capacity-development/capacity-development-a-undp-primer/CDG_PrimerReport_final_web.pdf
- 196- Transparency International, « Corruption Perceptions Index (2012,2013, 2014, 2015, 2016,2017, 2018) », From: www.transparenc.org
- 197- PNUD, **Rapport sur le Développement Humain2019**, sur le site : http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_-_french.pdf

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	8
(2)	ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب المبيعات لسنة 2018/2015 بالمليار دولار	23
(3)	بعض نتائج الدراسات التطبيقية لمحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل	40
(4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بمليار دولار خلال الفترة (2015-2018)	54
(5)	ملخص مزايا المؤسسة حسب J. Dunning	75
(6)	أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة	75
(7)	مركبات مؤشر الحرية الاقتصادية	112
(8)	دليل مؤشر الحرية الاقتصادية	113
(9)	المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر السياسية	114
(10)	المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية	115
(11)	المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية	116
(12)	مؤشرات قياس الحكم الرشيد	125
(13)	التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر	127
(14)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2018)	153
(15)	يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمرة فيها	155
(16)	المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)	157
(17)	ترتيب الجزائر في مؤشر أداء الأعمال لسنة 2017 بالمقارنة مع بعض الدول العربية	161
(18)	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	167
(19)	متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها	185
(20)	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF و Philips-Perron	185
(21)	نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test	188
(22)	فترات الإبطاء وفقا لمعيار ACI	189
(23)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	189
(24)	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقا لمنهجية ARDL	190
(25)	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر	191

فهرس الجداول والأشكال

194	متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها	(26)
194	نتائج اختبارات ADF و Philips-Perron	(27)
196	فترات الإبطاء في النموذج	(28)
197	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Test	(29)
198	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM	(30)
199	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج VECM المقدر	(31)
202	نتائج اختبار السببية لـ Granger Causality	(32)
210	نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test	(33)
211	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	(34)
212	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL	(35)
213	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر	(36)
217	متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها	(37)
217	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار Philips-Perron و ADF	(38)
219	نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test	(39)
220	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	(40)
221	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL	(41)
222	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر	(42)

ب . الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أكبر بلدان المنشأ خلال سنة 1914	(1)
33	ملخص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الشرح أعلاه	(2)
52	حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2007-2018)	(3)
53	اتجاهات التدفق الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتطورة والنامية خلال الفترة (2002-2012)	(4)
55	أفضل 20 دولة مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 وسنة 2018	(5)
57	قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2007-2016	(6)
57	تقديرات مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الداخل حسب القطاع الرئيسي لسنة 2015	(7)

فهرس الجداول والأشكال

67	دورة حياة المنتج الدولي	(8)
92	العوامل المساهمة في تكوين تكاليف الصفقات	(9)
95	أصحاب المصلحة	(10)
121	المحددات العميقة للدخل	(11)
129	التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر	(12)
149	أهم عوائق الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي	(13)
150	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)	(14)
152	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2016)	(15)
155	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمرة فيها	(16)
158	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (كنسبة من GDP الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر	(17)
159	تطور التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2005-2018	(18)
160	رتبة سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر للفترة من 2009-2018	(19)
162	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر 1996-2017	(20)
163	تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة من 1996-2016	(21)
165	مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر بمقارنة مع المستوى العربي والمستوى العالمي لسنة 2019	(22)
166	مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر وباقي العالم لسنة 2018	(23)
192	المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM	(24)
192	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	(25)
200	المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM	(26)
200	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	(27)
206	الأشكال البيانية لتحليل التباين بين متغيرات النموذج	(28)
207	الأشكال البيانية لدوال الاستجابة الفورية بين متغيرات النموذج	(29)
211	نتائج اختبار جذور الوحدة	(30)
208	فترات الإبطاء وفقا لمعيار AIC	(31)
214	المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM	(32)
214	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	(33)
220	فترات الإبطاء وفقا لمعيار AIC	(34)
223	المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM	(35)
223	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	(36)

العلماء حقا

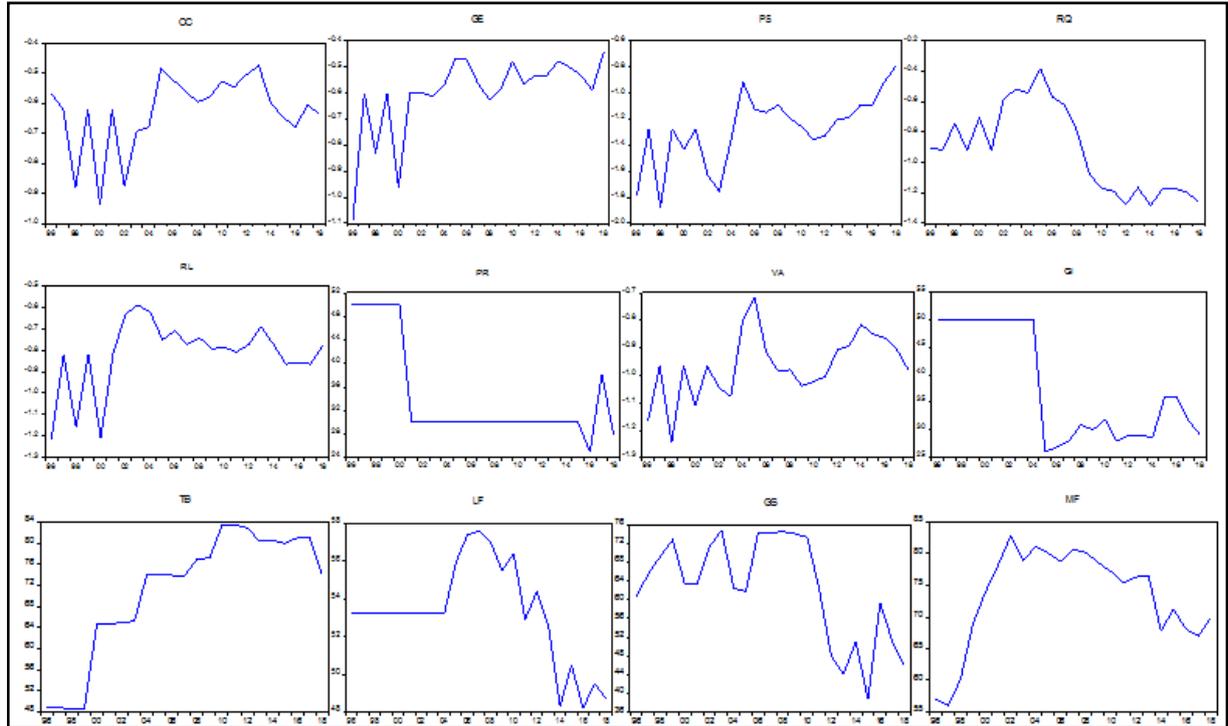
الملاحق

أ- الملاحق الخاصة بدراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية والاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2018:

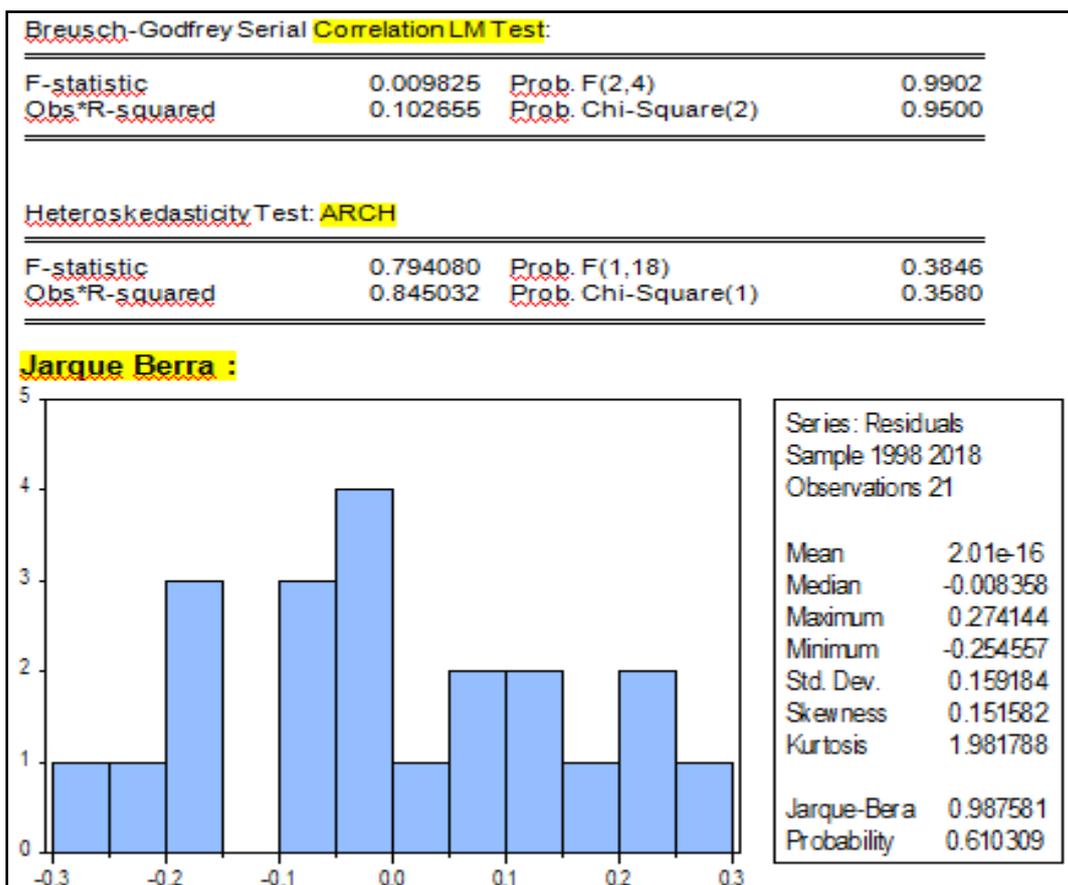
الملحق 1

Correlation	FDI	CC	VA	GE	RQ	PS	RL	PR	GI	TB	GS	BF
FDI	-1.000000											
CC	-0.316714	-1.000000										
VA	0.618679	3.58E+14	-1.000000									
GE	-1.80E+14	-0.032079	0.433552	-1.000000								
RQ	17239800	7571232.	-1.11E-09	5207259.	1.000000							
PS	2.14E+14	-0.055928	0.129233	-0.759314	-3101013.	-1.000000						
RL	1.39E-08	1.59E-08	-15750928	5.19E-11	0.333333	-2.84E-08	1.000000					
PR	4.13E-08	9.00E-08	-8353191.	14728352	0.176777	274093.4	-0.353553	-1.000000				
GI	1.11E+14	0.481885	-1.52E+14	6.69E+13	-3210830.	-7.97E+13	16054148	4.29E-08	-1.000000			
TB	-7.87E-08	-4.84E-08	1.17E-07	-8.29E-08	-1.500000	24808104	-0.041667	0.707107	44951614	1.000000		
GS	7.43E-09	-1.54E-08	-8353191.	-2.82E-09	-4.56E-16	-2.76E-09	-0.206239	5.64E-17	9081597.	0.176777	1.000000	
BF	-4.95E-09	-1419606.	-1.58E-08	5207259.	2.85E-15	-6202026.	0.125000	-0.265165	-8.69E-09	1.125000	0.353553	1.000000
LF	1.40E-08	-5.23E-08	11813196	5.35E-08	-2.86E-15	-9303039.	-0.666667	8.22E-15	-3210830.	0.500000	2.828427	-0.500000
MF	2.82E-09	-1.09E-07	3.37E-08	44185056	0.707107	17541978	-0.471405	-6.000000	6811198.	0.707107	0.250000	0.828427
TF	-2.43E-08	-5.96E-10	3.27E-08	-2.88E-08	-1.788854	-2773630.	-0.149071	-0.948683	-2871853.	1.341641	0.158114	0.559017
IF	-1.20E-08	-19153871	2.17E-08	-2.51E-09	0.632456	1.47E-08	-0.316228	0.670820	5076767.	-0.790569	-1.341641	-0.632456
FF	-10640636	-2.39E-08	7291263.	2.25E-08	-0.154303	1.87E-08	0.385758	0.436436	-9908835.	0.540062	0.436436	0.077152

الملحق 2



الملحق 5



الملحق 7

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
		FDI	BQ	DA	EC	ET
At Level						
With						
Constant	t-Statistic	-4.0894	-1.6972	-3.1033	-3.3192	-2.7087
	Prob.	0.0031	0.4217	0.0358	0.0066	0.0830
		***	no	**	***	*
With						
Constant & Trend	t-Statistic	-4.0371	-3.7274	-3.1720	-3.3116	-2.6879
	Prob.	0.0167	0.0358	0.1069	0.0289	0.2475
		**	**	no	**	no
Without						
Constant & Trend	t-Statistic	-0.7101	1.3583	-0.5372	0.1132	-0.4142
	Prob.	0.4012	0.9820	0.4768	0.7119	0.5265
		no	no	no	no	no
At First Differences						
		d(FDI)	d(BQ)	d(DA)	d(EC)	d(ET)
With						
Constant	t-Statistic	-6.6003	-2.6653	-6.4740	-5.6539	-6.5717
	Prob.	0.0000	0.0941	0.0000	0.0000	0.0000
		***	*	***	***	***
With						
Constant & Trend	t-Statistic	-6.4865	-6.3370	-6.3943	-5.6463	-6.4655
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	0.0000
		***	***	***	***	***
Without						
Constant & Trend	t-Statistic	-6.7123	-2.0006	-6.5583	-5.7473	-6.6725
	Prob.	0.0000	0.0454	0.0000	0.0000	0.0000
		***	**	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:						
Dr. Usadodin AlNayab						
College of Business and Economics						
Qadisia University-IRAQ						
GBT	IC	IP	LO	MP	RT	SC
-2.4041	-1.3429	-2.2736	-0.8998	-1.4899	-1.3925	-3.0426
0.1481	0.3542	0.1859	0.7732	0.5265	0.3317	0.0409
no	no	no	no	no	no	**
-2.4316	-1.8622	-2.6348	-2.5997	-1.7279	-1.5213	-2.8305
0.3578	0.6518	0.2684	0.2831	0.7166	0.8022	0.1993
no	no	no	no	no	no	no
-0.8489	-0.7447	-0.6612	1.1707	-0.7601	-1.6838	-0.7791
0.4295	0.3864	0.4233	0.9337	0.3795	0.0868	0.3712
no	no	no	no	no	*	no

Diagnostic test of residual

LM TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	1.705398	Prob. F(2,10)	0.2305
Obs*R-squared	8.138627	Prob. Chi-Square(2)	0.0171

BREUSCH PAGAN GODFREY

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

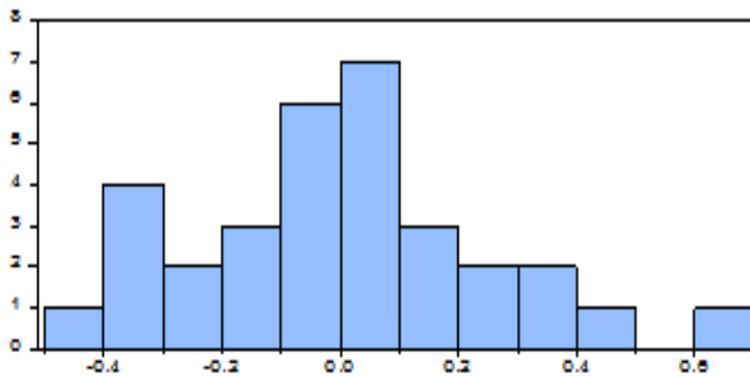
F-statistic	0.493024	Prob. F(21,10)	0.9172
Obs*R-squared	16.27789	Prob. Chi-Square(21)	0.7538
Scaled explained SS	2.253058	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

ARCH TEST

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.020593	Prob. F(1,29)	0.8869
Obs*R-squared	0.021997	Prob. Chi-Square(1)	0.8821

JARQUE BERA



Series: Residuals	
Sample 1987 2018	
Observations 32	
Mean	2.32e-16
Median	-0.001641
Maximum	0.613606
Minimum	-0.432610
Std. Dev.	0.241739
Skewness	0.358751
Kurtosis	2.968529
Jarque-Bera	0.687734
Probability	0.709023

الملحق 9

Variance Decomposition of BQ:									
Redop.	S.E.	FDIG	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT	
1	0.189165	3.186109	96.81389	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.268829	2.651622	86.84724	2.473302	0.296218	0.359272	6.050051	1.322301	
3	0.333254	2.171090	67.33932	9.525865	2.092528	5.233289	4.008052	9.629889	
4	0.376775	2.119967	54.18696	17.64134	6.540780	7.403482	3.245665	8.861801	
5	0.403125	2.038848	51.67971	21.13528	6.078734	8.285968	3.038529	7.742921	
6	0.420765	4.999653	48.48705	19.43094	6.225802	8.012363	2.893222	9.95096	
7	0.433777	4.707408	47.63285	19.32919	7.671626	7.820930	3.124267	9.713727	
8	0.467250	4.113317	43.21599	27.08696	7.488694	6.743684	2.742815	8.608541	
9	0.480742	4.025952	41.57105	28.62941	8.572032	6.379298	2.688681	8.133571	
10	0.487914	3.908737	40.37499	30.27841	8.657462	6.194467	2.624842	7.961093	

Variance Decomposition of CO:									
Redop.	S.E.	FDIG	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT	
1	0.267633	0.000610	1.081993	98.91740	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.402319	0.343754	11.04097	75.42922	12.04427	0.004982	0.996323	0.14049	
3	0.527809	0.775243	12.35717	71.13116	11.02131	3.893493	0.898951	0.22268	
4	0.636465	1.562965	13.58931	72.15741	8.735267	3.203730	0.88176	0.17514	
5	0.755121	1.887045	12.93828	75.19962	6.916087	2.450610	0.469192	0.13917	
6	0.896718	2.243738	12.42983	77.85527	5.272453	1.745441	0.335042	0.11822	
7	1.020781	4.138233	13.45389	75.63650	4.769973	1.524384	0.383234	0.09379	
8	1.139024	5.002726	14.83294	73.84765	4.342160	1.465831	0.370900	0.13779	
9	1.235236	5.656047	15.38985	72.66153	4.384808	1.369296	0.365547	0.17292	
10	1.325817	5.594887	15.17951	73.17431	4.180785	1.275377	0.360728	0.23440	

Variance Decomposition of DA:									
Redop.	S.E.	FDIG	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT	
1	0.734599	0.003157	4.836450	60.22327	34.93712	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.108116	11.39884	29.23712	39.82581	17.54640	0.039132	0.803397	0.60129	
3	1.254169	12.77711	29.20309	39.14773	14.37780	1.744512	0.655982	2.07647	
4	1.293872	12.26869	29.20570	37.20563	14.99338	1.702830	1.036509	3.58726	
5	1.323934	11.78727	28.07832	39.34355	14.38091	1.990945	1.005214	3.46378	
6	1.369361	10.71157	26.72742	43.27421	13.27533	1.837431	1.014401	3.19989	
7	1.409219	10.70328	26.59917	43.88728	12.84853	1.793954	0.981858	3.24593	
8	1.428642	10.57223	26.89732	43.97914	12.64826	1.759767	0.962698	3.18057	
9	1.428923	10.63149	27.07947	43.79782	12.56953	1.747608	0.962554	3.21152	
10	1.436286	10.71724	26.82586	43.97882	12.51206	1.800801	0.953874	3.21153	

Variance Decomposition of EC:									
Redop.	S.E.	FDIG	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT	
1	0.446399	7.839089	0.610567	35.18243	2.491382	53.87653	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.485778	10.48769	0.558977	30.74296	2.217491	54.85644	1.112927	0.02351	
3	0.571556	16.08047	0.453190	24.64490	10.58513	41.94025	1.574320	4.72173	
4	0.680180	23.03098	2.475505	20.41514	18.55603	29.88038	2.140187	3.50178	
5	0.723573	20.73767	10.85091	18.06810	16.91843	26.54046	1.891378	4.99306	
6	0.770146	21.07682	15.06165	16.62274	17.73298	23.42767	1.670537	4.40760	
7	0.786856	22.49163	14.68513	15.93019	16.99647	24.08066	1.602326	4.23358	
8	0.818771	24.64644	15.38083	14.93075	16.09695	22.74579	1.528173	4.66477	
9	0.873896	25.63077	17.12241	13.17283	16.50453	20.23488	1.578044	5.76698	
10	0.922626	24.41823	18.26028	12.79612	16.01806	18.17839	1.858825	8.47308	

Variance Decomposition of ET:									
Redop.	S.E.	FDIG	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT	
1	0.345411	0.490785	21.99111	45.90321	12.38402	0.708825	18.52205	0.000000	0.000000
2	0.634014	3.800731	16.11995	65.89084	4.737984	3.342445	5.595894	0.51218	
3	0.893149	10.79064	13.01244	60.47295	7.178521	1.862474	2.842627	3.84044	
4	0.968348	12.04106	11.83308	60.09094	7.828830	2.293940	2.793468	3.31867	
5	1.066260	11.58048	14.61255	58.37044	6.981221	3.332047	2.306253	2.81700	
6	1.163329	12.69401	16.81370	56.70383	5.969092	3.491958	1.959419	2.36819	
7	1.247444	11.67220	19.40578	56.07074	5.319259	3.038814	1.769629	2.72358	
8	1.333406	11.74217	19.83657	56.17016	5.376120	2.664431	1.619617	2.59094	
9	1.427915	11.17361	19.93925	57.16138	5.243572	2.334391	1.566820	2.58097	
10	1.503023	11.20160	19.55635	57.59973	5.625395	2.108857	1.501563	2.40649	

Variance Decomposition of GBT:									
Redop.	S.E.	FDIG	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT	
1	1.178342	14.06684	0.397606	10.17108	38.82975	4.995581	0.003767	31.5363	
2	1.525070	24.23148	5.038839	10.59358	35.33631	3.404506	0.971399	20.4228	
3	1.618460	21.79188	6.293988	9.453163	37.30116	3.167855	2.449269	19.5426	
4	1.786493	21.16918	8.167819	14.83864	35.12795	2.620867	1.985068	16.3926	
5	2.115722	22.63312	11.18897	17.29614	29.49423	2.160354	2.276586	14.9506	
6	2.402861	23.18998	11.26996	19.97678	27.05641	2.085728	2.674702	13.7464	
7	2.756023	22.73373	10.43558	22.87291	27.05213	2.189060	2.345498	12.3710	
8	2.967311	23.34282	9.154285	25.08821	26.45065	1.981362	2.427388	11.5552	
9	3.184627	24.35907	8.277110	25.89574	26.28304	1.795002	2.371958	11.0180	
10	3.324436	26.37394	7.554962	26.13678	25.80691	1.627263	2.230448	10.2697	

Ordering: FDIG BQ CO DA EC ET GBT

الملحق 10

Response of BQ:							
Bedqk.	FDI3	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT
1	-0.033765	0.186127	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.027860	0.167690	0.042278	-0.014631	0.016113	0.066123	-0.030913
3	-0.022246	0.109645	0.093765	-0.045933	-0.074514	0.008386	-0.098687
4	-0.024461	-0.046235	0.120267	-0.083435	-0.068542	0.012500	-0.043421
5	0.017431	-0.084032	0.096454	-0.024358	-0.054366	0.018177	-0.001702
6	-0.074419	-0.043110	0.007367	-0.033820	0.026830	-0.013577	0.070954
7	0.002454	-0.061515	-0.044375	0.058419	0.023037	-0.027503	0.025692
8	0.011077	-0.068724	-0.150886	0.043753	-0.002627	-0.010463	0.022732
9	0.018006	-0.041544	-0.083842	0.058835	0.004518	-0.015024	0.001839
10	-0.000796	0.006367	-0.076905	0.028264	-0.001775	0.005899	-0.012426

Response of CO:							
Bedqk.	FDI3	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT
1	-0.000661	0.027839	0.266181	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.023579	0.130752	0.228358	-0.139624	0.002840	0.040158	0.015080
3	-0.040041	0.128862	0.275805	-0.105870	0.104108	0.007478	0.019823
4	-0.064274	0.143610	0.306826	-0.068426	0.046166	0.026570	-0.009442
5	-0.066852	0.136844	0.369449	-0.063644	0.031554	0.017345	0.009169
6	-0.085334	0.161783	0.444120	-0.054405	0.007348	0.004326	-0.012533
7	-0.158361	0.200599	0.402605	-0.085480	0.042998	0.036044	0.005161
8	-0.147594	0.228584	0.412255	-0.081433	0.055976	0.028613	-0.028468
9	-0.146274	0.205865	0.388063	-0.102808	0.043307	0.027669	-0.029169
10	-0.109754	0.178898	0.421398	-0.081152	0.039060	0.027628	-0.038494

Response of DA:							
Bedqk.	FDI3	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT
1	0.004127	0.161552	0.570076	0.434204	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.382219	0.576993	0.405038	-0.164082	0.032521	0.099323	-0.085927
3	-0.234252	0.317214	0.356016	-0.103466	0.162430	-0.021294	-0.158994
4	-0.068391	0.171173	0.084091	-0.157618	0.032652	0.083867	-0.165505
5	-0.018455	0.066774	0.258366	-0.032620	0.079939	0.016345	0.025666
6	-0.012042	0.146776	0.376981	0.055522	-0.020446	-0.043329	0.003847
7	-0.081732	0.115500	0.199567	-0.002653	0.017627	0.001387	0.061096
8	-0.041437	0.134545	0.140690	0.034509	-0.006333	-0.003584	0.001275
9	-0.052941	0.088154	0.054063	0.017254	-0.004100	0.011920	0.033332
10	0.063240	0.021850	0.113906	0.038295	-0.038289	-0.004902	-0.026036

Response of EC:							
Bedqk.	FDI3	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT
1	0.124985	0.034881	-0.264781	0.070460	0.327660	0.000000	0.000000
2	0.095539	-0.010118	-0.049379	0.016377	0.148624	-0.051247	-0.007450
3	0.166680	0.012704	-0.089230	0.171308	0.088941	-0.050166	0.123973
4	0.232423	0.099862	0.118070	0.226428	0.035088	-0.068982	0.027857
5	-0.044967	0.212974	0.012140	0.082242	-0.026733	0.000996	0.099703
6	0.128211	0.180343	0.063218	0.128844	-0.000671	-0.002428	0.000988
7	0.119346	0.038259	-0.006090	0.007333	-0.100690	-0.003510	0.008328
8	0.161155	-0.110963	0.038797	0.051761	-0.058232	-0.017999	0.071134
9	0.174684	-0.166289	0.021550	0.134667	-0.045255	-0.042506	0.112652
10	0.110076	-0.157085	-0.091243	0.101527	0.013544	-0.061413	0.167820

Response of ET:							
Bedqk.	FDI3	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT
1	0.024196	0.161979	0.234022	-0.121553	-0.029081	0.148655	0.000000
2	-0.121212	0.196369	0.458364	0.065347	0.112206	-0.019892	-0.045374
3	-0.266082	0.197495	0.466410	-0.195496	0.037703	0.013492	-0.169047
4	-0.163802	0.072670	0.284727	-0.127069	0.081966	0.059315	-0.021986
5	-0.136934	0.238848	0.318462	-0.077197	0.127954	0.005072	-0.030127
6	-0.200332	0.247819	0.322134	-0.037571	0.098827	0.017248	-0.004767
7	-0.099200	0.272821	0.324247	-0.044633	0.005442	0.031937	-0.101649
8	-0.164740	0.225192	0.355193	-0.113190	-0.009234	0.035480	-0.060697
9	-0.138025	0.232080	0.408409	-0.106431	-0.014969	0.056127	-0.080984
10	-0.158838	0.187732	0.368423	-0.142016	0.006621	0.044440	-0.041713

Response of GBT:							
Bedqk.	FDI3	BQ	CO	DA	EC	ET	GBT
1	0.441946	0.074302	0.375798	0.734266	-0.263369	-0.007232	0.661714
2	0.606851	0.334214	0.324291	0.531713	-0.099097	-0.150136	0.192710
3	-0.071555	-0.216876	-0.017642	0.389342	-0.059064	-0.203287	0.187097
4	0.338387	-0.315202	-0.471649	0.400327	-0.043671	0.012118	0.138012
5	0.574379	-0.487075	-0.552331	0.431891	0.110111	-0.194527	0.374400
6	0.570796	-0.387103	-0.615780	0.491857	0.154017	-0.229181	0.352780
7	0.622774	-0.376767	-0.764161	0.701870	0.214124	-0.154032	0.382076
8	0.573186	-0.115658	-0.686768	0.523616	0.090466	-0.188610	0.278871
9	0.619845	-0.151369	-0.620018	0.550680	0.072866	-0.154332	0.293276
10	0.689409	-0.077610	-0.543305	0.468973	-0.008717	-0.094646	0.177620

Columns, Ordering: FDI3 BQ CO DA EC ET GBT

الملاحق

ت- الملاحق الخاصة بدراسة مركبات مؤشرات النوعية المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2018

الملحق 11

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
		FDI	COMGOV	COMPEF	COMPRISK	OILP	GDP
With Constant	t-Statistic	-3.1050	-3.9563	0.0235	-1.4959	-1.3801	-1.7512
	Prob.	0.0409	0.0066	0.9512	0.5169	0.5730	0.3932
		**	***	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1024	-3.9784	-1.9316	-1.0168	-0.8721	8.9058
	Prob.	0.1301	0.0255	0.6044	0.9207	0.9417	1.0000
		n0	**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8792	-1.1375	-1.0255	0.1459	0.3370	1.0257
	Prob.	0.3239	0.2242	0.2649	0.7185	0.7737	0.9141
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(FDI)	d(COMGOV)	d(COMPEF)	d(COMPRISK)	d(OILP)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-9.3378	-10.7680	-5.6681	-3.2111	-3.9174	-1.4411
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0002	0.0336	0.0076	0.5427
		***	***	***	**	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-12.0632	-10.5509	-6.4922	-3.1054	-4.7192	-1.8487
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0002	0.1305	0.0060	0.6445
		***	***	***	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.6659	-10.9314	-5.4491	-3.2883	-3.9635	-1.6493
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0023	0.0004	0.0925
		***	***	***	***	***	*

الملحق 12

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
		FDI	COMGOV	COMPEF	COMPRISK	OILP	GDP
With Constant	t-Statistic	-3.1532	-3.9488	-0.1646	-1.6641	-1.3769	-1.7512
	Prob.	0.0371	0.0067	0.9298	0.4340	0.5745	0.3932
		**	***	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1766	-3.9031	-2.1050	-1.0168	-0.8540	2.7718
	Prob.	0.1146	0.0296	0.5150	0.9207	0.9439	1.0000
		n0	**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0203	-0.9043	-0.9582	0.0411	0.3390	1.0257
	Prob.	0.2669	0.3134	0.2913	0.6849	0.7743	0.9141
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(FDI)	d(COMGOV)	d(COMPEF)	d(COMPRISK)	d(OILP)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-5.8130	-11.9014	-5.6927	-3.2208	-3.9520	-1.4411
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0002	0.0330	0.0070	0.5427
		***	***	***	**	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7385	-11.6006	-6.5393	-3.2088	-4.1414	-2.0435
	Prob.	0.0008	0.0000	0.0002	0.1095	0.0192	0.5453
		***	***	***	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9562	-12.1153	-5.5129	-3.2943	-3.9838	-1.6493
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0022	0.0004	0.0925
		***	***	***	***	***	*

الملحق 13

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(FDI)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 2, 1, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 08/22/20 Time: 20:41
 Sample: 1 23
 Included observations: 21

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COMPRISK)	-0.051864	0.024468	-2.119675	0.0601
D(COMPRISK(-1))	0.109398	0.018424	5.937648	0.0001
D(OILP)	1.784241	0.847277	2.105853	0.0615
D(GDP)	-2.831870	0.771506	-3.670572	0.0043
CointEq(-1)*	-1.427799	0.177402	-8.048395	0.0000
R-squared	0.849301	Mean dependent var		0.022637
Adjusted R-squared	0.811627	S.D. dependent var		0.601809
S.E. of regression	0.261197	Akaike info criterion		0.357175
Sum squared resid	1.091584	Schwarz criterion		0.605871
Log likelihood	1.249663	Hannan-Quinn criter.		0.411148
Durbin-Watson stat	1.997696			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.783630	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

الملحق 14

